الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

## الموضوع:

# التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية

# دراسة حالة الاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

**من إعداد الطلبة:**

- بن كرو فاتح
- صحراوي شروق

**الأستاذ المشرف**

أ.د.خوني رابح

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجـنة | الرتبة | الصـفـة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - بن اسماعين حياة | - استاذ دكتور | رئيسا | بسكرة |
| - خوني رابح | - استاذ دكتور | مشرفا | بسكرة |
| - السبتي وسيلة | - استاذ دكتور | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

## الموضوع:

# التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية

# دراسة حالة الاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

**من إعداد الطلبة:**

- بن كرو فاتح
- صحراوي شروق

**الأستاذ المشرف**

أ.د.خوني رابح

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجـنة | الرتبة | الصـفـة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - بن اسماعين حياة | - استاذ دكتور | رئيسا | بسكرة |
| - خوني رابح | - استاذ دكتور | مشرفا | بسكرة |
| - السبتي وسيلة | - استاذ دكتور | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

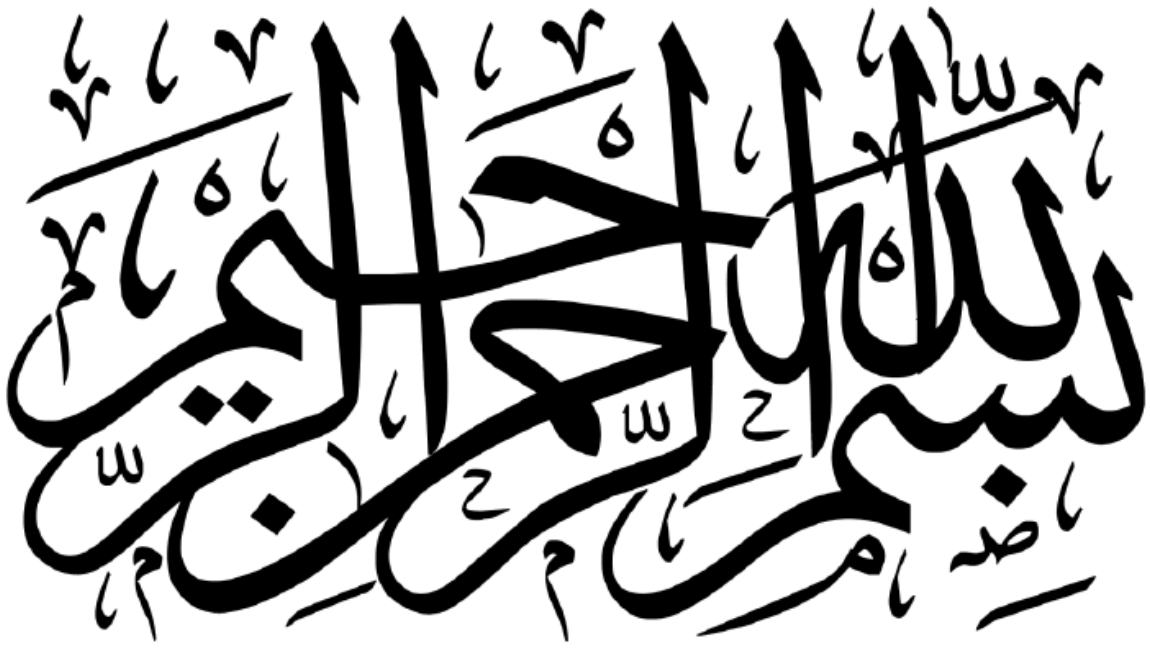
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالد رحمه الله أكلي بن كرو

وإلى الوالدة حفظها الله و أدامها نورا لي في دربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من كبيرها إلى صغيرها

إلى زوجتي و أبنائي، ملاك، دانيا، ويلان

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية و جميع دفعة 2021و2022

فاتح بن كرو

تحية طيبة كطلعة البدر الى من ساندني في كل لحظة وحين ولم يبخل بالغالي والنفيس وكان نعم الناصح .....أبي؛

وتحية عطرة فاح عبيرها ليملأ ما بين السماء والأرض الى من غمرني بحنانها وشملتني برعايتها الى مدرسة الاخلاق وصاحب القلب الكبير.... أمي؛

الى الشموع التي أضاءت لي مشواري وكانوا الدعم وجدار استنادي

الى إخوتي الأعزاء؛

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدفعة كل باسمه من شاركتهم هاذين العامين من حياتي الأكاديمية

.....زملاء دفعتي اقتصاد دولي 2021 و2022

شروق صحراوي

# شكر وعرفان

بعد الحمد لله الواحد الأحد وشكره شكرا كثيرا على التوفيق لإنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

بداية بالمشرف الأستاذ الدكتور **رابح خوني** الذي كان بمثابة الشعلة التي أنارت

لنا الطريق وهذا بتوجيهاته ونصائحه ونقده البناء؛

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام

للجنة المناقشة لإبداء ملاحظاتها حول هذا العمل المقدم؛

كما نتقدم بالشكر كذلك لكل الأساتذة الكرام الذين قدموا لنا الكثير والكثير

فيما يتعلق بتخصص الاقتصاد الدولي

# ملخص الدراسة

**الملخص باللغة العربية**

لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في العالم الاقتصادي حيث بارزت وتعاظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي ولقد سعت الدول الى توحيد سياساتها الاقتصادية تحت لواء التكتلات الاقتصادية، ولعل من أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي نجد الاتحاد الأوروبي الذي جاء في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل إلى تحقيق الوحدة النقدية.

حيث تهدف هذه الدراسة الى محاولة دراسة وتحليل انعكاس التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية لتكتل الاتحاد الأوروبي بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال جمع وتحليل البيانات للمبادلات التجارية البينية والدولية لدول الأعضاء لاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة أن التكتل الأوروبي أكبر عضو مشارك على الساحة التجارية العالمية كما قد ساهم في زيادة حركة و حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء حيث احتلت هذه الأخيرة النسبة الأكبر من حجم التجارة الدولية و يظهر ذلك من خلال زيادة حجم الصادرات و الواردات بين الدول الأعضاء و غير الأعضاء فيه، ويعد هذا الأخير منطقة بارزة للقيام بالأعمال و المبادلات التجارية مع دول العالم و زيادة الإبداع التجاري

**الكلمات المفتاحية: تكتلات الاقتصادية –تجارة الدولية–اتحاد الأوروبي**

**Abstract of English langue**

The phenomenon of regional economic blocs is of great importance in the economic world, as the role they play in the global economy has emerged and increased. Countries have sought to unify their economic policies under the banner of economic blocs. Perhaps one of the most important experiences of regional economic integration is the European Union, which came in the beginning in the form of separate European groupings. Then he began to expand until he reached the realization of the monetary unit. Where this study aims to try to study and analyze the reflection of economic blocs on the international trade movement of the European Union bloc, based on a descriptive approach by collecting and analyzing data for the inter-state trade exchanges of the member states of the European Union. The study found that the European bloc is the largest player in the global trade arena, and has also contributed to increasing the movement and volume of intra-regional trade between member states, as the latter occupied the largest proportion of the volume of international trade, and this appears through the increase in the volume of exports and imports between member and non-member states. The latter is a prominent area for doing business and trade exchanges with countries of the world and increasing commercial creativity.

Keywords: economic blocs, international trade, European Union

# قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تكلفة إنتاج القمح وزيت الزيتون في الجزائر وفرنسا | 09 |
| 02 | النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل) | 10 |
| 03 | حساب النفقات النسبية | 10 |
| 04 | توزيع التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم | 21 |
| 05 | مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية لسلع عام 2015 | 38 |
| 06 | مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية للخدمات عام 2015 | 40 |
| 07 | التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق جغرافية بالنسبة المئوية لتجارة السلع لكل منطقة -1929- 1993 | 41 |
| 08 | تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة 1980-2015 | 42 |
| 09 | اتفاقيات أوروبا مع بلدان وسط و شرق أسيا | 50 |
| 10 | تطور التكامل الأوروبي جغرافيا وديمغرافيا | 51 |
| 11 | قائمة 27 دولة الاتحاد الأوروبي حسب عدد السكان، المساحة وتاريخ الانضمام احصائيات 2020 | 53 |
| 12 | رئاسة المجلس للفترة 2014 -2022 | 54 |
| 13 | تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021 | 59 |
| 14 | انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء | 61 |
| 15 | المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ | 63 |
| 16 | المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الصين | 65 |
| 17 | المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و اليابان | 67 |
| 18 | المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و روسيا | 70 |

# قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التطور العددي لترتيبات الاقليمية في العالم | 22 |
| 02 | درجات التكتل الاقتصادي | 28 |
| 03 | خريطة اهم التكتلات الاقليمية | 31 |
| 04 | تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية خلال لفترة (1948-2009) | 36 |
| 05 | الثعبان النقدي الأوروبي | 48 |
| 06 | بطاقة التعريف لتكتل الاتحاد الاوروبي | 52 |
| 07 | عدد النواب داخل كل مجموعة سياسية أكتوبر 2014 | 56 |
| 08 | تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021 | 59 |
| 09 | نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من بقية دول العالم خلال 2014-2021 | 60 |
| 10 | نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى بقية دول العالم خلال 2014-2021 | 60 |
| 11 | تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة 2014-2021 | 63 |
| 12 | نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من الولايات المتحدة الامريكية خلال 2014-2021 | 64 |
| 13 | نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى و,م,أ خلال 2014-2021 | 64 |
| 14 | تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الصين خلال فترة 2014-2021 | 65 |
| 15 | نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من الصين خلال 2014-2021 | 66 |
| 16 | نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى الصين خلال 2014-2021 | 66 |
| 17 | تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و اليابان خلال فترة 2014-2021 | 68 |
| 18 | نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى اليابان خلال 2014-2021 | 68 |
| 19 | نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من اليابان خلال 2014-2021 | 69 |
| 20 | تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة 2014-2021 | 70 |
| 21 | نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من روسيا خلال 2014-2021 | 71 |
| 22 | نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى روسيا خلال 2014-2021 | 71 |

**المقدمة:**

شهدت التجارة الدولية نموا متزايدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث احتل موضوع المبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر اذ انها تمثل الركيزة التي قامت عليها اثناء تطورها منذ القدم واخذت هذه التطورات والتحولات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية منها الغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة الدولية وبروز الشركات متعددة الجنسيات وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والإقليمية وغيرها من مظاهر العولمة الاقتصادية والانفتاح العالمي ،وقد ارتبط هذا التنامي بفضل تسارع الدول لانشاء التكتلات الاقتصادية للاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف بغية الخروج من الازمات التي عرفها العالم خاصة ازمة الكساد العالمي حينها ادرك العالم ان تحرير التجارة هو الاتجاه الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية وكذا تحقيق معدلات نمو عالية.

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية خلال الآونة الأخيرة يرى أن البيئة الاقتصادية العالمية أصبح يسودها نمطين متناقضين في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، يتجلى النمط الأول من خلال النزوع العالمي نحو إقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي تلغى فيها جميع الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الدولية سعيا إلى تحريرها من كل القيود التي تعيق انسياب و تحرك السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ..إلخ، أما النمط الثاني فيتجلى من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية بين مجموعات الدول المتجانسة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، تتكون في إطارها ترتيبات إقليمية جديدة تشكل نظما أكثر فعالية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، و ان من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين تكتلات الاقتصادية الإقليمية، لتكون نطاق تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية.

لذا فقد عرف الاقتصاد العالمي وفي التسعينات تحديدا بروز عدة تكتلات اقتصادية وانشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية ونقدية وغيرها من صور التكتل والاندماج ، حيث ظهرت السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 الى ان وصل الى مرحلة الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي والذي يضم 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994 ورابطة دول جنوب شرق اسيا سنة 1997 ، ومؤخرا ظهر تكتل البريكس بقوة على الساحة الدولية.

ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي احد اهم التجارب الاقتصادية التكاملية التي استطاعت فرض وجودها بين جميع التكتلات الاقتصادية، وهذا نتيجة لما يتضمنه هذا التكتل للعديد من المكاسب والمزايا في مقدمتها اتساع حجم السوق وزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء واكتساب هذه الأخيرة القدرة على تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي فضلا عن انتعاش تجارتها البينية للدول الأعضاء نتيجة لإلغاء القيود والحواجز التجارية فيما بينها وانتهاجها لسياسة موحدة تجاه الدول الغير الأعضاء.

ومن خلال ما يلي تبلورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

**اشكالية الدراسة:**

يؤدي تكوين ونشاط التكتلات الاقتصادية الى تأثيرات وانعكاسات متعددة ومتنوعة على الاقتصادات المتكاملة والتجارة الدولية ويمكن ان تكون هذه التأثيرات في جميع المجالات تجارية ، اقتصادية اجتماعية، خاصة وأن العالم اليوم يشهد ميلاد العديد من التكتلات سواء في إطار ثنائي أو إقليمي وفي ضوء ما تقدم تتمثل اشكالية هذا البحث في:

**ماهي انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية؟**

للإلمام بجوانب هذا الموضوع وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية يمكن ذكرها فيما يلي:

-ما هو التكامل الاقتصادي؟ وماهي المزايا التي يتيحها لدول الأعضاء فيه؟

- هل يعتبر التوجه التجاري لدول الاتحاد الأوروبي توجها إقليميا ام دوليا

-هل ساهم نجاح الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي في تطور التجارة الدولية؟

**- الدراسات السابقة:**

1-دراسة (صبرينة فراح، 2010 -2011) وكانت تحت عنوان تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي مذكرة ماجيستير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،تحت الإشكالية التالية ماهي سياسة التعريفة الجمركية في اطار النظام التجاري المتعدد الأطراف والعولمة ؟ وماهي تطوراتها ومستقبلها في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وقد تناولت هذه الدراسة ضمن إطارها النظري التجارة الخارجية وأهميتها ومقارباتها التقليدية وأهم النظريات الحديثة لتجارة .

2-دراسة (زير مي نعيمة، 2010-2011) وكانت تحت عنوان التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق مذكرة ماجيستير جامعة تلمسان ، تحت الإشكالية التالية هل أدى تحرير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق الى تحقيق اهداف السياسة االاقتصادية ؟ وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لغرض تقييم وتحليل التجربة الجزائرية للتجارة الخارجية حيث تناولت هذه الدراسة في فصلها النظري الأول التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي كما مرت مرت بالتجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق

3-دراسة (عائشة خلوفي، 2011-2012) وكانت تحت عنوان تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة ماجيستير جامعة فرحات عباس –سطيف-تحت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية؟ نظرا لطبيعة البحث فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي و هذا عند الحديث عن ظاهرة التكتلات و التجارة الدولية حيث تناولت هذه الدراسة انتشار التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي لتكتلات للتجارة الدولية وإبراز تأثير هذه الأخيرة على مسار تحرير التجارة الدولية

4-دراسة (فيصل لوصيف،2013-2014) وكانت تحت عنوان أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 مذكرة ماجيستير جامعة سطيف-1-، تحت الإشكالية التالية كيف اثرت مختلف سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية الاقتصادية المستدامة ؟ واعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتبيان اهم المراحل التي مرت بها سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ، والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم اثار هذه الساسات على التنمية الاقتصادية المستدامة حيث تناولت هذه الدراسة السياسات التجارية أنواعها وأهدافها

2-دراسة (فيروز سلطاني، 2017 -2018) وكانت تحت عنوان تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية لتجارة أطروحة شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة ن تحت الإشكالية التالية هل تتوافق طريقة عمل الالتفاقات التجارية الإقليمية مع الإتفاقات متعددة الأطراف في مجال تحرير التجارة الدولية ؟ ام ان التكتلات وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي تستخدم التكتل كنوع من الحماية الخفية في ظل المنظمة العالمية للتجارة؟ واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهجين الوصفي والتاريخي وقد تناولت هذه الدراسة تحرير التجارة الدولية بين التحرير والحماية والمؤيدون وأنصار هذه الأخيرة .

6-دراسة (روابح عبد الرحمان،2017 – 2018) وكانت تحت عنوان أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية لفترة 2000-2014 أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة ، تحت إشكالية ما مدى تاثير الأزمة المالية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي ؟ واعتمد الباحث على المنهج الوصفي في تدقيق وتفصيل ظاهرتي التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ومنهج تاريخي لاستعراض الاطار الكرونولوجي للتكتل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية عموما حيث تناولت هذه الدراسة دراسة وصفية وقياسية للتجارة الخارجية لتكتل الاقتصادي الأوروبي

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ ان كل دراسة تطرقت الى متغيرات البحث بشكل منفصل منهم من تطرق لأثر الازمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، ومنه من درس أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة ومنهم من تطرق الى التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتأثيرها على حركة التجارة الدولية

اما في دراستنا فنركز على دراسة نوع من أنواع التكتلات الاقتصادية الا وهو تكتل الاتحاد الأوروبي وانعكاسع على حركة التجارة البينية والدولية.

**نموذج وفرضيات الدراسة**

توضيح نموذج الدراسة بين المتغير المستقل المتمثل في التكتلات الاقتصادية، والتابع المتمثل في التجارة الدولية وذلك على النحو الآتي:

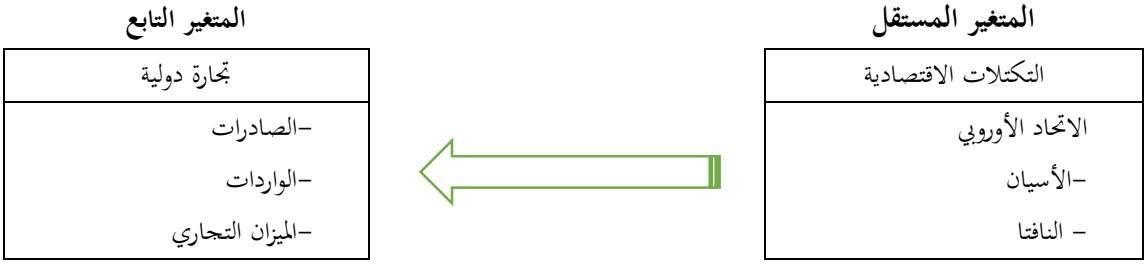


.

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تبني الفرضيات التالية:

- التكامل هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينهما علاقة اقتصادية
- يعتبر التوجه التجاري لدول الاتحاد الأوروبي توجها دوليا
-استطاعت دول الاتحاد الأوروبي في تعزيز وتفعيل تجارتها بين الدول الأعضاء ومع باقي العالم

**منهجية الدراسة:**

استنادا الى الموضوع المدروس و من أجل الاجابة على الاشكالية فانا اعتمدنا على المنهج الوصفي، لوصف المعطيات النظرية، وتحليل الأفكار والجداول والبيانات التي توضح مدى ارتباط المتغير المستقل التكتلات الاقتصادية بالمتغير التابع التجارة الدولية

**تصميم البحث:**

**1-هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة دراسة وتحليل انعكاس التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية،
- محاولة إعطاء نظرة على ما تقدمه التكتلات الاقتصادية من اجل تطوير التجارة الدولية،
- دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي واستعراض اهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية في مسيرة تكاملها.

2-**نوع الدراسة:** ارتباط كل من التكتلات الاقتصادية بالتجارة الدولية

3-**مدى تدخل الباحث:** تم تدخل الباحث بحد أدنى

4- **التخطيط لدراسة:** الدراسة عبارة عن دراسة ميدانية

5-**وحدة التحليل (مجتمع الدراسة):** تكتلات حيث انه كانت دراستنا تطبيقية خصصت للتعرف على تكتل الاتحاد الأوروبي حيث لا يمكن لدراستنا ان تشمل كل التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم.

6-**المدى الزمني:** وهو الحدود الزمنية للدراسة والتي ركزت على الفترة (2014-2021) بحيث مبررات اختيارنا لهذه المدة هو حداثة البيانات والاحصائيات المقدمة بما يخدم موضوع الدراسة.

**أهمية الدراسة:**

تظهر جليا أهمية الدراسة لكونها تتناول موضوعا هاما في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الا وهو التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوره في التجارة الدولية لكون هذه الأخيرة أحد ركائز الاقتصاد الدولي واداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للدول ومنه فان قيام أي تكتل او تكامل بين الدول يعتمد بشكل أساسي على تحرير التجارة البينية وتعظيم مكاسبها وهذا ينعكس على الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

**خطة مختصرة لدراسة:**

لقد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول التجارة الدولية من حيث مفهومها وأسباب قيامها ونظرياتها وسياساتها

كما تناولنا التكتلات الاقتصادية من حيث ماهيتها والواقع وراء انشائها وأهدافها وخصائصها ومستوياتها المختلفة

اما في الفصل الثاني الفصل الثاني (الفصل التطبيقي) فقد تناولنا في المبحث الأول انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية أما المبحث الثاني فقد تناولنا لمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد الأوروبي وعضويته والتنظيم المؤسساتي للاتحاد وأهدافه أما في المبحث الثالث تناولنا المبادلات التجارية السلعية للاتحاد الأوروبي مع دول العالم وتجارته البينية مع الدول الأعضاء ومع أهم الشركاء التجاريين (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، روسيا)

# الفصل الأول: المقاربة النظرية للتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية

تمهيد:

تؤدي التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول باعتبارها قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، حيث تعمل على توسيع القدرة التسويقية من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة وزيادة مستوى الدخل الوطني، وتفاوت العديد من الدول في المزايا الطبيعية ووسائل الإنتاج زادت هذه المكاسب عند التقسيم الدولي للعمل والتخصص في انتاج السلع والخدمات والعمل على تصدير الفائض واستيراد السلع التي لا تتوفر لديها، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية اثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية.

وقد زاد الاهتمام بالتجارة الدولية مع لجوء العديد من دول العالم الى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية من اجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية وذلك بالقيام بعدة اتفاقيات تجارية إقليمية والسعي الى الغاء كافة الحواجز الجمركية وغير جمركية اما التجارة البينية والدولية وهناك أيضا أغراض أخرى لهذه التكتلات منها اقتصادية وسياسية وامنية.

سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية والأسباب المفسرة لقيامها والسياسات التجارية التي شهدتها: إضافة الى استعراض الإطار النظري لظاهرة التكتل الاقتصادي وأهم أشكال التكتلات وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية

**المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية**

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الأساسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، ومن خلال هذا المبحث الذي يحتوي على ثلاث مطالب سيتم التطرق إلى مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها ونظرياتها وأهم السياسات التي تتبعها.

***المطلب الأول: مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية***

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية:

يقصد بالتجارة الدولية بمفهومها الضيق، مجموع تدفقات السلع بين الأقطار الاقتصادية الوطنية في مختلف أنحاء العالم.

أما بمفهومها الواسع، فتعني مجموع تدفقات السلع والخدمات Flux des biens et services ما بين دولتين على الأقل، وتؤخذ تدفقات الخدمات بعين الاعتبار، نظرا للنمو المتسارع والمستمر في المبادلات الدولية (خاصة ما تعلق بالنقل، السياحة، ومختلف الخدمات المقدمة للمؤسسات بأنواعها.). (سليم، 2021، ص 2)

والمقصود بالتدفقات هو مختلف عمليات التصدير والاستيراد أساسا التي تقوم بها الدولة عبر مختلف الاعوان الاقتصادية

فتعرف التجارة الدولية كالآتي:

"هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة." (سليم، 2021، ص 2).

هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الاموال

كما تعرف بأنها " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والافراد، ورؤوس الاموال، تنشا بين الافراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، او بين حكومات او منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"

وبشكل عام، يمكن تعريف التجارة الدولية أنها ذلك الجانب الأكثر أهمية من العلاقات الاقتصادية الدولية، المرتبط بعمليات انتقال السلع والخدمات ما بين الدول (دولتين على الأقل) ، ويصطلح على تلك العمليات بالتصدير والاستيراد Import-Export ، التي يمارسها مختلف الأعوان الاقتصاديون في البلد أهمهم المؤسسات الاقتصادية، وذلك في إطار القوانين والتشريعات الوطنية المحددة لها. (سليم، 2021، صفحة 2)

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية:

يرى بعض الباحثين أن أسباب قيام التجارة الدولية تعود إلى أصول المشكلة الاقتصادية، والمتمثلة في مشكلة الندرة النسبية، فالحقيقة المسلم بها حاليا على المستوى العالمي مهما اختلفت الأنظمة السياسة للدول، هو عدم القدرة على إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولفترة طويلة من الزمن، لأن إتباعها يضغط على إمكانيات الدولة الاقتصادية والجغرافية في سبيل تحقيق الاحتياجات مما يسبب عجزها، ومهما كان اتجاه الدول لتحقيق هذه السياسة فلن تكون قادرة على العيش في عزلة عن الدول

الأخرى، فليس بإمكانها أن تنتج ما تحتاجه من السلع دون التخصص في الإنتاج، الذي يعتمد على الظروف الطبيعية والاقتصادية، وبالتالي يتم الإنتاج والتبادل بمنتجات دول أخرى وفق تكلفة أو نفقة يصبح عندها الاستيراد والتصدير مع الخارج مناسب.

وعليه يمكن إرجاع أسباب قيام التبادل الدولي إلى العوامل التالية:

**1-اختلاف الظروف الطبيعية:**

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية في دولة ما الى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية ا أو النشاط الزراعي والصناعي. فحيث تتوافر لدى بعض دول العالم بيئة استراتيجية مثل توافر مواد خام في باطن الأرض كالبترول فان ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول.

وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة ومناخ ملائم ومياه ري، فان ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن واندونيسيا في إنتاج المطاط. (السريتي ،غزلان،2012، ص14)

وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج أخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الخارجية.

**2-مدى وفرة وندرة وسائل الانتاج:**

لا يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للظروف الطبيعية فحسب ، ولكن ايضا على اساس المعروض من اليد العاملة وراس المال في هذه الدولة ،باعتبارهما اهم عنصرين من عناصر الانتاج فمثلا بعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية ، وعلى العكس في بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية المانيا واليابان التي تتوفر في عنصر راس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ، ولذا تتخصص هذه الدول في انتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعات الآلات والمعدات والسيارات التي تحتاج الى قدر كبير من رؤوس الأموال. (السريتى ، غزلان، 2012، ص 14)

**3-تكاليف النقل:**

تؤثر تكاليف النقل وبشكل كبير على مدى اتساع سوق هذه السلعة، حيث أنها من تكاليف انتاج السلعة أي من سعر السلعة، وبناءا على ذلك فان الدولة التي تستطيع ان تقيم صناعتها بالقرب من الشواطئ والموانئ يمكنها ان توسع نطاق تصريف منتجاتها عن الدولة، في حين ان الدولة الأخرى والتي مصانعها بعيدة عن مناطق التريف يصعب تصريف هذه المنتجات.

يتجه المنتجين الى التخصص في انتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة او التي تنخفض تكاليف نقلها الى الأسواق تاركين للمنتجين القربين لهذه الأسواق مهمة انتاج السلع التي ترتفع تكاليف نقلها. (الشقيري،حنيطي،زرقان،سعادة،ص 16)

**4-توافر التكنولوجية الحديثة:**

ان الدولة التي يتوفر لها السبق في استحداث التكنولوجية الجديدة سواء عن طريق الاختراع او الابتكار تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجية الحديثة، ولذا فإنها تتخصص في انتاج السلع الرأسمالية. وهذه التكنولوجية الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من انتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة. ولذلك فان التقدم التكنولوجي يعد سببا اساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي (السريتي،غزلان،2012،ص 15).

***المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية ونظرياتها***

الفرع الاول: أهمية التجارة الدولية

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية فإنه لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، لأن هذا الانعزال سوف يجبرها بأن تكتفي ذاتياً من كل المنتجات، كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد، وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تنتجه لتخصصها في أنواع معينة.

من خلال ما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في ثلاث نقاط:

- ✓ تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة.
- ✓ يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية " الأسواق الخارجية " بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الإنتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة.
- ✓ تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة عن ذلك الأرباح الديناميكية للتجارة.

بشكل عام فالتجارة الخارجية أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو، التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد أصبح في حكم المستحيل أن تستغني دول ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم. (فراح، 2011، ص 3)

الفرع الثاني: نظريات التجارة الدولية

تعددت واختلفت نظريات التجارة الخارجية حول أسس وطبيعة الضوابط التي ينبغي أن تحكم التجارة الخارجية، وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس ومن هذه النظريات من جاءت لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التحسينات كما جاءت بعض النظريات التي تناقض النظريات التي سبقتها.

**أ –النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية:**

إن نشأت النظرية الكلاسيكية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أي مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا، التي تركز على جانب العرض في تفسير الفوارق السعرية بين الدول المتبادلة، ومن أهم رواد المدرسة التجارية، ادم سميث A Smith ودافيد ريكاردو وRicardo D (سلطاني،2018،ص 11)

**أولا: نظرية الميزة المطلقة (نظرية ادم سميث).**

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير ادم سميث A Smith في كتابه المعروف ب (ثروة الأمم) الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث الفرق المطلق في الإنتاجية بين الدول

أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (absolute advantage)، وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الآفل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فان كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، و من ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها. (الجمل،2003،ص 23)

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها (30) ساعة عمل فإن ذلك يعني أن كل **3** وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس.

والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع.

ففي المثال السابق لن نجد أي شخص داخل هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من**3** وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس ذلك لأنه يتحمل كلفة أكثر من (30) ساعة عمل واتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساس ي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا ثبت، وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى. (الجمل، 2003، صفحة 24)

ولتوضيح مبدا الميزة المطلقة نفترض دولتين هما الجزائر وفرنسا ينتجان سلعتين هما القمح وزيت الزيتون على التوالي وان ثمن هاتين السلعتين قبل التجارة بينهما كالاتي:

**الجدول رقم (01): تكلفة إنتاج القمح وزيت الزيتون في الجزائر وفرنسا**

| السلعة البلد | القماش | زيت الزيتون |
|---|---|---|
| **الجزائر** | 4 ساعة عمل | 3 ساعة عمل |
| **فرنسا** | 6 ساعة عمل | 1 ساعة عمل |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مثال افتراضي

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وفرنسا ينتج إحدى السلعتين بكفاءة اكبر من الدول الأخرى ، بحيث أن الجزائر تنتج وحدة واحدة من القماش بتكلفة حقيقية مقدارها 4 ساعة عمل ، بينما تنتجه فرنسا بمقدار 6 ساعة عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من زيت الزيتون بتكلفة مقداره 3 ساعة عمل ، بينما فرنسا فتنتج واحدة من زيت الزيتون بتكلفة مقداره 1 ساعة عمل، ومنه فانه من الأفضل ان تتخصص الجزائر في إنتاج القماش لكون أنها تتمتع بميزة مطلقة فيه بينما تتخصص فرنسا في إنتاج زيت الزيتون لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه، وبما ان الجزائر تنتج القماش بتكاليف ارخص فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل لإنتاج القماش ، وتبادله بزيت الزيتون من فرنسا والعكس بالنسبة لفرنسا.

وعليه فانه وحسب ادم سميث فان اختلاف النفقات المطلقة يشكل أساسا لقيام التبادل وتقسيم العمل الدولي ولذلك فان هذا الاختلاف في رايه هو سبب قيام التجارة بين الجزائر وفرنسا. (المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مثال افتراضي)

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لهما اي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ ان نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك وتفسره، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو (السريتي ، غزلان، 2012، ص 29)

**ثانيا: نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو:**

يرجع الفضل لدافيد ريكاردو في وضع الأساس العام الذي تقوم عليه نظرية التخصص الدولي والتجارة الدولية حتى يومنا، بحيث ان النفقة المطلقة لسلعة ما منسوبة الى النفقة المطلقة لإنتاج سلعة أخرى في البلد نفسه.

وبالتالي:

$$\text{النفقة النسبية لإنتاج الغذاء في امريكا} = \frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج الغذاء في امريكا}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات في امريكا}}$$

$$\text{النفقة النسبية لإنتاج القطن في امريكا} = \frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج القطن في امريكا}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج القمح في امريكا}}$$

**اختلاف النفقات النسبية يعد شرط ضروري لقيام التخصص والتجارة الدولية**

هذا ما يعني أن تساوي النفقات النسبية يمنع من قيام التجارة الدولية حتى ولو تميز أحد البلدين على الاخر تميزا مطلقا في انتاج إحدى السلعتين او كلاهما، وإذا افترضنا ان العالم يتكون من دولتين هما مصر وأمريكا، وينتج سلعتين هما القطن والقمح.

**مثال:**

إذا افترضنا ان العالم يتكون من دولتين هما امريكا ومصر تنتجان سلعتان فقط هما القطن والقمح وطانت تكلفة انتاج وحدة المنتج (عدد ساعات العمل) من القطن والقمح في كلا البلدين على الشكل التالي:

**الجدول رقم (02): النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)**

| الدولة/السلعة | القطن | القمح |
|---|---|---|
| مصر | 1 | 1 |
| أمريكا | 6 | 3 |

**الجدول رقم (03): بحساب النفقات النسبية نجد ما يلي:**

| الدولة/السلعة | القطن | القمح |
|---|---|---|
| مصر | 1 | 1 |
| أمريكا | 2 | 2/1 |

المصدر: اللحام ، الضلاعين، كافي، البكور، 2017، ص،ص 88- 91

بالنسبة لمصر:

*1 وحدة قطن نفقتها النسبية 1 وحدة قمح

*1 وحدة قمح نفقتها النسبية 1 وحدة قطن

بالنسبة لأمريكا:

*1 وحدة قطن نفقتها النسبية 2 وحدة قمح

*1 وحدة قمح نفقتها النسبية ½ وحدة قطن

**مما سبق نلاحظ:**

* اختلاف النفقات النسبية لإنتاج القطن والقمح في كل من مصر وأمريكا فالنفقة النسبية لإنتاج وحدة قطن تبلغ وحدة قمح في مصر بينما تب وحدتي قمح في أمريكا، وكذلك بالنسبة للنفقة النسبية للقمح فهي تبلغ وحدة قطن في مصر بينما تصل بينما تصل الى ½ وحدة قطن في امريكا.

* ان مصر وان تمتعت بميزة مطلقة على امريكا في انتاج السلعتين، الا انها تتمتع بميزة نسبية في انتاج القطن، وتعاني من تخلف نسبي في انتاج القمح. وكذلك امريكا وان تخلفت تخلفا مطلقا على مصر في انتاج السلعتين الا انها تتمتع بميزة نسبية في انتاج القمح، وتعاني من تخلف نسبي في انتاج القطن.

* وطالما تختلف النفقات النسبية في انتاج السلعتين في البلدين تقوم التجارة الدولية وفقا لنظرية ريكاردو.

والسؤال كيف يؤدي اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في مصر وامريكا الى قيام التخصص والتجارة الدولية.

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نثبت أن تخصص مصرفي إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (وهي القطن في مثالنا)، وتركها إنتاج السلعة التي تعاني في إنتاجها من تخلف نسبي (أي القمح) يعود بالفائدة على مصر. وإن تخصص أمريكا ي إنتاج القمح أي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وعزوفها عن إنتاج القمح أي السلعة التي تعاني في إنتاجها من تخلف نسبي يعود بالفائدة على أمريكا، في المثال السابق يلاحظ بما يأتي:

**بالنسبة للقطن:**

في مصر وحدة واحدة من القطن نفقتها النسبية وحدة واحدة من القمح، أي أن معدل التبادل الداخلي للقطن في مصر مع القمح هو 1 قطن = 1 قمح.

في أمريكا وحدة واحدة من القطن نفقتها النسبية وحدتين من القمح، أي ان معدل التبادل الداخلي للقطن في أمريكا مع القمح هو 1 قطن = 2 قمح. (اللحام ، الضلاعين، كافي، البكور، 2017، ص،ص 88- 91)

**ب–النظريات النيوكلاسكية للتجارة الدولية:**

ان نظرية المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج استاتيكي قائم على عامل واحد متغير وهو تكلفة العمالة، ومنهج التخصص الكامل لتبين المكاسب الناتجة عن التجارة. فان نموذج التجارة الخارجية في القرن 19 والموضوع في البداية بواسطة "دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل" قد تم تعديله بواسطة اثنين من الاقتصاديين السويديين هما "**ايلي هكشر وبرتل اولين** "ليأخذ في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض–العمالة–رأس المال) وأثرها على التخصص الدولي. (السبتي و علوي، 2019، ص120)

**النظرية السويدية (نظرية هشكر –اولين)**

عرضا الاقتصاديان هكشر–أولين الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية خاصة اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة حيث قام بوضع نظرية جديدة لتفسير التبادل الدولي هي نظرية مدى وفرة عوامل الإنتاج ترجع أهمية هذه النظرية في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب في نظرية التجارة الخارجية حسب اولين يرجع سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، الاختلاف الذي يعود بدوره الى أسعار عوامل الإنتاج الذي يرجع سببه الى مدى وفرة عوامل الإنتاج.

**تناقض ليونتياف:**

لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية، فكان أشهرها المحاولة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي ليونتياف" سنة 1953 على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، وبندرة نسبية في عنصر العمل، فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة لرأس المال، بينما تكون وارداتها كثيفة العمل غير انه توصل إلى نتيجة معاكسة، أي تصديرها لسلع كثيفة العمل واستيرادها سلعا كثيفة رأس المال. يجد مثل هذا التناقض تفسيره في كون إنتاجية العمل الأمريكي مرتفعة مقارنة بإنتاجية العمل في باقي العالم. (السريتى &غزلان،2012،ص 120)

**ج–النظريات الحديثة للتجارة الدولية:**

أبدت التغييرات الجوهرية الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية، وعليه فان هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية بقدر ما تعكس الى هذا الحد او ذاك تلك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية ما يلي:

**اولا: نظرية الفجوة التكنولوجية (بوسنر bosner)**

إن posnre سنة 1961 قد طور تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات الى المجال الدولي، ذلك أن احتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين و من قبل مستهلكين موجودين في الخارج يؤدي الى تصديرها الى الخارج يؤدي الى تصديرها الى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من اصدار منتج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية L'écart technologique (الاختلافات التكنولوجية أو اختلاف دوال الإنتاج و هو مبدأ ريكاردي ) و من جهة ثانية هو امتداد لأطروحة Chumpeter في كتابه Théorie développement الذي يحلل الدور المحدد للتكنولوجيا في ديناميكية الرأسمالية بتعديل فروض نظرية هيكشر أولان، و قد ترتب عن هذا التصور ادخال الكثير من حقائق الاقتصاد العالمي مثل نشاط الشركات المتعددة الجنسية، الدول النامية و مشاكل النمو و التنمية في التحليل الاقتصادي للتجارة الدولية، فالاهتمام لم يعد منصبا فقط على المخصصات العالمية النسبية لدول و انما تم توسيع مصادر اختلاف الى المزايا المكتسبة فالبلدان ذات السبق التكنولوجي لها ميزة انتاج المنتجات الجديدة التي تتميز بكثافة في البحث، و التي تضمن لها احتكارا مؤقتا في الإنتاج و التصدير و البلدان التي تتسم بالتأخر التكنولوجي تتخصص في انتاج المنتجات التي تتطلب تقنيات عادية و مبتذلة و تصدرها للمجموعة الأولى من البلدان. (زعباط،دت،ص 137)

**ثانيا: نظرية لندر (نظرية الطلب المحلي الكافي)**

يتعلق هنا الامر بنظرية الطلب التمثيلي ل Linder و فيها فرق بين التجارة في المنتجات الأولية و الذي يرى أن تفسيرها نجدة في نظرية HOS ، و بين التجارة في المنتجات الصناعية التي يرد أسبابها الى تشابه مستويات الطلب في البلدان المتقدمة و تقارب مستويات الدخول الفردية، و مادامت الدول المتقدمة هي التي تتمتع بدخول مرتفعة فان طلبها يتحول نحو السلع المعقدة التركيب و من ثم تتكثف تجاراتها البينية و مع ذلك فقد كان هناك شبه قبول عام لنظرية التبادل اللا متكافئ التي تبين بان التبادل الدولي يكون دائما لصالح الأقوى أي لصالح البلدان المتقدمة و على حساب الدول النامية و هو ماي يقود الى قبول أطروحة تدهور معدلات التبادل المنتجات المصدرة من قبل الدول النامية و هي أهم نتيجة أبعدتها عن الطرح الكلاسيكي. (زعباط،دت،ص 136)

**ثالثا: نموذج دورة حياة المنتوج**

إن هذا النموذج يعتبر من أهم وأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية، حيث حاول من خلاله ريموند فرنون Raymond Vernon توضيح المراحل المختلفة التي يمر بها منتوج جديد والتغيرات التي تحدث على الميزة النسبية له خلال هذه المراحل وذلك بالتطبيق على الولايات المتحد الامريكية باعتبارها الرائدة في انتاج السلع الجديدة، نظرا لتفوقها التكنولوجي نتيجة وفرتها من اليد العاملة العالية المهارة وكذا رؤوس الأموال.

ويمكن تلخيص المراحل الأربعة لدورة حياة المنتوج: الظهور، نمو أو توسع الطلب أو النضج، اشباع الطلب أو النضج، الركود كما يلي:

1-**مرحلة التقديم**: وهي مرحلة اختراع وتطوير وتعديل المنتوج في أمريكا وتسويقه في أسواقها المحلية، والمنتوج في هذه المرحلة يكون كثيف التكنولوجيا.

2-**مرحلة نمو المنتوج**: نجاح المنتوج وبداية تصديره لدول أخرى مرتفعة الدخل، أي لها نفس مستوى المعيشة والمتمثلة في الدول الأوروبية واليابان.

3-**مرحلة النضج**: يتم استيعاب التكنولوجيا انتاج المنتوج الجديد في الدول الصناعية الأخرى، وبالتالي انطلاق هذه الأخيرة في انتاج هذا المنتوج لتلبية حاجات أسواقها المحلية وخلال هذه المرحلة المنتوج يتميز بأنه كثيف اليد العاملة، فهذه الدول الصناعية المقلدة للمنتوج تكتسب ميزة نسبية قائمة على أساس العمل الذي هو نسبيا أقل تكلفة، بعبارة أخرى أن التقليد أدى الى ابطال التكنولوجيا وبالتالي تحويل الميزة المتحصل عليها من طرف المبتكر الى الميزة عاملية.

4-**مرحلة التقهقر**: المنتوج في هذه المرحلة يتميز بالنمطية الشديدة حيث يصبح منتوج الاستهلاك الواسع أين خصائصه كالشكل، الألوان، الوزن...الخ تصبح غير قابلة لتحسين ولاعتبارات التكلفة بسبب انخفاض الأجور في دول العالم الثالث فإنها تصبح تتميز بميزة نسبية في انتاج هذا المنتوج وبالتالي تصديره، بينما المؤسسة الامريكية مكتسبة ضف الى ذلك أنه أضفى الطابع السكوني على النظرية وجعلها عاجزة عن التكيف مع التغيرات. (حملاوي،حساني،2018،ص 530)

***المطلب الثالث :سياسات التجارة الدولية.***

إن التجارة الحرة بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة ، بالرغم من ذلك فان الحكومات تتدخل في التجارة الخارجية بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة، ولكن الأسباب التي تدفع مثل هذا التدخل الحكومي في حرية التجارة الخارجية بالرغم من الدلائل النظرية والإحصائيات الكثيرة، راجع الى نوعية واختلاف السياسات التجارية المطبقة من طرف الدولة حسب ما تفتضيه مصالحها الوطنية ، والتي تتراوح بين التحرير والتقيد او الحماية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه وإبرازه تحت هذا المطلب. (السبتي،علوي،2018،ص 134)

الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية:

**أولا: مفهوم السياسة التجارية:**

يمكن تعريف السياسات التجارية "كأحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية، من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة". (السبتي ،علوي، 2019، ص 135)

وتعرف أيضا بأنها "عبارة عن برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة". (السبتي،علوي ، 2019، ص135)

كما أنها تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج سواء كانت حرية أو حماية، ويتم التعبير عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. (أحسن، 2019، ص 14)

**ثانيا: أهداف السياسة التجارية:**

تحقق السياسة التجارية مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

**1-الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل هذه الأهداف في:

- ✓ حماية الصناعة الوطنية الناشئة أي صناعة حديثة العهد من المنافسة الأجنبية من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها.
- ✓ تحقيق التوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات
- ✓ تحقيق التوازن الداخلي من خلال فرض التعريفات الجمركية على الواردات ن مما يسمح بزيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر اقل تكاليف الإنتاج.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم. (لوصيف، 2014)

**2-الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل فيما يلي

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، او منتجي بعض السلع التي تمثل اهمية حيوية للمجتمع.
- ✓ اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع
- ✓ العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة او المخالفة للمعايير الصحية او تقيد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

**3-الأهداف الاستراتيجية:** وتتمثل الأهداف ذات البعد الاستراتيجي للسياسة التجارية فبالمحافظة على الأمن العام للدولة، والذي يأخذ بعين الاعتبار المستوى الاقتصادي وما ينتج عنه من امن غذائي، إضافة إلى الإطار العام الحمائي للدولة والمتمثل في النواحي العسكرية المرتبطة بالمجال الإقليمي.

- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة ذات البعد الحيوي والاستراتيجي في توليفة الموارد الطبيعية، وأمثلية استخدامها كالبترول.

الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية:

**اولا: سياسة حرية التجارة الخارجية:**

ان المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال الغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وافساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والانتاج وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة او قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة.

ويمكننا القول ان ظهور مبدا الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع الى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774)، والذي يقوم على اساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الافراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما انها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر ان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما اسماه الطبيعيون بالثمن المجزي (العادل bon prix)، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين. (لوصيف،2017،ص 17)

ويتحجج المدافعون عن هذت المذهب بما يلي:

**أ –التخصص الدولي في الإنتاج:**

إن أنصار الحرية، أصبحت تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق، فكلما تميز التبادل التجاري الدولي بالحرية كلما اتسعت السوق وأصبحت شاملة لعدد كبير من الدول، وأصبح من الممكن تقسيم العمل على النطاق الدولي.

وحسب أنصار الحرية، تؤدي الحرية التجارية على المستوى الدولي إلى زيادة حجم الإنتاج العالمي، مما سيؤدي هو الآخر إلى حسن استغلال موارد كل دولة على حدة.

أما تقييد التجارة فبإمكانه حسب أنصار الحرية أن يؤدي إلى تخصيص بعض موارد الدولة في إنتاج سلع كان من الأفضل استيرادها، مقابل تصدير سلع تمتلك في إنتاجها ميزة نسبية. (سليم،2021،ص 28)

**ب–تحقيق منافع المنافسة:**

حسب أنصار الحرية التجارية، فإن الحرية توفر مناخ للمنافسة تسمح بزيادة مستوى الإنتاجية وانخفاض التكاليف والأسعار الذي سيكون لصالح المستهلك، لأن المنافسة تحول دون قيام الاحتكارات وعلى العكس من المنافسة فهي ترفع مستويات الأسعار وتقلل من كميات الإنتاج ومن نوعيتها، وكل ذلك يصب أساسا في مصلحة قلة من المنتجين.

**ج–تحقيق وفرات الحجم:**

إذا سادت الدول حالة تسود فيها أساليب الحماية المختلفة، ومنها سياسات تشجيع الصناعات المحلية ومنع دخول المنتجات الأجنبية وبالتالي غياب المنافسة الأجنبية، فإن المؤسسات الإنتاجية تكون بعيدة عن الاستفادة مما تتيحه وفورات الحجم من الإنتاج بأحجام مثلى وبأدنى التكاليف.

وبالعكس، فإن انتهاج سياسة من الحرية سوف يؤدي حسب أنصار هذا المذهب إلى الاستفادة من مزايا وفورات الإنتاج الكبير، خاصة ما تعلق بالاتجاه التنازلي لتكاليف الانتاج مع نمو حجم الشركة.

**ثانيا: سياسة الحماية التجارية:**

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما استيراد

السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية. (زريمي،2011،ص 38)

إن "قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية" (السريتي،غزلان،ص 132)

إن سياسة حماية التجارة الدولية تعتمد على عدة حجج ومن أهمها ما يلي:

**ا–تقييد التجارة يؤدي إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة:**

لان تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي دولة حديثة بالتنمية الصناعية مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، من هنا تلجا بعض الدول إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع الحماية الإغلاقية المتمثلة في منع استيراد هذه السلع.

**ب–تقييد التجارة يؤدي الى زيادة فرص العمل في السوق الوطنية:**

فزيادة فرص العمل في السوق الوطنية يؤدي إلى زيادة التشغيل وتخفيض نسب البطالة، لان الحماية ترفع الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة التي تعمل في هذه الصناعات نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية،

**ج–سياسة الحماية تنوع الإنتاج:**

وذلك لان سياسة التخصص لها مخاطر عالمية، حيث أن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد إما الحماية فإنها تساعد على التنويع بالمنتجات وبالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد وهذا يورث الأخطار.

**د–الحماية تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة ومواجهة عجز في ميزان المدفوعات:**

حيث تلجا الكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات إلى تطبيق سياسة الحماية لتحقيق إيرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية المفروضة.

وفي الختام إن الواقع العلمي لهذه السياسات، يشير إلى انه ليس هناك دولة تتبع بصراحة مذهبا دون الأخر، إنما نجد أن معظم الدول تتبع في سياساتها التجارية الخارجية مزيجا من السياستين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية. (الصوص،2021،ص 133)

الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارية:

إن تحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمى بأدوات التجارة الخارجية وتمثل هذه الأدوات كل الأساليب التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، ومن أهمها ما يلي:

**أولا: الأساليب السعرية:**

إن الوسائل المحفزة التي تعمل على تشجيع الصادرات وتقليل الواردات هي

**ا-الرسوم الجمركية:**

تعرف الرسوم الجمركية بانها ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء على الصادرات او على الواردات، بهدف الهدف من الواردات والمدفوعات مقابلها، وكذلك حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وتأخذ هذه الرسوم ثلاثة انواع وهي: (يونس، نجار، الفيل، 2015، ص136)

**1-رسوم جمركية نوعية:** تكون في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن قيمة أو سعر هذه السلعة.

**2-رسوم جمركية قيمة:** تكون في صورة نسبة من قيمة أو ثمن السلعة المستوردة

**3-رسوم جمركية مركبة:** هذا النوع من الرسوم الجمركية يجمع بين النوعين السابقين معا

**ب-الإعانات:** والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات او التخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية. (زريمي، 2011،ص42)

**ج-الإغراق:** هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، **وينقسم الى ثلاث فروع**

**1-الإغراق الدائم:** وفي ظله يبيع المحتكر السلعة في البلد المستوردة بسعر اقل من سعر سلعته في دولته الأم، وهذه تمثل سياسة التمييز الاحتكاري التي تقوم على أساس ارتفاع كفاءة المنتج، وفي هذه لحالة يستفيد المستهلكين في الدولة المستوردة بسعر اقل ن ويضار المستهلكين في سوق الدولة المصدرة، ويتطلب هذا النوع من الإغراق توافر شرطين وهما: انفصال الأسواق واختلاف مرونات الطلب في الاسواق.

**2-الاغراق العرضي:** ويحدث هذا النوع من الإغراق عندما يرى المنتج الأجنبي او الدولة الأجنبية إن لديها مخزون واستمر لفترة طويلة وقد يكون اقترب من فترة الانتهاء الصلاحية او غير ذلك من الأسباب، ولذا يبيع كميات كبيرة من هذا المخزون في الأسواق الخارجية للدول الأخرى مما يترتب عليه انخفاض السعر وبالتالي يضر بالصناعات المحلية التي تنتج السلع المماثلة لها.

**3-الإغراق الشرس:** وهذا هو أخطر أنواع الإغراق وهو أن المنتج الأجنبي المحتكر للسوق المحلي عندما يرى ان هناك صناعة ناشئة بدأت في الظهور أو منتج أخر بدا ينافسه في السوق المحلي لدولة ما، فانه يقوم بتخفيض السعر بنسبة كبيرة، وربما يتحمل الخسارة لفترة معينة إلى أن يضمن القضاء على الصناعة المحلية أو المنتج المنافس. ثم يقوم بعد ذلك برفع السعر ليعوض الخسارة مما يؤدي إلي

ضرر المستهلك وضرر الإنتاج المحلي ومن هنا تتدخل الدولة لمكافحة هذا النوع من الإغراق. (يونس، نجار، و الفيل، 2015، ص 162)

**د–تخفيض سعر الصرف:** ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية. ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية وعلى هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف إجراءا سعريا. (السبتي، علوي ، 2019، ص 142)

**ثانيا: الأساليب الكمية:** تستخدم بعض الدول ما يسمى بالأساليب الكمية التي تؤثر في تيارات التبادل تأثيرا مباشرا والتي تتمثل في:

- **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:**

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الخارجية، نظام الحصص والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة او بالجانب الكمي للسلعة، وهناك نظام حصص يطبق على الواردات ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات وهناك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع بالدولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد:

**1**–تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وجلي من النظام السعري، لان الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة عكس النظام السعري الذي قد تشوه بعض الضبابية.

**2**–قد يكون الطلب المحلي على المنتوج الأجنبي غير مرن وبالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة وبالتالي فان النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض مما يفرض اللجوء الى نظام الحصص.

**3**–إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة وبالتالي تعدل من طرق انتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.

وهذا النوع من الأساليب التنظيمية يعتبر عنصريا في التعامل مع المنتجات الأجنبية، لذلك فان المنظمة العالمية للتجارة ترفضه بشدة. (لوصيف،2014،ص 23)

**ثالثا: الأساليب التنظيمية:**

يمكن التمييز في شان هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات وبين المعاهدات والاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع حسب الاتي:

**ا–المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري. (السبتي،علوي،ص 144) وتتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، أو مبدأ المعاملة بالمثل، على ان أهم ما تتضمنه من مبادئ واكثرها شهرة هو **"مبدأ الدولة الأولى بالرعاية"**

**ب–اتفاقيات الدفع:** وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان وجوهر هذا الاتفاق هو ان تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على اساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

**المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية**

في ظل ما يشاهده عالم اليوم من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أضبحت تميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو التكامل زيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية اقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية، سواء في إطار ثنائي اقليمي أو شبه إقليمي، سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة التكتلات الاقتصادية و مفهومها وخصائصها و أهدافها و الدوافع من وراء إنشاءها و مقوماتها و مستوياتها و أهم أشكال هذه الأخيرة

***المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية***

الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية

لقد أصبح من المسلم به اليوم أن السمة الأبرز التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في العالم المعاصر هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، فالتكتل الاقتصادي سواء الاقليمي منه أو العالمي أصبح واقعا يفرض شروطه وألياته على المسار الاقتصادي لدول العالم بأسره.

قال دودين والكافي(2019) أن التكتلات الاقتصادية تعتبر من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعكس هذه الأخيرة درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على ايجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

فالخطاب الداعي للإقامة تكتلات اقتصادية دولية برز بشكل مكثف خلال تسعينات القرن العشرين رغم أن جذور أو فكرة التأسيس العديد من التكتلات هي أسبق من ذلك بكثير ويعود بعضها الى فترة الخمسينات أو الستينات ولم تقتصر الدعوة الى اقامة تكتلات على شكل معين من الدول أو على ألوان معينة من الأنظمة السياسية ولا حتى من أعراق أو مجتمعات محددة وانما أصيحت دعوة أو رغبة عالمية، الأمر الذي سرع من وتائر استكمال تكتلات قديمة أو استحداث تكتلات أخرى جديدة.

وقد تم استكمال الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية روما للحديد والصلب، ثم احياء تكتلات قديمة كالسوق المشتركة لأمريكا CAMC واتحاد أمم جنوب شرق اسيا ASEANوالسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR بين الأرجنتين والبرازيل والأرغواي والبارغواي، حاليا تم الاعلان عن قيام تكتل الاتحاد الافريقي في افريقيا.

هذا فضلا عن طرح أفكار لتكتلات جديدة والتفاوض لأجلها مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية والسوق الشرق اوسطية والمنطقة العربية الكبرى لتجارة. (ص 93)

**اولا: ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية**

إن انتهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينات وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي، تهدف الى اعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالم، وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية.

ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشر من نيسان سنة 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لأنشاء منظمة التجارة العالمية ايذانا لوشع معالم التنظيم الدولي لتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أو ما يسمى بالعولمة التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية. (دودين،الكافي،2019،ص 98)

**ثانيا: تسارع الاتجاه نحو التكتل:**

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، بل ترجع على الاقل الى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان الجديد في الموضوع نتاجي وسرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة. حيث يمكن القول ان تنامي هذه الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينات التي تمثلت في انهيار نظام برايتون ودوز للأسعار الصرف الثابتة للعملات، و تحول الى نظام أسعار الصرف العائمة و ما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة و تقلبات حادة في أسعر العملات الرئيسية و بلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحماية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الأسواق العالمية. (برقوق،مصطفى،2016ص303)

أأن انهيار الشيوعية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر أديا هما الآخران الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر على نطاق أوسع، فظهرت أمريكا اللاتينية

تجمعات كالسوق الجنوبي (ميرك وسور) والسوق الكاري (كاريكم) وتجمع الأدنين، وفي أسيا تجمع الأسيان لدول جنوب شرق أسيا، وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا. مع العلم بأن هذه التكتلات أنشئت في وقت سابق على الانهيار الشيوعي.

و لعل من أهم الأسباب التي أدت الى هذا التوجه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية بالذات، تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات و أول السبعينيات في اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني و الايديولوجي فتوصلت دول السوق الاوروبية المشتركة الى معاهدة ماستريخت في سنة 1991 التي تم بموجبها تحول السوق الى اتحاد اوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 انشاء منظمة التجارة الحرة للأمريكا الشمالية NAFTA و في نفس الاتجاه و نحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا و الباسيفيكي آبيك APEC .

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم، في وقتنا الحالي الى ميدان اقتصادي أساسا وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع انشائها فان مجرد بروزها بهذا الشكل على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت الى وجودها.

ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه الظاهرة في:

من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا للحصول تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي ما فيه اعادة توزيع الادوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

- من حيث شموليتها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.
- من حيث ابعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

وبهذا يبدو العالم من خلال هذه التكتلات الجديدة، أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو سياسي. (برقوق،مسطفى،2016،ص 305)

ويظهر الجدول التالي مدى اتساع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية في مختلف قارات ومناطق العالم.

تشير بيانات المنظمة العالمية لتجارة الى أن عدد الترتيبات الاقليمية قد ارتفع من 50 الى 320 بين 1990 الى بداية 2005ن اي أن وتيرة انشاء هذه الترتيبات قد تزايدت بشكل متسارع وتمثل الاتفاقيات الثنائية نحو 75 من هذه الترتيبات، كما أن مناطق التجارة الحرة تمثل 83 منها

**الجدول رقم (04): توزيع التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم**

| الموضوع | شرق أسيا/الباسيفيك | أوروبا/وسط أسيا | أمريكا اللاتينية/ الكاريبي | الشرق الأوسط / شمال أفريقيا | جنوب أسيا | أفريقيا جنوب الصحراء | دول الشمال | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول تنتمي الى تكتل واحد على الاقل | 26 | 26 | 35 | 20 | 8 | 48 | 11 | 174 |
| متوسط عدد التكتلات لكل دولة | 2 | 6 | 8 | 5 | 4 | 4 | 11 | 5 |
| الحد الاقصى لعدد التكتلات لكل دولة | 7 | 12 | 19 | 13 | 9 | 9 | 29 | 29 |
| عدد الدول في المنطقة | 32 | 36 | 39 | 21 | 8 | 48 | 25 | 209 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التكتلات الاقتصادية الدولية

يمثل الجدول توزيع التكتلات الاقتصادية في العالم حيث نلاحظ أن بيانات البنك الدولي الموضحة في الجدول(2-1) الى أن متوسط عدد الترتيبات لكل دولة في العالم تصل الى 5 ترتيبات وترتفع الى نحو 8 في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتنخفض الى اثنين في منطقة شرق اسيا والمحيط الهادي.

الشكل رقم(01) التطور العددي لترتيبات الاقليمية في العالم

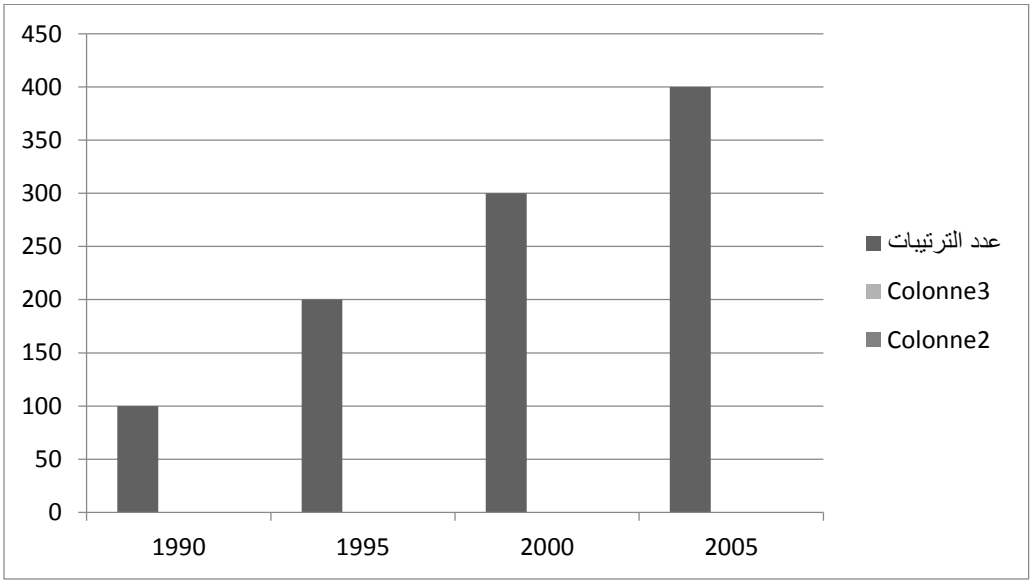


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2005.

من خلال الشكل رقم 01 الذي يمثل التطور العددي لترتيبات الإقليمية في العالم نلاحظ أن عدد الترتيبات يتزايد من 1990 الى غاية 2005 لتصل إلى 300 ترتيب خلال السنة الأخيرة وهذا ما يزيد من عدد الأطراف

الفرع الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الاقليمية بتعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، ولقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في اعطاء تعريف موحد وشامل، فهي مثلها مثل المفاهيم الحديثة في علم الاقتصاد، ومن بين التعاريف التي وردت بشأنها نذكر الآتي:

تعريف1: تعريف الاقتصادي بيلا بلاسا: يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التمييز بين الوحدات المنقية الى دول مختلفة التي ترغب في إقامة التكامل وإذا نظرنا اليه على أنه حالة فانه في الإمكان أن تقتل في إزالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات. (صالح، 2016، ص 314)

تعريف2: يرى الاقتصادي "ما خلوب أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع العملة ورأس المال والمنتجات، بوصفها شروط ضرورية كما يتطلب حسب رأيه التكامل الاقتصادي إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة تعمل على الغاء التمييز بين بلدان منطقة المتكاملة". (صالح، 2016، ص 314)

تعريف3: البروفيسور جان تنبرغن: "يعرف التكامل بأنه عملية متصلة، وأنه بناء لنموذج اقتصادي أكثر صلابة، بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد التي تدعم من بعد". (صالح، 2016، ص 314)

تعريف 4: يرى الاقتصادي ميردال "أن مفهوم التكتل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم". (مخلوفي، سفيان، 2013، ص 26)

تعريف 5: يعرفه لبيب شقير بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصادات الأطراف. ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجرى إنشاؤها، وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف التي تتوقف عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداها. (العال، 2012، ص 76)

تعريف6:" هو عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة". (العال، 2012، ص76)

أن مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول المنفصلة ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر 1950" الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر فالتكامل الاقتصادي هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي لا يختلف بغضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات. (أزهر، 2021، ص 37)

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر للإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة. (خلوفي، 2017، ص 168)

وأمام تعدد المفاهيم يمكن أن نستخلص مفهوما شامل لتكتل الاقتصادي هو تكامل اقتصادي إقليمي ما هو الا عملا اراديا يتم بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من التقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

***المطلب الثاني: خصائص واهداف التكتلات الاقتصادية***

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

إن التكتلات الاقتصادية قد تكونت العديد في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتأمل في كل هذه التكتلات يلاحظ بأنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل ممن أهمها ما يلي:

1/أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الاوروبي في قارة أوروبا.

2/أن هذه التكتلات تنقسم الى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية

3/أن كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة اتجاه باقي التكتلات الاخرى.

4/تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وانتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والانتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية، ومواردها وكثافة حجم سكانها

5/حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

6/المنافسة الحرة بين بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه دول الاخرى خارج نطاق التكتل.

7/ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجاراتها الخارجية، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية وتكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة لدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي الى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاداتها وأسواقها.

8/قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا لدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الاخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي الى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهمل كان شكله.

9/توفير مزايا ومكاسب تعجز دولة منفردة عن تحقيقها.

10/الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في منطقة التكامل.

11/تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق. (السبتي،علوي،2019،ص39)

الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية

لتكتلات الاقتصادية الإقليمية أهداف عديدة ليست كلها بالضرورة اقتصادية، فمنها ما هو سياسي، اجتماعي وحتى عسكري، وقد تكون هذه الأهداف معلنة وغير معلنة، وعموما من بين الأهداف المعلنة نجد:

-زيادة معدل نموها ورفع مستوى معيشة سكانها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصا أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا

-الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح انشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع

-تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية.

-يمنح التكامل للدول الأعضاء ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصاداتها مجتمعة. (الزهراء، ربعي، د ت، ص 35)

تعد المصالح السياسة من أهم الدوافع التي تجعل بإتمام عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول، وهذه الدوافع لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدوافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المتكاملة، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، وفيما يلي ذكر لبعض هذه الدوافع:

-تحقيق الأمن القومي و السلام و تقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، حيث أن تطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل، يحد من ذلك العداء و يحل محله نوع من السلم و الطمأنينة ما بين الدول المتكاملة، و هذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي كورديل هال للفترة (1943-1944) حيث أعلن قائلا: استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الأمم عن طريق التجارة المخفضة للحواجز الجمركية و إزالة الغير طبيعية للتجارة، سنكون قد قطعنا شوطا طويلا لإزالة الحرب نفسها، كما أكد أن الحرب العالمية الثانية لم تندلع بين الولايات المتحدة و أي دولة تم إبرام اتفاقيات تجارية معها إلا باستثناءات قليلة.

-رغبة دولة ما في السيطرة السياسية إلى بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الدول الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، وهو ما حدث في القرن التاسع شر حيث نادى السياسي البريطاني ريتشارد كوبدن بإلحاح على أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرانها لتقنعهم بميزات التجارة الحرة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم.

-بناء تكامل اقتصادي هو بمثابة تمهيد للطريق الوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء واجراء بعض الإصلاحات السياسية تعد من أهم الأسباب التي تعمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول. (صالح، 2016، ص314).

### *المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية ومقوماتها ودرجاتها*

الفرع الأول: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية:

ان الاقتناع بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكتلة بعد تكتلها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكتل هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان الى التكتل، وكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع الى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى، ومن بين هذه الدوافع الاقتصادية منها:

-اتساع حجم السوق: يصبح بإمكان كل بلد عضو توجيه انتاجه الى السوق الموسعة لبلدان التكتل عوض توجيهها الى السوق المحلية فقط وهذا ما يؤدي الى نمو حافز التوسع بالنسبة للمشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد المتاحة، الامر الذي يحقق الوفرة الإنتاجية وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية وتنخفض الأسعار وترتفع الجودة

-زيادة التشغيل: ان اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل، خاصة في سوق العمل.

-زيادة معدل النمو الاقتصادي: ان التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وبذلك يتوفر قدرا كافيا من عنصر رأس المال وقدرا أكبر من الايدي العاملة اعتمادا على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومن ثمة يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي.

إذا فالتكتل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة الدول، فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ووصلت الى أعلى المستويات متخذة شكل سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي أو مرحلة اندماج وماتزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضيق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها. (الزهراء، ربعي، د ت، ص35)

الفرع الثاني: مقومات التكتلات الاقتصادية

لكي يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر له مقومات سياسية وثقافية واقتصادية، وبخصوص المقومات الاقتصادية تتمثل في:

مقومات تاريخية:

تتمثل في مدى قوة الروابط بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية. وتحديدا في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، الثقافية أو السياسية، المؤسسية بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرير من هذه السيطرة، ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر مشتركة أكثر بين هذه المجتمعات. (الرحمان، 2018، ص18)

المقومات الجغرافية:

حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي-طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية، لكن بالرغم من أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله أضيق من أن يكون أساسا للتجمع والتكامل. (الرحمان، 2018، ص 118)

المقومات الاقتصادية:

1-الموارد الطبيعية والقوى العاملة: فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة في أحد هذين الموردين أو كليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما وفقا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.

2-انسجام السياسات الاقتصادية: وخاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.

3-يقوم التكامل الاقتصادي على وفرة أكبر في الموارد وعلى أسواق أكثر اتساعا

4-توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: يعتبر هذا المقوم عنصرا هاما وأساسيا في نجاح التكامل وفعاليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج. (الرحمان، 2018، ص 119)

المقومات السياسية:

وتتجلى في توفر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية العامة الاقتصادية-الاجتماعية وعلاقات سياسية بين حكومات الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الحوار

المقومات الاجتماعية-الثقافية:

وتتمثل هذه المقومات في البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وترتكز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد. (الرحمان، 2018، ص 120)

الفرع الثالث: درجات التكتلات الاقتصادية:

يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي وبذلك نجد الدرجات التالية:

1-منطقة التجارة الحرة: ويتم فيها الغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشاركة وتحتفظ كل منها بتعريفتها اتجاه الدول غير الأعضاء وظهرت هذه الصورة بعد أن غابت الصورة الفردية في التعاملات الاقتصادية الدولية، وحلت محلها الصورة الجماعية، وتهدف هذه الصورة الى إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بين الأطراف لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي الا أن هذا النظام رتب بعض احتمالات انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار. (العال،2012،ص78)

2-الاتحاد الجمركي: ويتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء جميع الرسوم الجمركية وجميع القيود على التجارة بالإضافة الى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وهو يتحقق بتوافر شرطين: الأول الغاء القيود الجمركية التعريفية والكمية فيما بين الدول الأعضاء والثاني توحيد التعريفة الجمركية لدول الأعضاء إزاء الواردات من خارج البلاد ويتلخص في أربع مكونات رئيسية هي:

-وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية

-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء

-وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء

-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول غير الأعضاء على الدول كل بنسبة حصته. (العال،2012،ص78)

3-السوق المشتركة: يتضمن هذا الشكل ألغاء القيود على التجارة (القيود الجمركية والرسوم الكمية) وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وتحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق دون قيود تعرقل انسيابها من مكان للآخر بين الدول الأعضاء، وتشتمل السوق على شقين:

الأول: تحرير التجارة البينية مع فرض تعريفة موحدة من قبل العالم الخارجي (الدول غير الأعضاء)

الثاني: إقرار الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار الحريات الأربع (العمل – رأس المال –الخدمات –السلع) في الانتقال بين الدول الأعضاء. (العال،2012،ص79)

4-الاتحاد الاقتصادي: هذا الشكل يتمتع بخصائص السوق المشتركة، وتزيد في أنها تقوم على تنسيق مختلف السياسات المالية والنقدية والزراعية والصناعية، إذن فهي تتمثل في:

-إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء.

-عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

5-الاندماج الاقتصادي: الجماعة الاقتصادية عي وحدة اقتصادية شاملة يتم من خلالها تذويب الاقتصادات الإقليمية في اقتصاد واحد، ويلزم لتحقيق هذا وجود سلطة عليا قومية تقوم بتنسيق السياسات فيما بين دول الجماعة، وتكون قراراتها ملزمة لدول الجماعة كافة. (العال،2012،ص 79)

ولتوضيح درجات التكتل الاقتصادي يمكن تبسيطها كالتالي:

الشكل رقم (02) درجات التكتل الاقتصادي

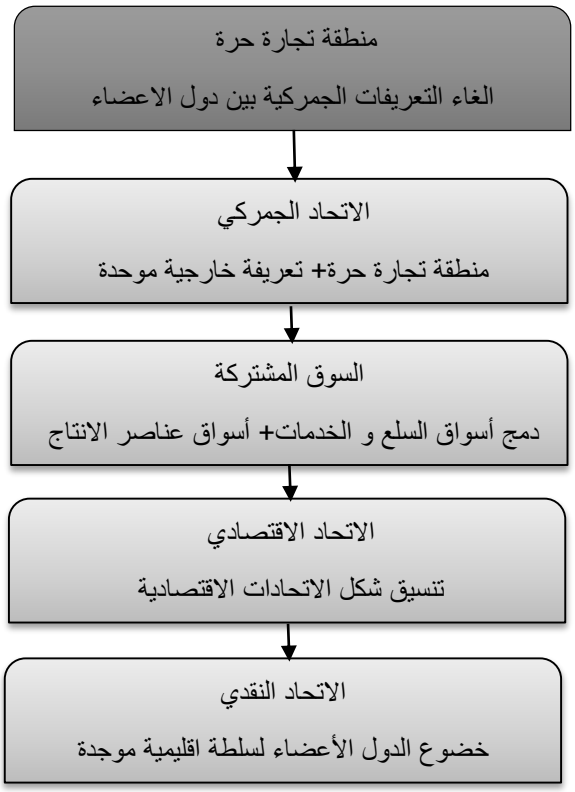


مصدر: من اعداد الطالبين

***المطلب الرابع: أشكال التكتلات الاقتصادية***

الفرع الأول: اشكال التكتلات الاقتصادية

1-التكتل الاقتصادي الأوروبي EU

إن تكتل الاتحاد الأوروبي يمثل مشروع أوروبا الموحدة محاولة لتحقيق أهداف روما، التي تضمنت في ديباجيتها تصميم الدول الأوروبية على إرساء اتحاد قوي ودائم بين شعوب أوروبا وعزمها على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المشتركة عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تقسم أوروبا.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن المعاهدة أكدت على أن الجماعة تحقق أهدافها عن طريق إنشاء سوق مشتركة، والتنسيق المتزايد لسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء هذا فضلا عن تشجيع تنمية متقاربة للأنشطة الاقتصادية بين الدول الأعضاء والتوسع المتوازن والمستمر، والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة، وتحقيق علاقات أوثق بين الدول الأعضاء.

من ناحية أخرى، فإن المشروع يتضمن في ثناياه محاولة تجاوز العقبات التي وقفت في سبيل تحقيق هذه الأهداف، خلال العقود الثلاثة التي تلت توقيع على معاهدة روما، والتي أدت في النهاية الى استمرار الحواجز بين الدول الأعضاء وإن اتخذت أشكالا جديدة. (خلوفي،2012،ص78)

2-التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية:NAFTA

يطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، اسم NAFTA وهي كلمة مركبة من الحروف الأولى للكلمات الخمس المعبرة عن اسم الاتفاقية باللغة الإنجليزية ويختلف هذا التكتل عن التكتل الاقتصادي الأوروبي كونه يقف عن مرحلة منطقة التجارة الحرة، دون أن يتعداها الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، كما أنه يضم دول غير متجانسة اقتصاديا واجتماعيا.

ولم يكن تأسيس النافتا خطوة جديدة، لكنه كان خطوة حاسمة في عملية طويلة الأجل، تسعى إلى تحسين العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، كما أدت هذه الاتفاقية الى توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية و كندا، و التي كانت قد أبرمت بين البلدين عام 1989 ، لتشمل المكسيك حيث بدأت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق إقامة تجارة حرة خاصة بشمال أمريكا، و ثم إقرار هذا الاتفاق في 12 أوت 1992 و التوقيع عليه في ديسمبر من السنة نفسها، الا أن مصادقة الكونجرس عليه كانت في نوفمبر 1993 و هذا بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي و الاجتماعي لدول الأعضاء .

ويعتبر الفاتح جانفي من سنة 1994 تاريخ بدأ سريان هذه الاتفاقية والتي تنص على الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء لنحو تسعة ألاف سلعة خلال 15 عاما بدءا من أول يوم من تنفيذ الاتفاقية، كما تنص على إحداث تحرير واسع في مجال الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية م الحالية وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول الثلاث. (خلوفئ، 2012، ص 79)

3-التكتل الاقتصادي الآسيوي:(الأسيان)

إن تجربة جنوب شرق أسيا تعد من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، و لا تضاهيها في ذلك التجربة الأوروبية و لو أن مجال المقارنة لا يطرح بتاتا بين التجمعين، ذلك أن هذه الأخيرة كما تعرضنا لها توفرت لها العديد من العناصر الثقافية و كذا الرصيد التاريخي مما أهلها الى تحقيق ذلك المستوى من الأداء السياسي و الاقتصادي، حيث يكمن بروز كتلة جنوب شرق آسيا تحن قيادة اليابان و هي تبذل أقصى جهد لكي تبرز هذه الكتلة كأحد أكبر الكتل الاقتصادية العالمية شاملة في ذلك رابطة جنوب شرق أسيا و الذي من المقدر أن يكون رأسماله حوالي 20 مليار دولار، بالإضافة إلى القروض و المعونات الثنائية التي تقدمها لمجموعة هذه الدول. (الحميد،2006،ص114)

4-السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية:

إن فكرة هذا التكتل ظهرت عام 1991، من قبل أربع دول هي: البرازيل، الأرجنتين، البارجواي، الأورجواي، و التي دخلت في اتحاد جمركي في بداية 1995، بهدف التحرير الكامل للتجارة فيما بينهما مع فرض تعريفة جمركية قدرها 14% على تجارة الدول الأخرى، و لقد انضمت إلى هذا الاتحاد كل من الشيلي و بوليفيا عام 1996 و البيرو عام 2003، و بهذا يكون الحجم السكاني لهذا التكتل قد بلغ 226،1 مليون نسمة، وبإجمالي ناتج محلي قدر ب714،6 مليار دولار أمريكي، و دخل فردي بلغ 3161 دولار أمريكي، وارداته 117.4 مليار دولار أمريكي و بذلك تعتبر المركسور ثالث أكبر سوق في العالم بعد الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و في عام 2006 دخلت الدول الأعضاء مرحلة السوق المشتركة بتحرير حركة عناصر الإنتاج فيما بينها. (خلوفي،2012،ص 80)

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الاقتصادية الهامة، توجد العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومن صور هذه التكتلات التي توجد في أمريكا اللاتينية نجد «السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وهناك أيضا مجموعة الأندين.

ومن صور التكتلات التي توجد في إفريقيا، نجد "السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا" أو ما يعرف بالكوميسا والتي تكونت عام 1994، تهدف إلى الوصول لسوق مشتركة إفريقية في عام 2028.

وقد أدى قيام وتطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي إلى ظهور انعكاسات على حركة التجارة الدولية والبينية هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني

الشكل رقم (03)اهم التكتلات الاقليمية

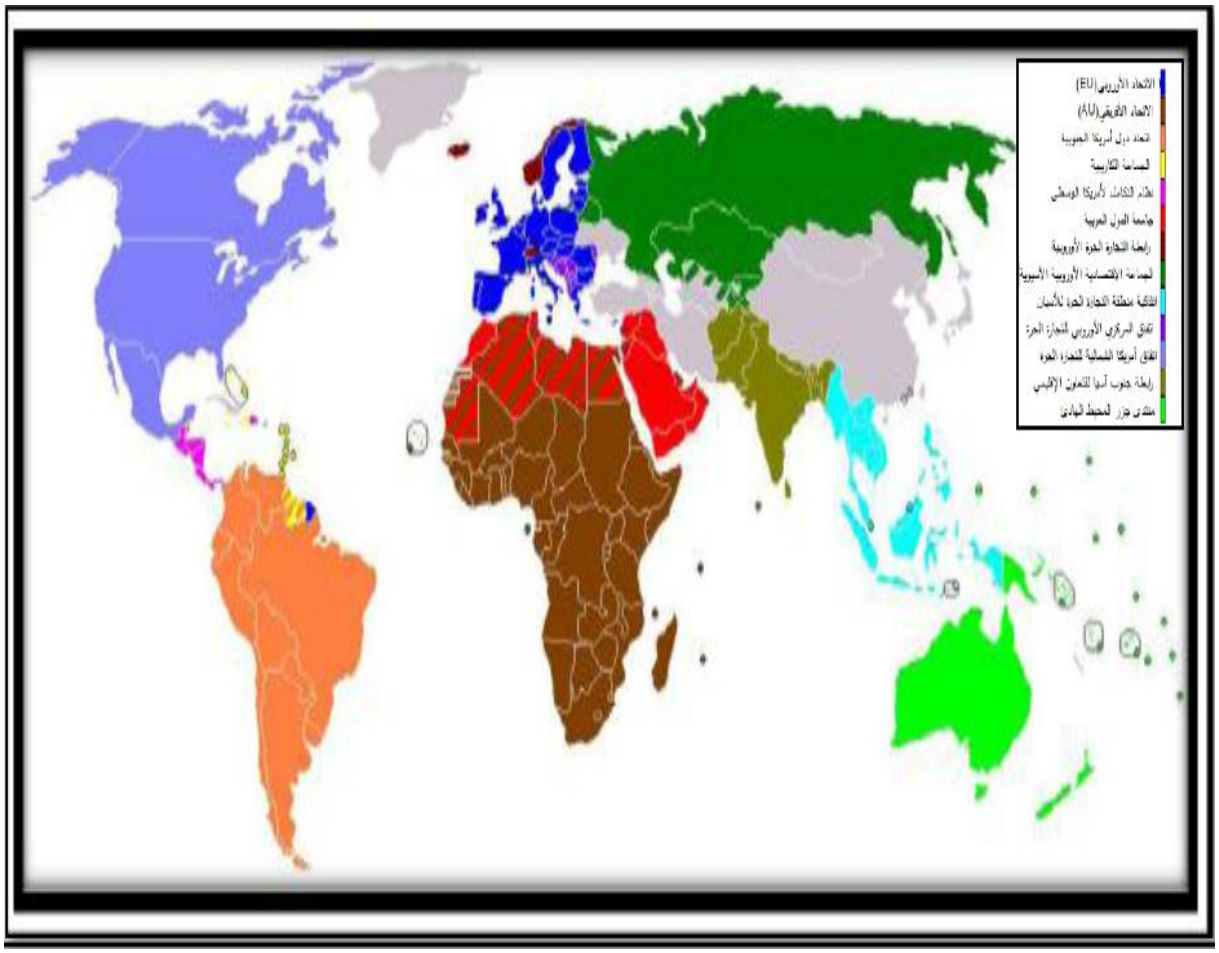


Source : http//fr.wikipedia.org/wiki/coop%c3%A9ration_%%c3%A9conomique_pour_l'asie pasifique

يوضح الشكل خريطة تبين أهم التكتلات الاقتصادية في العالم منها التكتل الأوروبي والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا والتكتل الاقتصادي الآسيوي الآسيان

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التكتلات الاقتصادية:

خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فانه قد يخلق مجموعة من المزايا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه

1-مزايا وفوائد التكتل: هنالك مزايا عديدة لتكتل الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-حرية تنقل عناصر الإنتاج

-زيادة قوى التفاوض

-اتساع حجم السوق

-تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

-زيادة معدل النمو الاقتصادي

-الاستفادة من مهارات اليد العاملة

2-عيوب ومشاكل التكتل الاقتصادي: لا يخل التكتل الاقتصادي من مجموعة العيوب التي تحول غالبا دون تحقيق أهداف التكتل منها:

-مشكل التعريفة الموحدة

-مشكل الحماية الجمركية

-مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر

من خلال ما سبق يمكن القول بان التكتل الاقتصادي أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية، فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي اقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات لدرجة ان أصبحت هذه التكتلات تحمل صبغة جديدة و تتخذ كقالب حمائي جديد خاصة في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة. (مخلوفي،سفيان،2013،ص 33)

## خلاصة الفصل الأول:

إن ما يمكن استخلاصه في نهاية الفصل:

-تعتبر التجارة االدولية الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة هدفها معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمل وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول، ومن ثم إرساء دعائم النظام التجاري العالمي؛

-النظرية النيوكلاسيكية نظرية هكشر وأولين حاولت تفسير التجارة الدولية انطلاقا من خلال البحث عن أسباب اختلاف النفقات بين الدول المختلفة، مع دعمها لحرية التجارة وتقسيم العمل الدولي وخلصت النظرية الى أن يبب اختلاف النفقة مرده اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج؛

-تحليل نظرية المناهج التكنولوجية يتفوق عل التحاليل السابقة، من حيث كونه تحليل أكثر اقترابا ومنطقية من الواقع الاقتصادي العالمي، وقد خلصت بدورها الى أن التغيرات التكنولوجية تعتبر مصدرا رئيسا لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول:

-كل التكتلات الاقتصادية كان الهدف من ورائها محاولة تجسيد الإطار التنظيري لتكامل الاقتصادي الإقليمي على الواقع العملي كنتيجة حتمية لمواجهة ظاهرة العولمة الاقتصادية فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.

- وقد لجأ العالم الى القيام بعدة تكتلات كالتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (nafta)، التكتل الاقتصادي الآسيوي (asean)، التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وافريقيا، وغيرها من التكتلات التي ساهمت في زيادة حركة التجارة الدولية بين دول الأعضاء وعلى رأسها تكتل الاتحاد الأوروبي (union européenne) والذي سيتم التطرق اليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني: انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية

# دراسة الاتحاد الاوروبي نموذجا

**تمهيد:**

شهدت الساحة الدولية عديد من التغيرات في مجال العلاقات الاقتصادية ظهرت من حلالها عدة تحولات وتطورات سريعة، ومن ابرزها ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اطارها الثنائي او الإقليمي او على شكل تجمعات سواء متقدمة كانت او نامية والغاية منها هو سيرها في اتجاه تحرير التجارة الدولية وهذا تزامنا مع عملية استكمال الاطار المتعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية GATTوانشاء المنظمة العالمية للتجارةOMC،فبالرغم من النمو المتسارع لظاهرة التكتلات الاقتصادية الا انها ظلت تحمل في طياتها تحفظات وتطرح العديد من الإشكاليات حول المزايا والفرص التي تتيحها للدول الأعضاء في التكتل وكذا المخاطر السلبية التي يمكن ان تنجر عنها للدول خارج التكتل.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدي هده التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الي أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث يضم في عضويته 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا من التكتل اذ يسعى دائما على ان يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد اذ يعد الكتلة التجارية الأولى في العالم سواء ، سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث درجة التكامل التي وصل إليها، علاوة على مكانته في التجارة العالمية، فمن خلال هذا الفصل

سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية

المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوربي

المبحث الثالث: انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية

## المبحث الاول: انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية:

أدى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى تعزيز التجارة الدولية وذلك بتسهيل تدفق المنتجات بين البلدان الأعضاء عن طريق ازالة القيود المفروضة على حرية التجارة بين دول الاعضاء مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الاعضاء، بالإضافة الى الغاء القيود على حركات عوامل الانتاج خاصة العمل ورؤوس الاموال حيث تتنافس هذه التكتلات سعيا الى الاستحواذ على الاسواق الدولية ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 1995 فان هذه التكتلات الاقتصادية تشمل 75 % من دول العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية وهذا ما يبين على ان للتكتلات الاقتصادية لها انعكاسات على حركة التجارة الدولية سواء بينية بين دول الأعضاء او غير الأعضاء ،لكن هناك جدل بخصوص هذه الترتيبات الإقليمية فيما اذا كانت تسعى الى تحرير التجارة الدولية او تسبب عائقا على النظام التجاري متعدد الأطراف وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

### *المطلب الاول: تأثير التكتلات من جانب حرية التجارة الدولية:*

اصبح هناك توسع متزايد في الترتيبات الإقليمية بشكل مواز لنمو وتطور المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقودها المنظمة العالمية للتجارة ما أدى الى حدوث جدلا واسعا لدى الاقتصاديين حول أهميتها بالرغم من ان منظمة التجارة العالمية تشجع مثل هذه الترتيبات شريطة ان تكون النية في تحرير التبادل التجاري وليس استغلالها كوسيلة لانتهاج سياسات تمييزية لان المنظمة العالمية للتجارة تهدف عولمة التجارة وتحرير على المستوى العالمي ، عكس الترتيبات الإقليمية التي هدفها هو بناء نظام تجاري إقليمي من خلال تدعيمها لتحرير التجارة على المستوى الإقليمي الامر الذي يؤدي الى عرقلة مسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي هذا ما أدى بالمنظمة العالمية للتجارة بوضع مجموعة من القوانين لغرض تنظيم عملية التكتل بين الدول وتتمثل هذه القوانين

1-المادة 24: من اتفاقية "الجات": هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ويكون الغرض منها تسهيل التجارة بين دول الأعضاء وليس وضع قيود امام أعضاء خارج التكتل كما انه تمنع من ان تصبح الرسوم واللوائح أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الانضمام الى التكتل وانما يستوجب إزالة الرسوم على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل. (خلوفي، 2017، ص 171)

2-المادة 05: من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: وتأتي تحت عنوان التكامل الاقتصادي والهدف منها هو تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين دول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة ومنع تقديم أي إجراءات تمييزية جديدة مع ضرورة انخراط مجلس التعاون في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية. (علاوي، 2010، ص 113)

3-شرط التمكين: حيث يقضي بان تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل التجارة المشتركة وعدم تطبيق قيود امام التجارة ما بين الدول غير الأعضاء، وهذا دون تحديد الفترة الانتقالية المحددة لتعميم المزاية التفضيلية على باقي دول المنطقة. (خلوفي، 2017، ص171)

واستنادا الى تطبيق مبدا الدولة الأولى بالرعاية سواء بشكل مشروط او غير مشروط وان كان بضوابط معينة واضافة الى المادة 05 من اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات انتشرت ظاهرت التكتلات الإقليمية خلال الفترة 1948-2009 بشكل ملفت للنظر وذلك من خلال الشكل رقم 04 الموالي:

الشكل رقم 04: تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية خلال لفترة (1948-2009)

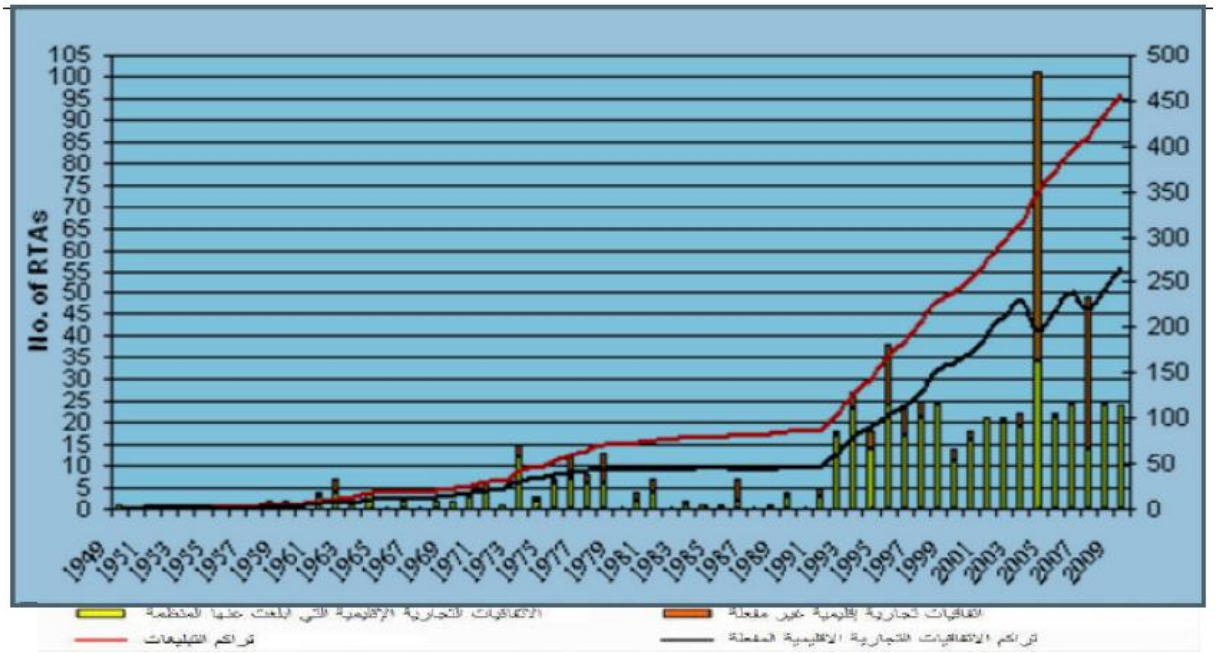


المصدر : عائشة خلوفي، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية ، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة العدد الثاني افريل 2017 ص 172

ويوضح الشكل رقم 04 تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية منذ عام 1948 وحتى نهاية عام 2009 ، حيث يتضح جليا الزيادة المتصاعدة لهذه الاتفاقيان على سبيل المثال في منتصف سنة 1998 تم اعلام منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100 اتفاقية ،لتصل الى 312 اتفاقية سنة 2005 أبلغت بها منظمة التجارة العالمية من بينها 170 اتفاقية مفعلة كما ان هناك 65 اتفاقية مفعلة ولم يتم ابلاغ المنظمة ليزداد عدد الاتفاقيات الإقليمية بـــ 54 اتفاقية سنة 2006 .وهو ما يبين على تسارع الدول على مختلف اشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل بها حاليا .

ونظرا لتنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية والانتشار السريع لترتيبات التجارة الإقليمية ظهرت شكوك حول ما قد تشكله الظاهرة من تهديد لحركة وتطور التجارة الدولية وما اذا كانت الإقليمية تساهم في تحرير التجارة على الصعيد العالمي حيث اختلفت الآراء من مؤيدين ومعارضين:

- المؤيدون للإقليمية يرون بان التكتلات تؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز عملية تحرير التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الافضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية. (رميدي، 2007، ص 122)

– اما المعارضين فيرون بان التكتلات الإقليمية لا تساهم في تعزيز حركة التجارة الدولية بل تؤدي الى تفتيت النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف واكتفائها في تحريرها على المستوى الإقليمي وفقط عن طريق تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل والعمل بالسياسة الحمائية تجاه الخارج سواء كانت دولا او تكتلات. (رميدي، 2007، ص 122)

واعتمادا على ما سبق يستنتج بانه لا يمكن الإجابة عن ما اذا كانت التكتلات الإقليمية عامل حافز على تحرير التجارة الدولية ام عائق لها، بالمقابل يتضح في الواقع بان التكتلات الإقليمية ليس لها نية في تحرير التجارة الدولية وانما العكس حصرها في التكتل والدليل على ذلك هو اعتمادها على تقديم مزايا تفضيلية للدول الأعضاء وفرضها لقيود غير جمركية تجاه العالم الخارجي من بينها قواعد المنشأ، سياسات الدعم وإجراءات مكافحة الإغراق....، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية التي تعتمد في اتفاقياتها الثنائية على احتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ وفي الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستورة التي تدخل في الإنتاج ،وهذا الاختلاف في المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ بين منظمة التجارة والتكتلات الإقليمية يؤدي الى اضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف. (موالدي، 2018، ص 53)

***المطلب الثاني: تأثير التكتلات من جانب التوزيع الجغرافي***

ترتبط الأسواق العالمية و تجمع الأسواق الوطنية للسلع و الخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة و هذا لتعزيز الترابط التجاري و الاقتصادي بين الدول المتبادلة و يأتي ذلك نتيجة للاندماج المتزايد لمختلف دول العالم و قد تطور اندماج الدول بشكل ملفت حيث بعدما كان اندماج بشكل فردي أصبح في شكل تكتلات و تجمعات و هذا ما أثر على التوزيع الجغرافي لتجارة الدولية من تجارة سلع أو تجارة خدمات

أ–التجارة الدولية للسلع: حسب ما أقرته جولة الأورجاوي وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها و هذا من خلال مبدأ تجيز فيه لدول الأعضاء أن تكون أطراف في اتفاقيات إقليمية و ذلك بشرط الجوار الجغرافي لهذا فإن الدول تفتعل إطارا جغرافيا يدعو إلى يبرر الدعوة إلى التكتل، مما أدى و سمح بزيادة انتشار الاتفاقيات الإقليمية بين دول العالم فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ أسيا لتخل مع اليابان و الصين و النمور الآسيوية في تكتل واحد و هو تجمع آسيا و المحيط الهادي و لقد أثر هذا التزايد و الانتشار على التكتلات الإقليمية على مستوى العالم و خاصة الجزء الشمالي منه على التوزيع الجغرافي لتجارة الدولية، اذ نجد أكثر من 80 % من التجارة العالمية لسلع عام 2015 يقوم بها كل من تكتلي الاتحاد الأوروبي و تجمع أسيا و المحيط الهادي، حيث يساهم التكتل الأول بحوالي 32.55 % من جهة الصادرات و 31.40 %من جهة الواردات بينما يساهم التكتل الثاني بحوالي 50.32 % من نسبة الصادرات و 50.10 % من جهة الواردات . (خلوفي، 2017، ص 174)

الجدول رقم 05 : مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية لسلع عام 2015

| | نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية | نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية |
|---|---|---|
| **الاتحاد الأوروبي** | % 32.55 | % 31.40 |
| **تجمع أسيا والمحيط الهادي** | % 50.32 | % 50.10 |
| **النافتا** | % 13.32 | % 18.97 |
| **الآسيان** | % 7.10 | % 6.59 |
| **المركسور** | % 1.82 | % 1.75 |
| **اتحاد المغرب العربي** | % 0.51 | % 0.78 |
| **مجلس التعاون الخليجي** | % 4.18 | % 2.84 |

المصدر : عائشة خلوفي، مرجع سابق ص 175

نلاحظ من خلال الجدول المتضمن مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية لسلع عام 2015 حيث يساهم التكتل الأول بحوالي 32.55% من حهة الصادرات و31.40 % من جهة الواردات بينما يساهم التكتل الثاني ب 50.32 % من جهة الصادرات و 50.10 % من جهة الواردات ،أما بالنسبة لتكتل الثالث و هو النافتا فقد بلغت مساهمته من جهة الصادرات 13.32 % و 18.97 % من جهة الواردات أما بالنسبة لتكتل الآسيان فقد ساهم ب 7.10 % من جهة الصادرات و 6.59 % من جهة الواردات أما عن مساهمة تكتل اتحاد المغرب العربي لم تتطور في التجارة العالمية لسلع سنة 2015 حيث و هذا لأكثر من عشرين سنة حيث بلغت مساهمة هذا التكتل حوالي 0.51 % من جهة الصادرات و 0.78 % من جهة الواردات و هذا الانخفاض الملاحظ راجع إلى الاتفاقيات الإقليمية ما بين الدول المتقدمة ساهمت في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية محددة مهمشة بذلك باقي دول العالم و خاصة الدول النامية و التي تبقى مساهمتها ضعيفة في الدول النامية و معدومة في أحيان أخرى ،كما نلاحظ نفس الشيء بالنسبة لتكتل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أو ما يعرف بالمركسور حيث لم تتطور مساهمته كثيرا طيلة نفس الفترة الفارطة حيث بلغت مساهمته في التجارة العالمية للسلع سنة 2015 حوالي 1.82 % من جهة الصادرات و 1.75 % من جهة الواردات، لكن الوضع يختلف بالنسبة لتكتل الأسيان حيث تعرف هذه المنطقة ديناميكية عالية في اقتصادياتها ، و تبقى الدول النامية هي الأحوج لتعزيز عملية التكامل فيما بينها و تفعيل تكتلاتها لتحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي.

إذن نستنتج أن التجارة الدولية انحصرت في بعض دول العالم بينما نجد معظم الدول والمناطق الجغرافية مساهمتها ضعيفة، وعليه يتبين أن قوة التكتل هي التي تفرض تأثيرها على حركة التجارة الدولية وليس التكتل في حد ذاته وعلى العموم فإن التجارة الدولية تدور حول أهم التكتلات الإقليمية منها الاتحاد الأوروبي، تكتل نافتا، اليابان ودول جنوب شرق أسيا

ب-التجارة الدولية للخدمات: تمتاز تجارة الخدمات بصعوبة قياسها نظرا لطبيعة المنتج ذاته وهذا عكس تجارة السلع إلا أنهما يتقاربان في الخصائص من حيث الدول المسيطرة في كلتا التجارتين، فحسب الجدول أدناه فإن احتكار هذه التجارة يبقى من نصيب تكتلات الدول المتقدمة بينما تبقى تكتلات الدول النامية هي الأقل حظا في هذا النوع من التجارة. (خلوفي، 2017، ص 177)

الجدول رقم 06 : مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية للخدمات عام 2015

| | نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية | نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية |
|---|---|---|
| **الاتحاد الأوروبي** | %41.72 | %36.72 |
| **تجمع أسيا والمحيط الهادي** | % 40.33 | %41.92 |
| **النافتا** | %16.80 | %13.10 |
| **الآسيان** | %6.35 | %6.59 |
| **المركسور** | %1.10 | %2.26 |
| **اتحاد المغرب العربي** | %0.45 | %0.65 |
| **مجلس التعاون الخليجي** | %1.44 | %4.73 |

المصدر : عائشة خلوفي، مرجع سابق ص 177

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح مكانة بعض التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للخدمات لعام 2015 حيث نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يساهم بحوالي 41.72 % من جهة الصادرات و36.72 % من جهة الواردات أن تكتل تجمع أسيا والمحيط الهادي يحتل المرتبة الأولى ويسيطر بحوالي 40.33 % من جهة الصادرات و41.92 % من جهة الواردات، أما بالنسبة لتكتل الثالث النافتا فيساهم بحوالي 16.80 % من جهة الصادرات و 13.10 % من جهة الواردات أما بالنسبة للآسيان فبلغت مساهمته حوالي 6.35 % من جهة الصادرات و 6.59 % أما بالنسبة للمركسور فقد ساهم بحوالي 1.10 % من جهة الصادرات و 2.26% من جهة الواردات و هي نسبة ضئيلة أما بالنسبة للاتحاد المغرب العربي فقد بلغت مساهمته حوالي 0.45 % من جهة الصادرات و 0.65 % من جهة الواردات فمساهمته ضعيفة جدا نظرا لاعتباره من الدول النامية فكتلات الدول النامية تبقى ضعيفة مثل ما هو الوضع عليه في تجارة السلع.

نظرا لكل ما سبق يتضح لنا أن الترتيبات الاقليمية القوية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وأسيا وبالتالي يزداد تأثيرها على التجارة العالمية في المستقبل، وقد تنحصر المنافسة في ظل هذه الترتيبات والتي ستؤثر على النظام الاقتصادي العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوى والمكاسب وبهذا نلاحظ أن التجارة انحصرت ضمن تكتلات هده الدول وهذا ما دعى لتأثير على اتجاهاتها الدولية. (خلوفي، 2017، ص178)

ت-انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توجهات التجارة الدولية:

لقد انعكست التكتلات الإقليمية التي أنشأتها الدول المتقدمة على اتجاهات التجارة الدولية، وهذا من خلال كثافة هذه المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، وكثافة المبادلات التجارية بين هذه التكتلات

1-كثافة المبادلات التجارية داخل التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل الإقليمي ظاهرة عفوية تحفزها مجموعة من العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية

الجدول رقم 07 : التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق جغرافية بالنسبة المئوية لتجارة السلع لكل منطقة -1929- 1993

(الوحدة%)

| | 1928 | 1938 | 1948 | 1958 | 1963 | 1973 | 1983 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **أوروبا الغربية** | 50.7 | 48.8 | 41.8 | 52.8 | 61.1 | 67.7 | 64.7 | 68.73 |
| **أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي** | 19 | 13.2 | 46.4 | 61.2 | 71.3 | 58.8 | 57.3 | 19.7 |
| **أمريكا الشمالية** | 25 | 22.4 | 27.1 | 31.5 | 30.5 | 35.1 | 31.7 | 33 |
| **أمريكا الاتينية** | 11.1 | 17.7 | 20 | 16.8 | 16.3 | 27.9 | 17.7 | 14.4 |
| **أسيا** | 45.5 | 66.4 | 38.4 | 41.1 | 47.0 | 41.6 | 43 | 49.7 |
| **إفريقيا** | 10.3 | 8.8 | 8.4 | 8.1 | 7.8 | 7.6 | 4.4 | 8.4 |
| **الشرق الأوسط** | 5.0 | 3.6 | 20.3 | 12.1 | 8.7 | 6.1 | 7.9 | 9.4 |
| **بقية العالم** | 38.7 | 37.4 | 32.9 | 40.6 | 44.1 | 49.3 | 44.2 | 50.4 |

المصدر : عائشة خلوفي، مرجع سابق ص 178

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و الذي يمثل التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق جغرافية بالنسبة المئوية لتجارة السلع لكل منطقة خلال الفترة 1928-1993 حيث نلاحظ أن حصة التجارة البينية لأوروبا الغربية تزداد من 50.7 % إلى أن تصل إلى 68.73 % خلال عام 1993 فرغم هذه النسب الكبيرة من التجارة البينية إلا أن هناك كثافة عالية للمبادلات التجارية داخل منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وآسيا، بينما تبقى كثافة هذه المبادلات في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط الأضعف في المجموع حيث تبلغ حصتها 10.3 % عام 1928 و 8.4 %عام 1993أما بالنسبة لشرق الأوسط فقد بلغت حصته 5.0 % خلال سنة 1928 و 9.4 % خلال سنة 1993

الجدول رقم 08 : تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة 1980-2015

| | 1980 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاتحاد الأوروبي** | 62.2 | 67.2 | 67.7 | 67.4 | 67.2 | 61.6 |
| **النافتا** | 33.6 | 46.2 | 55.7 | 55.7 | 48.7 | 50.4 |
| **الأسيان** | 17.3 | 24.2 | 23.3 | 25.3 | 24.3 | 24.5 |
| **الماركسور** | 11.6 | 20.3 | 20 | 12.9 | 15.7 | 13.4 |
| **اتحاد المغرب العربي** | 0.3 | 3.8 | 2.2 | 1.9 | 3.0 | 4.4 |
| **مجلس التعاون الخليجي** | 3.0 | 6.8 | 4.9 | 5.4 | 4.8 | 10.6 |

المصدر : عائشة خلوفي، مرجع سابق ص 179

يوضح الجدول تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة 1980-2015 حيث نلاحظ أنه بعد التسعينات أين كان توجه الدول نحو إبرام الاتفاقيات الإقليمية ينمو بشكل متسارع زادت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لمناطق هذه الاتفاقيات الخاصة المبرمة بين الدول المتقدمة، فبعدما كانت هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي حوالي 62.2 % في عام 1980 ارتفعت بزيادة عضوية الاتحاد الأوروبي ما يقارب حوالي 67.2 % ، كما يظهر هذا الارتفاع بشكل واضح على مستوى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لتصل سنة 2000 حوالي 56 % ، و الوضع نفسه بالنسبة للآسيان ارتفعت نسبة تجاراته البينية إلى تجارته الخارجية من 17.3 % عام 1980 إلى 24.4 عام 1995 و هذا نتيجة لإلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في الرابطة و إبقائها مع الدول غير الأعضاء، أما عن تكتل المركسور فلقد ارتفعت هذه النسبة من 11.6 % عام 1980 إلى 20.3 % عام 1995 أما بالنسبة لتكتلي اتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون الخليجي فإن نسبها تبقى ضئيلة 0.3 % خلال عام 1980 لتكتل اتحاد المغرب العربي و تصل إلى 4.4 % سنة 2015 أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فقد بلغت نسبته 3.0 % عام 1980 و 10.6 % عام 2015 .

## المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر و أكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور و النضج، فقد تعدي هذه التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة إلى أن مرحلة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الذي يؤدي إلى مساهمة في دعم القدرة التنافسية و دفع عجلة التنمية و الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و دعم الاستثمار الوطني و خلق فرص العمل و لإعطاء فكرة حول تكتل الاتحاد الأوروبي سنتناول في هذا المبحث نشأة و تطور الاتحاد الأوروبي و عضويته و التنظيم المؤسساتي له و أهدافه

### *المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الأوروبي*

الاتحاد الاوروبي شراكة اقتصادية وسياسية، تضم 28 بلد أوروبي سابقا و27 دولة بعد انسحاب بريطانيا ، أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول أوروبا، انطلاقا من فكرة أن الدول التي تتبادل المعاملات التجارية لا تتحارب فيما بينها، وتطور الاتحاد ليصبح سوقا موحدة تؤمن حرية تنقل الأفراد والبضائع في جميع أنحاء أوروبا وكأن كل الدول الأعضاء تشكل بلد ا واحدا. وللاتحاد الأوروبي عملته الخاصة وهي اليورو المتداول في 19 دولة من الدول الأعضاء، وله برلمانه الخاص، الذي يضع القواعد والتشريعات في مختلف المجالات (كالبيئة، وسلامة الغذاء، والنقل، وحقوق المستهلك، والتجارة.) حيث مر الاتحاد الاوروبي بعدة مراحل ومحطات تاريخية لعبت ادوار هامة في تشكيله، ومن أبرزها هي (سكينة،حساني، 2021، ص 1679)

#### 1- المجموعة الاقتصادية الاوروبية

كانت المجموعة الاقتصادية الاوروبية منظمة اقليمية تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها الاعضاء وهذا من خلال انشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1948 والجماعة الاوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس 1958) ثم انشاء السوق الاوروبية المشتركة 1957 سنة (معاهدة روما)

**المجموعة الاقتصادية الاوروبية**

1

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية1948: في هذه المنظمة تم انشاء اتحاد جمركي و الذي عرف بالبينولوكس مكون من ثلاث دول أوروبية هي هولندا و بلجيكا و لكسمبورغ

2

الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ( معاهدة باريس) 1958ECSC

نم التوقيع على هذه المعاهدة في باريس بين ست دول أوروبية(دول البينولوكس ، فرنسا ، إيطاليا، ألمانيا الاتحادية) و الهدف منها حسم الصراعات حول مناجم الفحم و الصلب

3

انشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957(معاهدة روما): وقعت المعاهدة في 25 مارس 1957 بين الدول الست الأعضاء جماعة الفحم و الصلب بعد انضمام إيطاليا و دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 1جانفي 1958 ومن نتائج هذه المعاهدة: انشاء الجماعة الأوروبية لطاقة الذريةEAES و كذا انشاء الجماعة الاقتصادية أوروبية EES الذي هو اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة و يتبع سياسية زراعية مشتركة. وفي عام 1967 دمج(ESCS+EAEC+EES) ليصبح مجموعة أوروبية أو السوق المشتركة و كانت أهم بنود معاهدة روما المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي:

- الغاء الرسوم الجمركية و نظام الحصص بين الأعضاء
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
- توحيد التعريفة الجمركية ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية والزراعة و النقل
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لدول الاعضاء

4

- و تم الاتفاق على انشاء السوق المشتركة تدريجيا و على ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة ثلاث سنوات و تبدأ المرحلة الأولى عام 1958 و و تنتهي المرحلة الثالثة عام 1970،و في حال عدم اكتمال انشاء السوق عام 1970فانه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى أي الى غاية 1973 وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة كانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياساتها الى تطوير نظام المنافسة و حماياته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء و بدأت المجموعة بناء تكاملها الاقتصادي بست دول وفق سياسة مشتركة لكن في عام 1973بدأت المفاوضات بتوسيع هذه المجموعة لتصبح 12 دولة قبلت عضوية كل من :
- 1973 إنجلترا و ايرلندا و الدانيمارك
- 1981 اليونان
- 1985 اسبانيا و البرتغال
- و في عام 1992 اتفقت دول المجموعة على انشاء السوق الأوروبية الموحدة لتوحيد السياسات و الغاء الحواجز المادية و الاتفاق على التنسيق

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على :

محلة أكاديمية الاتحاد الأوروبي: دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية، الأثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا

**2- تشكيل الاتحاد الأوروبي (تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي):**

رغبة في استكمال دول المجموعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عدد الأعضاء او من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة الى الاتحاد الاقتصادي، بدأت في التحرك نحو سوق موحدة ورسم خطط لتبني نظام نقدي موحد من خلال التوقيع على اهم وثيقة في تاريخ اوروبا هي وثيقة ماستريخت والاتجاه رسميا لقيام الاتحاد الاوروبي وهذا ما سنوضحه في المخططات التالية

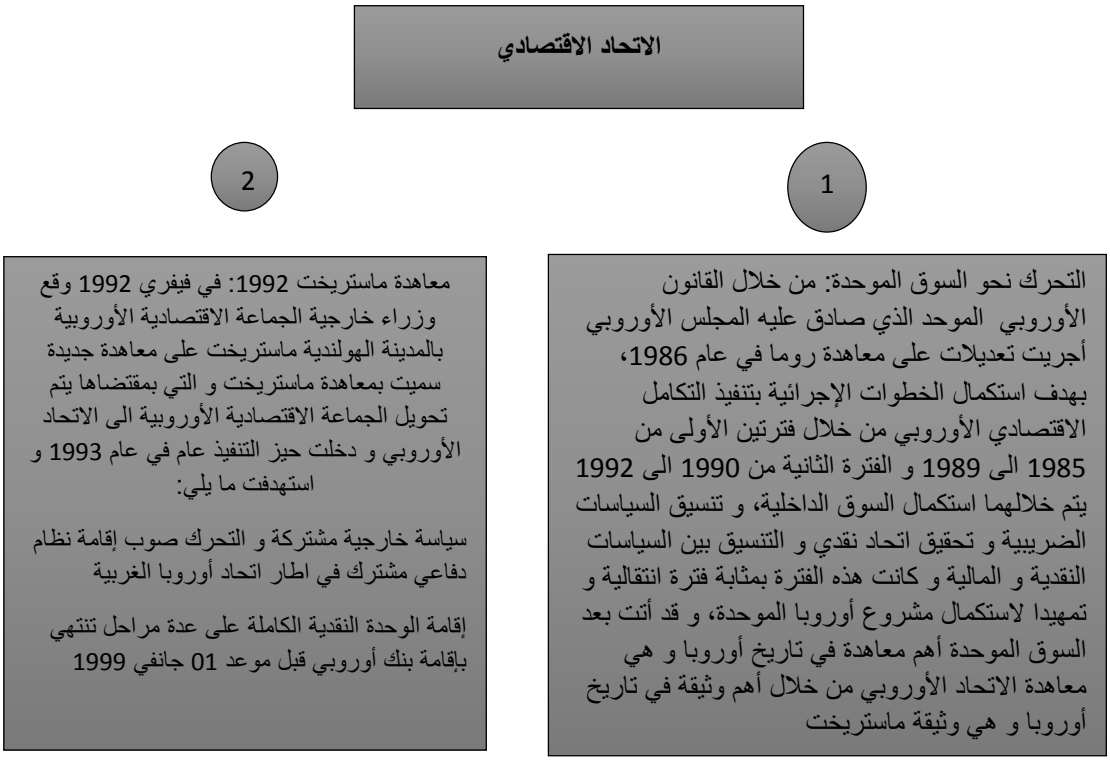


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دراسات سابقة، التكتلات الاقتصادية الإقليمية إسماعيل معراف ص26

تشكيل الاتحاد النقدي الأوروبي

1

خطة وارنر: في ديسمبر 1969 في لاهاي وبناءا على مقترحات ريموند بار قرر المجلس الأوروبي ان يعهد الى لجنة وارنر ، وفي 08 أكتوبر 1970 قدمت مجموعة فيرنر تقريرها النهائي الذي حدد العملية من النمسا والسويد 9 مقاعد لكل من الدنمارك ايرلندا وفنلندا ،6 مقاعد للكسومبورغ وقد نصت معاهدة الاتحاد الأوروبي وجوب استشارة لجنة الأقاليم في الأمور المتعلقة بالتعليم ، الثقافة الصحة العامة الشبكات البنيوية الأوروبية المواصلات البنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصال والطاقة والأمور التي تمس التمسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسات التشغيل ومكافحة البطالة

2

نظام الثعبان الأوروبي: اقر مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبيةCEE في عام 1972 كيفية التعامل و المحافظة على هامش تقلب بين العملات الأوروبية(الثعبان) و بين الدولار الأمريكي و تم إبقاء الدولار ليقوم بدور الدولة المرجعية بالنسبة للعملات الأوروبية يأخذ المنحنى شكل الثعبان يتموج داخل النفق(الدولار) بدلا من خفضها و رفعها حسب الضروف

3

النظام النقدي الأوروبي SME : نظام الايكو يعني نظام وحدة العملة الأوروبية أنشأ عام 1975 و هي أيضا العملة الذهبية التي عممت في أوروبا في القرنين السادس عشر و السابع عشر و هي سلة من العملات يتم احتساب قيمتها على أساس صيغة التي تأخذ قيمة كل عملة في البلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، و في 13 مارس 1979 كانت وحدة نقدية أوروبية رسميا و ارتكز على 3 دعائم :

- انشاء وحدة نقد أوروبية تسمى ECO ثم الايكو الخاص
- انشاء الية سعر صرف مشتركة
- توفير تسهيلات ائتمانية مختلفة لدول المجموعة

و لتحضير انشاء الاتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث توقع الشروع فيها سنة 1980 من خلال

المرحلة الأولى 1979-1987: يتم تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء

المرحلة الثانية: 1987-1990: يتم فيها التحرير الكلي لحركة رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية و لاسيما الأنظمة المصرفية

المرحلة الثالثة: بعد 1990 يتم تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة و قد اقترحت فرنسا استبدال الرائد الأوروبي(البنك الألماني) ببنك مركزي أوروبي مهمته تسيير العملة الموحدة في اطار وحدة نقدية اقتصادية

لمصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مجلة التكامل الاقتصادي والدراسات السابقة

الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

4

تقرير ديلور تم تأسيس لجنة المجلس الأوروبي في عام 1988 برئاسة جاك ديلور وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك لوضع الخطوات التي تقضي في المحصلة النهائية ، انشاء اتحاد الاقتصادي الأوروبي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير 3 قواعد أساسية لهذه الوحدة تتمثل في

- التحويل الشامل للعملات

- تكامل المصارف والأوراق المالية الأخرى

- الغاء هوامش التذبذبات والمحافضة على المساوات في أسعار الصرف للعملات الأعضاء

5

معاهدة ماستريخت 1992: بعد فشل نظ1990ام الثعبان النقدي تم التوقيع على معاهدة جديدة في ماسترخت في فبراير 1992، و دخلت حيز التنفيذ في عام 1993 و تم اعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية في يناير من عام 1993 و قد حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، و تحديد مراحل الوصول الى صدور عملة موحدة و هي ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى 1990-1994: و تهدف الى تحرير عمليات الدفع و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة الى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، و مزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية

المرحلة الثانية 1995-1998: و تهدف الى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء و التخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و يتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء

المرحلة الثالثة1990-2002: وكانت تهدف الى انشاء البنك المركزي الأوروبي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية و اصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس مال قدره 4 مليارات ايكو و تبلغ حصة ألمانيا فيه 125، و قد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في جانفي 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم و العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي و يلاحظ ان التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة الى مرحلة الاندماج الكامل

6

التعامل بالوحدة النقدية الموحدة اليورو:

تم في الأول من يناير/كانون الثاني 2002 طرح الأوراق النقدية و القطع المعدنية لليورو لتداول في الحياة اليومية لدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي و تم سحب العملات الورقية و القطع المعدنية الوطنية لدول المشاركة في اليورو و ذلك حتى 30 يونيو 2002، اذ أصبحت الدول الأعضاء تدفع الأجور باليورو و تسدد الضرائب باليورو أي أن اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها ليصل الى جيوب الأوروبيين بعد أن كان مجرد فكرة و حلم في خاطرهم من أهدافه:

خلق سوق مالي أوروبي

إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي

اتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الاوروبي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مجلة التكامل الاقتصادي ودراسات سابقة إدارة البحوث والتنمية الاتحاد النقدي الاوروبي

**الشكل رقم (05):الثعبان النقدي الأوروبي**

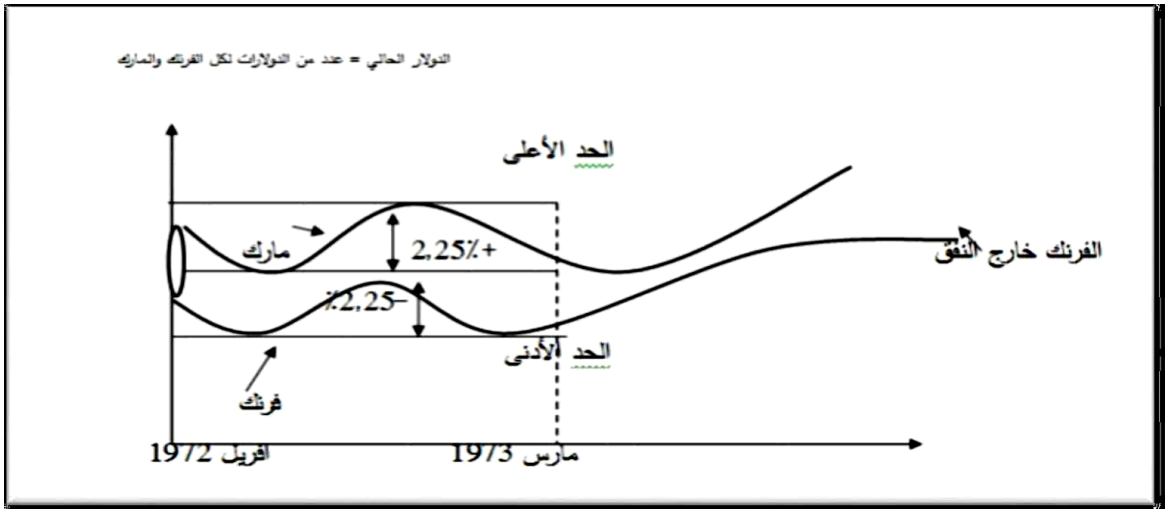


**المصدر**: من اعداد الباحثين بناءا على ما سبق

من خلال الشكل 05 الذي يمثل أسعار عملتي الفرنك الفرنسي والمارك الألماني مقابل عملة الدولار ويمثل النفق العملات التي يجب ان تضل ضمن المجال +/-2.25% من تعادلها الرسمي مع الدولار اما الثعبان يتمثل في سعري اقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار، حيث تقع العملات القوية اعلى هامش التقلب اعلى الثعبان، اما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب أسفل الثعبان

***المطلب الثاني: عضوية الاتحاد الأوروبي***

يمثل الاتحاد الأوروبي حاليا أكبر تكتل اقتصادي عالمي، اقتصرت عضوية الجماعة الاقتصادية في البداية على ست دول هي: ألمانيا وفرنسا إيطاليا ودول البني لوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) لتضم حاليا 28 دولة أوروبية، انضمت للاتحاد الأوروبي لاحقا لتشكل أكبر قوة اقتصادية عالمية، وفقا لشروط انضمام موحدة.

الفرع الأول: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

ارتبطت عضوية الاتحاد الأوروبي ابتداء من قمة كوبنهاغن 1993 بمنظومة القيمة الأوروبية والتي أخذت تسمية معايير كوبنهاغن والتي تتمحور حول:

-شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الانسان وحقوق الأقليات

-شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد

-شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه. (ناريمان و قسيموري، 2019)

الفرع الثاني: معايير الانضمام للاتحاد النقدي الاوروبي

بدأ العمل بالاتحاد النقدي بشكل جزئي في عام 1999حيث تم التعامل بالعملة الموحدة (اليورو) الى جانب العملات الوطنية، الا أن الانضمام لهذا الاتحاد كانت له معايير عدة منها: (فوزية و يوسفاوي، د ت، صفحة 41)

أ –نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3 من الناتج المحلي الإجمالي

ب –نسبة الدين العام لا تزيد عن نسبة 60 من الناتج المحلي الإجمالي

ج –التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15

د –معدل التضخم لا يزيد عن 1.5 من متوسط اقل ثلاث دول أعضاء

هـ –معدل الفائدة لا يزيد عن 2 من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء

و –استقلال البنك المركزي.

الفرع الثالث: توسع عضوية الاتحاد الأوروبي:

ساهم توسيع الاتحاد بشكل كبير في العقدين الأخيرين و ضم دول أوروبا الشرقية و بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق حتى وصل الى 28 دولة في اضعافه بشكل كبير حيث اغرى النمو الاقتصادي الكبير و جلب العمالة الوفيرة و الرخيصة للقارة العجوز لكنه في نفس الوقت شكل عبئا كبيرا ارهق ميزانها مع تعثر الكثير من تلك الدول مثل اليونان إضافة الى تباين النظم الاقتصادية و معدلات النمو و مستويات المعيشة لدول الاتحاد مما جعل الدول الكبيرة مثل بريطانيا تسعى لتخلص من هذا العبء لذلك كان السبب الأساسي وراء تصويت غالبية البريطانيين و انها ستكون أفضل اقتصاديا خارج الاتحاد . (سكينة و حساني، 2021، صفحة 1682)

وضع المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن في يونيو 1993 المعايير والشروط التي يتعين الوفاء بها من اجل الانضمام الى عضوية الاتحاد ثم وضع في دورته المنعقدة في اسان ديسمبر 1994 اللمسات الأخيرة على استراتيجيات مرحلة ما قبل الانضمام، بينما طلب في دورته المنعقدة في مدريد في ديسمبر 1996 من المفوضية التي تبدي رأيها بشأن كل بلد مرشح، وقرر المجلس في دورته الانضمام الى عضوية الاتحاد مع ستة بلدان أخرى في مرحلة تالية.

وعقب قرارات دورة كوبنهاغن لعام 2002 اختتمت المفاوضات مع جمهورية التشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا بنجاح وتم التوقيع على اتفاقية انضمامها خلال قمة أثينا في 16 أفريل 2003. وفي 1 مايو 2004، انضمت كافة بلدان وسط وشرق أوروبا الى عضوية الاتحاد، ماعدا بلغاريا ورومانيا اللتين ستلتحقان به في عام 2007.

وقد ارتبطت بلدان وسط وشرق أوروبا بالاتحاد من خلال اتفاقات تعاون تعرف باتفاقيات أوروبا تم التوقيع عليها في تواريخ مختلفة ما بين عامي 1991و 1996 (الجدول رقم 05) وكانت المجر وبولندا هما أول بلدين الأوروبي يوقعان على مثل تلك الاتفاقات في ديسمبر 1991 وبحلول يونيو 1996 كانت قد وقعت عليها كل من بلغاريا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفانيا.

ودخلت كافة الاتفاقيات حيز التنفيذ بحلول فبراير 1998. (توسيع الاتحاد الاوروبي و انعكساته على البلدان الأعصاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2005، صفحة 28)

الجدول رقم (09): اتفاقيات أوروبا مع بلدان وسط وشرق أسيا

| البلد | تاريخ توقيع على الاتفاقيات | تاريخ سريانها |
|---|---|---|
| المجر | ديسمبر 1991 | فبراير 1994 |
| بولندا | ديسمبر 1991 | فبراير 1994 |
| بلغاريا | مارس 1993 | فبراير 1994 |
| جمهورية التشيك | أكتوبر 1993 | فبراير 1994 |
| رومانيا | فبراير 1993 | فبراير 1994 |
| سلوفاكيا | أكتوبر 1993 | فبراير 1994 |
| استونيا | يونيو 1995 | فبراير 1994 |
| لاتفيا | يونيو 1995 | فبراير 1994 |
| ليتوانيا | يونيو 1995 | فبراير 1994 |
| سلوفانيا | يونيو 1995 | فبراير 1994 |

وتهدف تلك الاتفاقيات الى إقامة منطقة لتجارة الحرة بين الأطراف المتعاقدة وبالفعل فقد بدأ تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد وبلدان وسط وشرق أوروبا بصورة تدريجية اعتبارا من بداية سريان الاتفاقات في عام 1994، ويمكن اعتبار هذه العملية أول المحاولات التي تقام بها الاتحاد لفتح أسواقه بصورة تدريجية أمام جيرانه الشرقيين.

كما تنص الاتفاقيات على أن يقوم الاتحاد بتقديم مساعدات مالية الى بلدان وسط وشرق أوروبا لمعاونتها على تمويل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ستطبقها وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقيات من خلال جملة برامج

و بما أن الهدف الأساسي للبلدان المرشحة أصبح يتمثل في الانضمام الى عضوية الاتحاد، فقد أصبحت اتفاقيات أوروبا هي الاطار الذي تتهيأ من خلاله تلك البلدان لهذه العضوية، و ترمي كافة تلك البرامج الى مساعدة باقي البلدان المرشحة في وسط أوروبا على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لاستيفاء معايير العضوية، و بما أن بلغاريا و رومانيا لم تنضما بعد الى الاتحاد، فهما يضلان طرفين مستفيدين من المساعدات المخصصة لمرحلة ما قبل الانضمام المقدمة من الاتحاد بموجب تلك البرامج. (توسيع الاتحاد الاوروبي و انعكساته على البلدان الأعصاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2005، صفحة 29)

الانتشار الجغرافي في التكامل الإقليمي:

الانتشار هو الية تضمن الحركية المستمرة لعمليات التكامل والبناء الإقليمي، حيث تؤدي نظريا الحاجة المستمرة لتوفير شروط نجاح العمل المشترك في مجال ما، المزيد من التعاون والتنسيق في مجالات المجاورة، فنجاح التكامل في قطاع اقتصادي معين، يتطلب حسب الوظيفة الجديدة مساعدة، تتعلق بسياسات التسويق، والسياسات المالية والضريبية .... الخ وهذا ما يعني بالضرورة نقل التكامل باستمرار الى مستويات أعلى، ما يعني الانتقال الى مجالات جديدة قد تتطلب مزيدا من التنسيق والتعاون. وهو ما يظهر في شكل واضح في الانتقال من حالة التكامل في مجلات الفحم والحديد والصلب الى السوق الأوروبية المشتركة، قبل توسيع نطاق التكامل الى توحيد السياسات الاقتصادية والمالية في نطاق العملة الموحدة. ثم الانطلاق في توحيد السياسات الأوروبية، في مجالات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكذلك مجالات الامن والدفاع منذ توقيع معاهدة ماستريخت 1992 وما تلاها من تعديلات.

يمكن بوضوح ملاحظة الصور المختلفة للانتشار، منذ المراحل الأولى لتأسيس التكامل الأوروبي، منذ الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951 فقد أدت النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي، الى توسع مجالات التعاون الأوروبي من الفحم الحديد الصلب الى السوق المشتركة التي تأسست بموجب معاهدة روما 1957، وكذلك توسيع النطاق الجغرافي والديمغرافي للتكامل، منذ أول عملية توسيع للعضوية سنة 1973. وعليه فان أسلوب إدارة التكامل الأوروبي تضمن دائما فتح المجال أمام الدول الأوروبية لنيل العضوية، وبالتالي ادماجها كليا في المنظومة المؤسساتية الأوروبية. (طارق، 2017، ص 645)

الجدول رقم (10): تطور التكامل الأوروبي جغرافيا وديمغرافيا

| السنة | عدد الدول | اجمالي المساحة(كلم) | اجمالي عدد السكان |
|---|---|---|---|
| **1957** | 06 | 1279921 | 236346040 |
| **1973** | 09 | 1638115 | 310074048 |
| **1981** | 10 | 1770055 | 320847015 |
| **1986** | 12 | 2367228 | 379016837 |
| **1995** | 15 | 3239207 | 401624020 |
| **2004** | 25 | 3977677 | 475918605 |
| **2007** | 27 | 4326087 | 497709084 |
| **2013** | 28 | 4382629 | 502184695 |

اذا فالانتشار الجغرافي و مفهوم الانتشار بشكل عام–مفهوم نظري–يوضح ترابط مختلف مجالات التكامل الإقليمي، و هو ما يتجسد بدرجة ما في تجربة التكامل الأوروبي. فقد افترضت الأفكار الوظيفية انتقالا آليا من المجالات الوظيفية الى ما يعرف بالسياسة العليا وهو ما يؤدي الى تشجيع الدول المترددة من اجل الانضمام الى عملية التكامل، بدفع الحسابات العقلانية. لهذا فان السياسة

الأوروبية لتوسيع العضوية، جسدت مفهوم النظرية الوظيفية لانتشار الجغرافي، رغم أن عملية قبول انضمام أعضاء جدد لم يكن بالسهولة المتوقعة نظريا، خاصة بعد المعارضة الفرنسية لانضمام بريطانيا

إضافة الى الإشكاليات المرتبطة بنظام الإجراءات الأوروبية للعضوية، ظهرت إشكالية أخرى تتعلق بتعريف الدول القابلة لانضمام الى الاتحاد الأوروبي، كنتيجة لحركة التوسع نحو الشرق والجنوب. فقد تم تصنيف جيران الاتحاد الأوروبي الى ثلاث مجموعات من الدول تضم الأولى دول البلقان المعنية بإجراءات الاستقرار الأوروبية، والتي التزم الاتحاد الأوروبي رسميا بالعمل على منحها العضوية، حيث انضمت كرواتيا سنة 2013، في انتظار صربيا والبانيا (دول مرشحة) وكذلك كوسوفو والبوسنة والهرسك (دول محتملة). أما المجموعة الثانية فهي دول الجنوب المتوسط المعنية بمسار الشراكة الأورومتوسطية، والتي لا تملك أي حق في السعي الى طلب عضوية الاتحاد. أما المجموعة الثالثة فتضم روسيا ودول الجوار الشرقي، والتي جاءت بين المجموعتين السابقتين، حيث تملك حق طلب العضوية مع غياب أي التزام أوروبي بتسهيل انضمامها الى الاتحاد. مجلة العلوم الإنسانية، إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي من سياسة التوسيع الى السياسة الأوروبية للجوار، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، رداف طارق، 2017. (طارق، 2017، صفحة 647)

الشكل رقم(06): بطاقة التعريف لتكتل الاتحاد الاوروبي

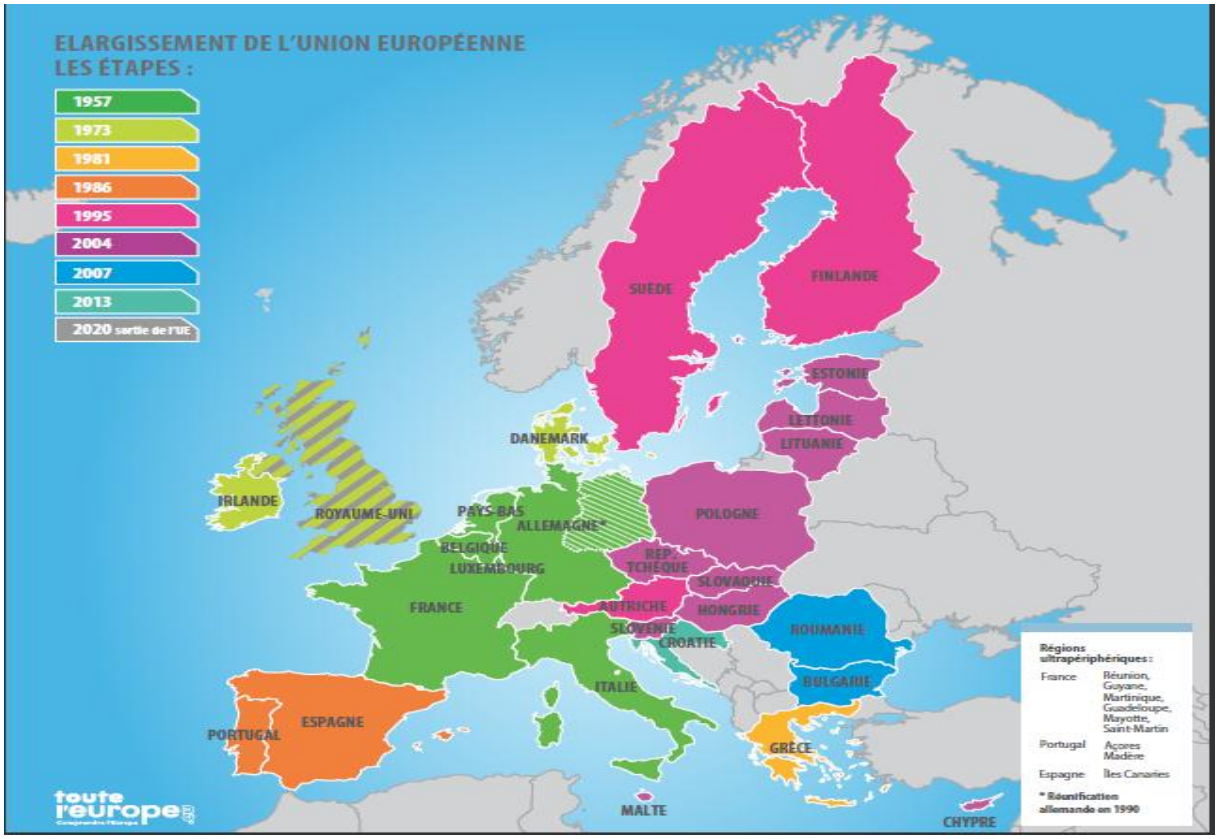


المصدر: https://www.touteleurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/les-elargissements-de-l-union-europeenne-de-6-a-27-etats-membres/

الجدول رقم (11): قائمة 27 دولة الاتحاد الأوروبي حسب عدد السكان، المساحة وتاريخ الانضمام احصائيات 2020

| البلد | السكان/ مليون نسمة لسنة 2020 | المساحة / كلم$^2$ | تاريخ الانضمام للاتحاد الأوروبي |
|---|---|---|---|
| المانيا | 83.17 | 357.167 | 1957 |
| النمسا | 8.90 | 83.879 | 1995 |
| بلجيكا | 11.55 | 30.528 | 1957 |
| بلغاريا | 6.95 | 110.899 | 2007 |
| قبرص | 0.89 | 9.251 | 2004 |
| كرواتيا | 4.06 | 56.594 | 2013 |
| دانمارك | 5.82 | 42.915 | 1973 |
| اسبانيا | 47.33 | 505.991 | 1986 |
| استونيا | 1.33 | 45.227 | 2004 |
| فنلندا | 5.53 | 338.434 | 1995 |
| فرنسا | 67.10 | 632.834 | 1957 |
| اليونان | 10.71 | 131.957 | 1981 |
| هنغاريا | 9.77 | 024.93 | 2004 |
| ايرلندا | 4.96 | 69.797 | 1973 |
| ايطاليا | 60.24 | 302.073 | 1957 |
| لاتفيا | 1.91 | 64.573 | 2004 |
| ليتوانيا | 2.79 | 65.300 | 2004 |
| لوكسمبورغ | 0.63 | 2.586 | 1957 |
| مالطا | 0.51 | 316 | 2004 |
| هولندا | 17.41 | 41.540 | 1957 |
| بولندا | 37.96 | 312.679 | 2004 |
| برتغاليا | 10.30 | 92.212 | 1983 |
| جمهورية التشيك | 10.69 | 78.866 | 2004 |
| رومانيا | 19.32 | 238.391 | 2007 |
| سلوفاكيا | 5.46 | 49.036 | 2004 |
| سلوفينيا | 2.10 | 20.273 | 2004 |
| السويد | 10.33 | 438.576 | 1995 |

Source : touteleurope.eu/fonctionement-de-l-ue/les-elargissement-de-l-union-de 6-27 etats membrs

***المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لاتحاد الأوروبي:***

***مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها***

**أ-مجلس الاتحاد الأوروبي: le conseil de l'union européenne**

يجمع المجلس وزراء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة المسائل المتعلقة بالاتحاد، واتخاذ القرارات واعتماد القوانين التشريعية، وللوزراء المشاركين في هذه الاجتماعات صلاحية إلزام حكوماتهم بتنفيذ القرارات المشتركة المتخذة هناك. ويعد المجلس مركزًا أساسيًا لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ويقوم المجلس بعقد اجتماعات غالبا في بروكسل حسب الحالات التي يتم التعامل معها وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة اشهر.

الجدول رقم (12): يبين رئاسة المجلس للفترة 2014 -2022

| السنة | جانفي -جوان | جويلية -ديسمبر |
|---|---|---|
| **2014** | اليونان | ايطاليا |
| **2015** | لاتفيا | لوكسمبورغ |
| **2016** | هولندا | سلوفاكيا |
| **2017** | مالطا | المملكة المتحدة |
| **2018** | استونيا | بلغاريا |
| **2019** | النمسا | رومانيا |
| **2020** | فنلندا | المانيا |
| **2021** | البرتغال | سلوفينيا |
| **2022** | فرنسا | جمهورية التشيك |

**المصدر: guide des institutions européenne a l'usage des citoyens p 15**

**للمجلس 05 أدوار رئيسية:**

1-تبني التشريعات الأوروبية؛ يشرع في معظم المجالات في "قرار مشترك" مع البرلمان الأوروبي؛

2-تنسيق سياسات الدول الأعضاء خاصة في المجال الاقتصادي.

3-تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي على أساس المبادئ التوجيهية التي حددها المجلس الأوروبي؛

4-إبرام الاتفاقيات الدولية بين الاتحاد الأوروبي و أو أكثر من الدول أو المنظمات الدولية على اساس ما تم التفاوض عليه من قبل المفوضية؛

5-اتخاذ قرار مع البرلمان الأوروبي بشأن ميزانية الاتحاد الأوروبي. (guide des institutions européennes a l'usage des citoyens, p,p. 14,15)

**ب–المجلس الأوروبي: le conseil européenne**

يتكون المجلس الاوروبي من رؤساء الدول والحكومات. يجتمع مجلس الإدارة بشكل عام مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، يحدد التوجهات الرئيسية ويتعامل مع الموضوعات ذات الآثار السياسية الهامة. تتخذ القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية كما يمكن للمجلس تنظيم اجتماعات استثنائية غير عادية للتعامل مع الامور العاجلة التي تتطلب اتخاذ قرار على اعلى مستوى، في المسائل الاقتصادية او السياسة الخارجية على سبيل المثال ازمة اوكرانيا.

يتم تنسيق عمل المجلس الأوروبي من قبل رئيسه، وهو المسؤول عن عقد اجتماعات المجلس الأوروبي ورئاستها وتعزيز مهمته، كما يمثل رئيس المجلس الأوروبي الاتحاد تجاه العالم الخارجي. وهو يدافع مع الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن مصالح الاتحاد في هذه الأمور. ينتخب المجلس الأوروبي رئيسه لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة. رئاسة المجلس الأوروبي وظيفة بدوام كامل. لا يجوز للرئيس أن يشغل في نفس الوقت وظيفة وطنية. (auger & benoit, p. 3)

يتمثل الدور الرسمي للمجلس في صياغة التوجهات السياسية الواسعة للاتحاد الأوروبي، والتي يمكن للمفوضية أن تترجمها بعد ذلك إلى مقترحات أكثر واقعية في إطار العملية التشريعية. كما تلعب دورًا رئيسيًا في اتخاذ القرارات الرئيسية. إصلاح الاتحاد الأوروبي: وهكذا، فقد لعب ولا يزال يلعب دورًا مهما في إدارة مختلف الازمات، سواء بالنسبة لخطط الإنقاذ "المقدمة للدول التي تواجه صعوبات أو لإصلاح الحوكمة الاقتصادية الأوروبية. من المحتمل أيضًا أن يكون لأزمة اوكرانيا الحالية نصيبها من القمم الاستثنائية المخصصة لها. (daratos, 2015, p. 11)

**ج–البرلمان الأوروبي: le parlement européenne**

يلعب البرلمان الأوروبي دورًا تشريعيًا يتقاسمه مع مجلس الاتحاد الأوروبي، كما أن له دورًا في المراقبة السياسية على المؤسسات الأوروبية الأخرى، وعلى وجه الخصوص يمكنه الإطاحة بالمفوضية، وهو الأمر الذي لا يمكنه القيام به مع مجلس الاتحاد الأوروبي، يتم انتخاب أعضاء البرلمان مباشرة، كل خمس سنوات، من قبل مواطني الدول الأعضاء وهو أحد الهيئات الرئيسية المؤسس للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي.

مقر البرلمان في ستراسبورغ، حيث تعقد الجلسات العامة، وتعقد اللجان البرلمانية وكذلك بعض الجلسات العامة الإضافية في بروكسل. ويقع مقر أمانتها العامة في لوكسمبورغ.

ويتكون البرلمان الأوروبي من **751** من أعضاء البرلمان الأوروبي المنتخبين في 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بعد الانتخابات للفترة **2014-2019**، و705 نائبا بعد انسحاب المملكة المتحدة للفترة **2019–2024.** . (les institutions et organes de l'union européenne,p , p. 9, 10)

تكوين البرلمان الأوروبي يتم توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي بين الدول الأعضاء حسب وزنها في عدد سكان الاتحاد الأوروبي. يرتبط معظم أعضاء البرلمان الأوروبي بحزب سياسي وطني في بلدهم الأصلي. لكن داخل الساحة الأوروبية، تشكل الأحزاب الوطنية عائلات او مجموعات سياسية على مستوى الاتحاد الأوروبي ينتمي إليها معظم أعضاء البرلمان الأوروبي وتتمثل هذه المجموعات في :

- مجموعة حزب الشعب الأوروبي(EPP) ، المسيحيون الديمقراطيون، المحافظون): 220.
- مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الاوروبي 191
- مجموعات المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين(ECR) ، يمين): 70.
- تحالف مجموعة الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE): 68.
- المجموعة الكونفدرالية لليسار الأوروبي المتحد / اليسار الأخضر الشمالي(GUE / NGL) ، أقصى اليسار) 52.
- مجموعة الخضر / التحالف الأوروبي الحر (الخضر / EFA): 50.
- مجموعة أوروبا للحرية والديمقراطية المباشرة(EFDD) ، حق المشككين في أوروبا): 47.
- الغير مسجلين: 52 (daratos, 2015, p. 8)

**للبرلمان 03 أدوار رئيسية:**

1-يشترك مع المجلس في سلطة التشريع، أي سلطة اعتماد القوانين التشريعية. يساهم انتخابها بالاقتراع المباشر في ضمان الشرعية الديمقراطية للقانون الأوروبي.

2 تمارس الرقابة الديمقراطية على جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المفوضية. وهو مخول بالموافقة أو رفض تعيين رئيس وأعضاء اللجنة والإطاحة بالمفوضية ككل.

3. تتقاسم في سلطة الميزانية مع المجلس وبالتالي يمكنها التأثير على انفاقات الاتحاد الأوروبي من خلال رفضه او قبوله بأكمله(guide des institutions européennes a l'usage des citoyens, p. 10) .

الشكل رقم (07): عدد النواب داخل كل مجموعة سياسية أكتوبر 2014

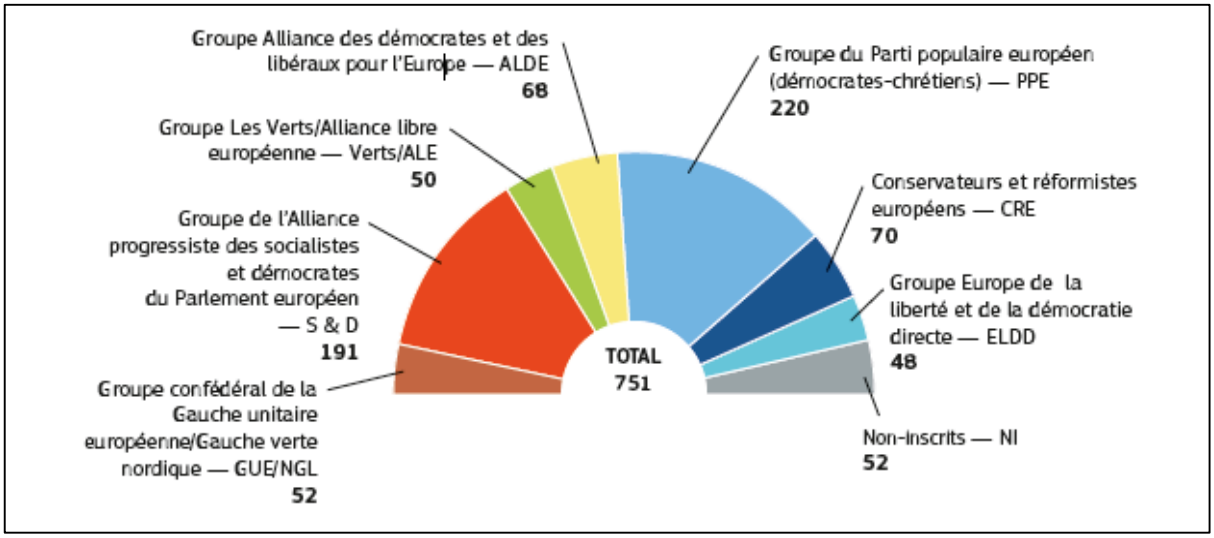


**المصدر: guide des institutions européenne a l'usage des citoyens p 10**

**د-المفوضية الأوروبية: la commission européenne**

المفوضية الأوروبية هي عبارة عن إدارة الاتحاد الأوروبي. وهي وحدها المختصة بأخذ المبادرات في الأمور التشريعية. ثم يتم إرسال مشروعات القوانين الخاصة بها إلى البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي. تنفذ المفوضية قراراتها وتتولى العمل المهم في إدارة السياسات المشتركة على سبيل المثال في مجال السياسة الزراعية المشتركة (CAP) أو السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يراقب الامتثال لقانون المجموعة من قبل الدول الأعضاء وكذلك الميزانية. يتم تعيين رئيسها من قبل حكومات الدول الأعضاء. أما المفوضون الآخرون، فيتم تعيينهم من قبل الحكومات الوطنية المعنية بالاتفاق المشترك مع رئيس المفوضية. ثم يعود الأمر إلى البرلمان الأوروبي للموافقة على تعيين المفوضين والرئيس كهيئة. (département fédérale des affaires etrangers ,direction des affaires européénne , 2020, p. 5)

**هـ–البنك المركزي الأوروبي: la banque centrale européenne**

انشا هذا البنك عام 1998 بعد اصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). والهدف منها تنظيم واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية للدول الأعضاء وادارات الاحتياطات النقدية من عملات اجنبية وذهب، وكذلك الاشراف على عملية سك القطع النقدية الموحدة جدير الذكر بان لا يجوز للبنك المركزي الأوروبي طلب تعليمات من البنوك المركزية في الدول الأعضاء كما لا يجوز ان تتدخل البنوك الوطنية في شؤونه باي شكل كان. (ياسين، 2016، ص 21)

ويتمثل دور البنك المركزي الأوروبي في:

- تثبيت أسعار الفائدة داخل منطقة الأورو والتحكم في المعروض النقدي.
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي من اجل الحفاظ على توازن سعر الصرف
- الاشراف بالشراكة مع الجهات الرقابية المحلية على المؤسسات المصرفية في اطار الاتحاد المصرفي.
- تفويض البنوك المركزية لدول منطقة الأورو بإصدار أوراق نقدية من فئة اليورو.
- مراقبة تطورات الأسعار وتقييم المخاطر التي تشكلها على استقرار الأسعار. (daratos, 2015, p. 11)

**و– محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي:** la cour de justice de l'EU

محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي التي أعيد تسميتها بمعاهدة لشبونة ، محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي ، CJEU (كانت تُعرف سابقًا باسم "محكمة العدل الأوروبية للجماعات الأوروبية") ، ومقرها في لوكسمبورغ ، وهي أعلى هيئة قضائية في الاتحاد الأوروبي. وهي مسؤولة عن ضمان واحترام القانون في تفسير وتطبيق معاهدات الاتحاد الأوروبي. تتكون CJEU من (27 قاضياً و 11 محامياً عاماً) ومحكمة ابتدائية (27 قاضياً). يتم تعيين القضاة والمحامين العامين من قبل حكومات الدول الأعضاء لمدة 6 سنوات (département fédérale des affaires etrangers ,direction des affaires européénne , 2020, p. 5) .

**الهيئات الأخرى لدى الاتحاد الأوروبي:**

1-اللجنة **الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية:** هدفها هو تمثيل مصالح الاقتصاديين والاجتماعيين في المؤسسات التشريعية. يجب استشارتهم عندما يتعلق الأمر بمصالح اللجنة حيث تشكلت اللجنة بموجب الجماعة الاوروبية للفحم والصلب ويقوم المجلس الوزاري بتعيين اعضائها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

2**-لجنة الاقاليم**: هيئة استشارية تمثل السلطات الإقليمية والمحلية، يجب استشارته عندما يتعلق الأمر بمصالحه حيث انشأت بموجب معاهدة ماستريخت والهدف منها هو التشاور مع اجهزة وسلطات الحكم المحلي لا سيما في الدول الفدرالية.

3**-البنك الأوروبي للاستثمار**: يسمح بدعم الاقتصاد ومشاريع الاتحاد، وذلك بفضل أسعار الفائدة المنخفضة وهو غير هادف لتحقيق الربح ويعمل لصالح تنمية الدول الأعضاء.من خلال تقديم قروض استثمارية لتحقيق تقدم محلي متوازن في احدى دول الأعضاء.(fondation robert schuman union européenne, 2022, p. 4)

***المطلب الرابع: أهداف الاتحاد الأوروبي***

يستخلص مما سبق أن الأهداف العامة للاتحاد الأوروبي تتمثل في الأهداف العامة التالية:

وضع أسس لاتحاد نكون قوية ووثيقة وفعالة بين الشعوب الأوروبية

-انشاء سوق أوروبية داخلية تهدف الى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بطريقة متوازنة و مستمرة

-انشاء اتحاد أوروبي اقتصادي و نقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة، و من خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية انتقال البضائع و السلع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال

-تأكيد ذاتية الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية و آمنة مشتركة تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب الى دفاع مشترك

تقوية حقوق و مصالح مواطني الدول الأعضاء و حمايتها، من خلال انشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي

تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون العدالة و الامن و الشؤون الداخلية و الخارجية

المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية و البناء عليه و المحافظة على التنوع الثقافي و اللغوي لدول الأوروبية . (جمال، د ت ، ص 156)

## المبحث الثالث: انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية

لقد كان لقيام الاتحاد الأوروبي اثار وانعكاسات على المبادلات التجارية ليس بين دول الأعضاء فقط وانما مع بقية دول العالم أيضا ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى التجارة البينية والدولية للسلع خلال الفترة 2014-2021.

### المطلب الأول: انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على تجارته مع العالم

الجدول رقم (13):تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021

الوحدة (مليار يورو)

| السنة | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري | نسبة تغير الصادرات % | نسبة تغير الودرات % |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 1702,1 | 1688,7 | 13,4 | | |
| **2015** | 1789,1 | 1724,9 | 64,2 | 5,11 | 2,14 |
| **2016** | 1744,6 | 1712,6 | 32 | -2,49 | 0,71- |
| **2017** | 1878,5 | 1853,5 | 43 | 7,68 | 7,18 |
| **2018** | 2059,6 | 1907,7 | 151,9 | 9,64 | 3,93 |
| **2019** | 2192,3 | 1932 | 260,3 | 6,44 | 1,27 |
| **2020** | 1933,1 | 1717,3 | 215,8 | -11,82 | 11,11- |
| **2021** | 2180,5 | 2111,5 | 69 | 12,80 | 22,95 |

حيث ان نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة التغير تساوي= (سنة المقارنة – سنة الاساس)/ سنة الأساس*100**

الشكل رقم (08): تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال 2014-2021

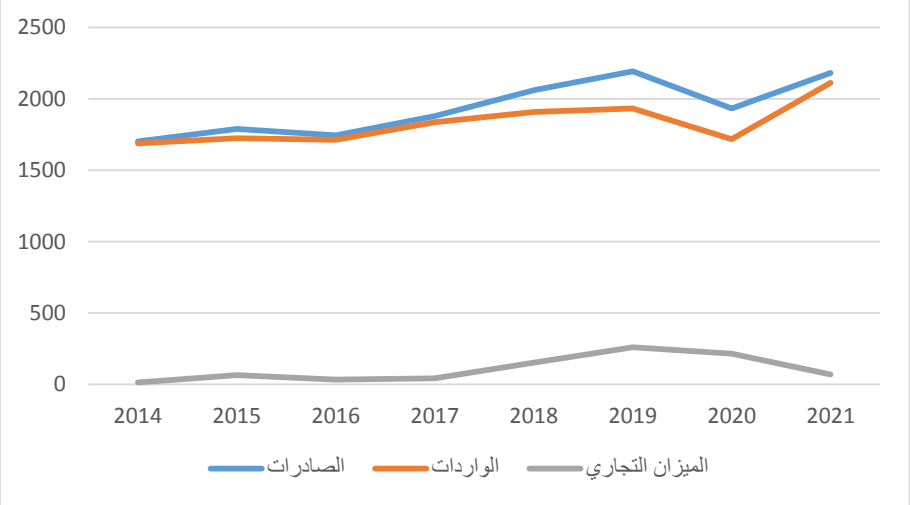


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13

الشكل رقم (09): نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من بقية دول العالم خلال 2014-2021

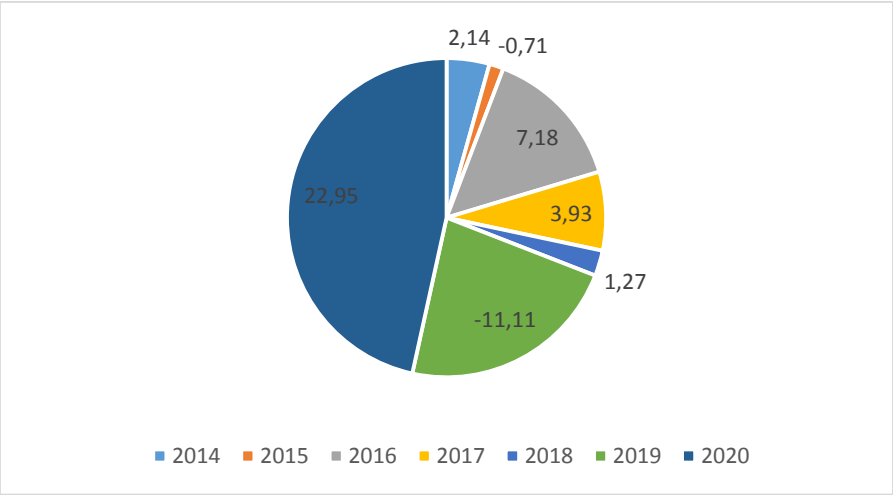


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13

الشكل رقم (10): نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى بقية دول العالم خلال 2014-2021

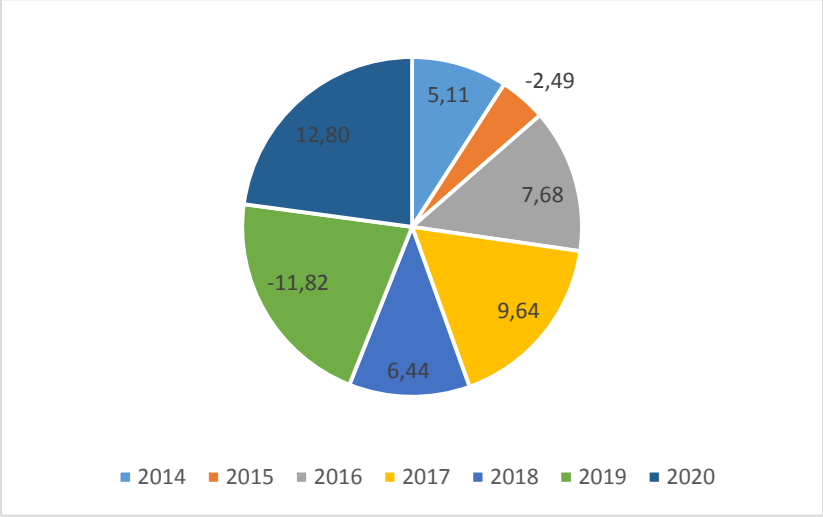


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ زيادة في حجم التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي مع الدول الغير الأعضاء ،ما بين الفترة 2014-2021 حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 2014 (1702.1 مليار اورو) وقيمة الواردات (1688.7 مليار اورو) بينما بلغت قيمة الصادرات سنة 2021 (2180.5 مليار اورو) وقيمة الواردات في نفس السنة (2111.5) أي زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 28.11% و زيادة في قيمة الواردات بنسبة 25.03% غير ان في الفترتين من 2015-2016 و 2019-2020 شهدت نوع من التراجع في قيمة الصادرات والواردات حيث قدرت نسبة التغير في الصادرات في سنة 2016 ب -2.49% مقارنة لسنة 2015 اما بالنسبة للواردات قدرت نسبة التغير -0.71%، اما بالنسبة للتغير المسجل في سنة 2020 بنسبة -11.82 %مقارنة لسنة 2019 و -11.11 % لواردات الاتحاد مقارنة لسنة 2019.حيث يرجع السبب لهذا التدهور الى سببين رئيسين هما انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفقدان الاتحاد نسبة معتبرة من صادرات وواردات بريطانيا، اما السبب الثاني فهو ازمة كورونا covid19 والتي اثرت على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية حيث مست تجارة الاتحاد الأوروبي.

اما ما يلاحظ في الشكل رقم 08 الذي يمثل منحني تطور تجارة السلع للاتحاد الأوروبي مع بقية دول خلال الفترة 2014-2021 فان رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2021 قد حقق فائض في الميزان التجاري أي ان صادرات الاتحاد أكبر من وارداته من العالم الخارجي في معظم السنوات.

من خلال الشكل رقم 09 الذي يمثل نسب التغيير في واردات الاتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال فترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الواردات السلعية بين الاتحاد الأوروبي وباقي العالم قد بلغت أقصاها سنة 2021 بنسبة 22.95% بينما بلغت ادناها -11.11%. في سنة 2020

اما الشكل رقم 10 الذي يمثل نسب التغير في صادرات الاتحاد الأوروبي الى بقية دول العالم خلال الفترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الصادرات بين الاتحاد الأوروبي وباقي العالم قد بلغت أقصاها سنة 2021 بنسبة 12.80% بينما بلغت ادناها -11.82% سنة 2020.

***المطلب الثاني: انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء***

الجدول رقم (14): انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

الوحدة (مليار يورو)

| الدول | مجموع الصادرات ما بين دول الاعضاء | | | | مجموع الواردات ما بين دول الاعضاء | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2017 | 2019 | 2021 | 2015 | 2017 | 2019 | 2021 |
| بلجيكا | 285,1 | 273,4 | 255,6 | 304,2 | 212,1 | 224,6 | 227 | 264,6 |
| بلغاريا | 14,9 | 17,6 | 19,1 | 23,2 | 17 | 19,3 | 20,5 | 37,7 |
| جمهورية تشيك | 118,9 | 133,5 | 140,6 | 154 | 97,6 | 112,3 | 116,1 | 131,3 |
| دانمارك | 52,6 | 56 | 51,6 | 55,4 | 53,5 | 57,5 | 58 | 69 |
| ألمانيا | 693,9 | 750 | 698,3 | 744,4 | 691,6 | 682,5 | 699,7 | 765,3 |
| استونيا | 8,7 | 9,1 | 9,9 | 12,2 | 10,7 | 11,9 | 12,2 | 14,4 |
| ايرلندا | 58,5 | 61,6 | 54,4 | 61,6 | 43,6 | 49,8 | 33,3 | 38,2 |
| اليونان | 13,9 | 15,5 | 17,7 | 21,4 | 23 | 26,1 | 28,3 | 32,9 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسبانيا | 165,1 | 186,7 | 177,5 | 203,7 | 167,9 | 186,6 | 181 | 193,5 |
| فرنسا | 268,2 | 278,6 | 261,6 | 270,6 | 352,7 | 385,6 | 373,9 | 400,4 |
| كرواتيا | 7,6 | 9 | 10,3 | 13,2 | 14,3 | 16,9 | 14,7 | 21,6 |
| إيطاليا | 227,2 | 249,1 | 241,1 | 269,8 | 215,6 | 240 | 240 | 267,3 |
| قبرص | 0,9 | 1,1 | 1,2 | 0,9 | 3,7 | 4,7 | 4,8 | 5,5 |
| لاتيفيا | 7,5 | 8,2 | 8,6 | 11,4 | 10,3 | 11,7 | 12,5 | 15 |
| ليتوانيا | 14,2 | 15,4 | 16,3 | 19,9 | 17 | 20,1 | 21,1 | 25,5 |
| لوكسمبورغ | 13,1 | 11,8 | 11,7 | 11,3 | 15,3 | 16,6 | 17,9 | 19,3 |
| هنغاريا | 72,3 | 81,4 | 86,6 | 93,5 | 63,6 | 72 | 77 | 58,5 |
| مالطا | 1 | 1,2 | 1,4 | 1,3 | 9,4 | 3,2 | 3,3 | 3,4 |
| هولندا | 386,1 | 433,4 | 443,4 | 490,9 | 208,1 | 234,9 | 229,1 | 264,4 |
| النمسا | 96,1 | 105,2 | 108,6 | 117,9 | 107,3 | 119,7 | 126,1 | 141,2 |
| بولندا | 141,6 | 162,6 | 173,9 | 213,8 | 121,7 | 145 | 154,7 | 188,9 |
| البرتغال | 36,2 | 40,8 | 42,4 | 54,1 | 46 | 52 | 54,3 | 60,7 |
| رومانيا | 40,2 | 47,5 | 50,3 | 54,1 | 48,6 | 57,3 | 62,7 | 71,3 |
| سلوفينيا | 21,9 | 25,7 | 28,9 | 32,5 | 18,7 | 22 | 24,4 | 27,3 |
| سلوفاكيا | 58,2 | 64,3 | 64,2 | 70,6 | 52,1 | 58,8 | 63,8 | 68,5 |
| فنلندا | 31,5 | 35,8 | 35,7 | 38,8 | 39,5 | 44,4 | 45,1 | 50,5 |
| السويد | 73,7 | 80,2 | 75,1 | 86,2 | 86,6 | 96,5 | 92,9 | 105,3 |
| المملكة المتحدة | 184,5 | 188,7 | | | 302,3 | 295,5 | | |
| **المجموع** | **3093,6** | **3343,4** | **3086** | **3430.9** | **3049,8** | **3267,5** | **2994,4** | **3341,5** |

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات Eurostat

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ ان صادرات البينية لدول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات 2015 -2017-2019-2021 في تزايد مستمر حيث بلغ مجموع الصادرات لسنة 2015 (3093.9 مليار أورو) ليصل الى (3832.2 مليار اورو) سنة 2021 بينما نلاحظ انخفاض في مجموع الصادرات سنة 2019 حوالي (3086 مليار اورو) ، ويرجع سبب الانخفاض الى تأثير ازمة كورونا covid 19 على التجارة العالمية .

اما بالنسبة لواردات البينية لدول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات 2015-2017-2019-2021 في تزايد مستمر حيث بلغ مجموع الواردات لسنة 2015 (3049.8 مليار اورو) ليصل الى (3341.5 مليار اورو) سنة 2021 غير انه لوحظ تدهور في مجموع واردات الاتحاد الأوروبي لسنة 2019 ليسجل (2994.4 مليار أورو).

ونلاحظ أيضا من خلال بيانات الجول رقم 14 بان حجم صادرات وواردات معظم دول الاتحاد عرف نمو مستمرفقد اخذت المانيا اكبر حصص من حيث الصادرات والواردات فقد وصلت الى 744.4 مليار أورو في سنة 2021 في حجم الصادرات و 765.3 مليار أورو في حجم الواردات من نفس السنة وتليها هولندا بإجمالي صادراتها لسنة 2021 بـ 490.9 مليار أورو اما

الواردات فتقدر بـ 264.4 مليار أورو من نفس السنة وتليها في المرتبة الثالثة بلجيكا بحجم صادرات تقدر بـ 304.2 مليار أورو وحجم واردات تقدر بـ 264.6 مليار أورو.

### *المطلب الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين*

الفرع الأول: المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ

الجدول رقم (15): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ

الوحدة (مليار يورو)

| السنة | صادرات الاتحاد الأوروبي الى الو م ا | واردات الاتحاد الأوروبي من الو م ا | الميزان التجاري البيني | نسبة تغير الصادرات % | نسبة تغير الودرات % |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 310,90 | 206,50 | 104,4 | | |
| **2015** | 369,50 | 246,20 | 123,3 | 18,85 | 19,23 |
| **2016** | 363,50 | 250,40 | 113,1 | -1,62 | 1,71 |
| **2017** | 375,00 | 254,20 | 120,8 | 3,16 | 1,52 |
| **2018** | 351,20 | 213,40 | 137,8 | -6,35 | 16,05- |
| **2019** | 384,40 | 231,70 | 152,7 | 9,45 | 8,58 |
| **2020** | 353,20 | 203,00 | 150,2 | -8,12 | 12,39- |
| **2021** | 399,40 | 232,00 | 167,4 | 13,08 | 14,29 |

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات Eurostat

الشكل رقم (11): تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة 2014-2021

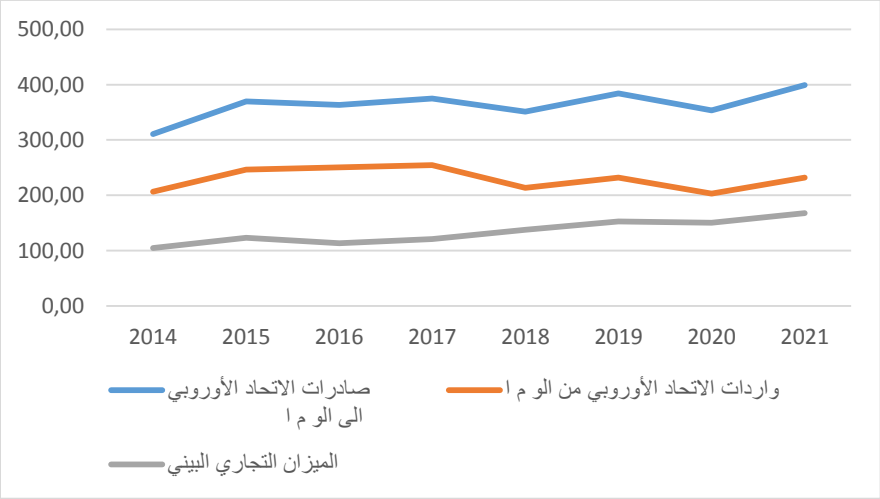


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15

الشكل رقم (12): نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من الولايات المتحدة الامريكية خلال 2014-2021

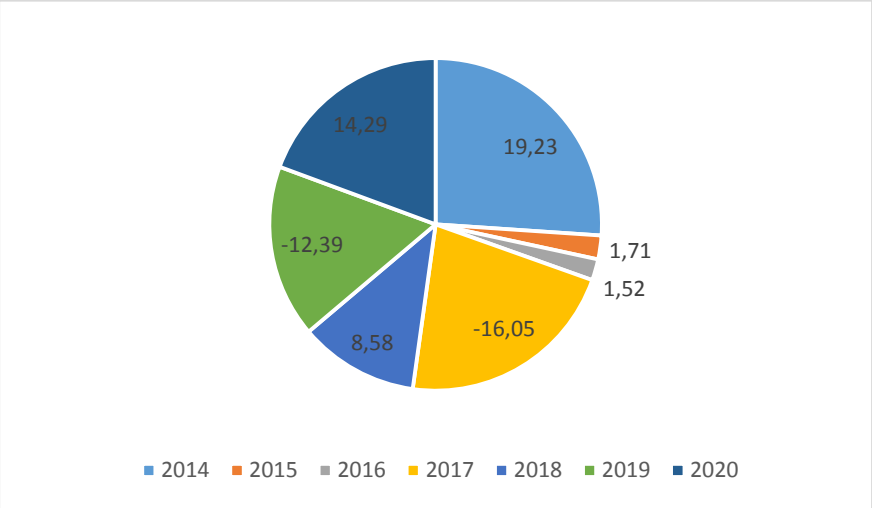


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15

الشكل رقم (13): نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى و,م,أ خلال 2014-2021

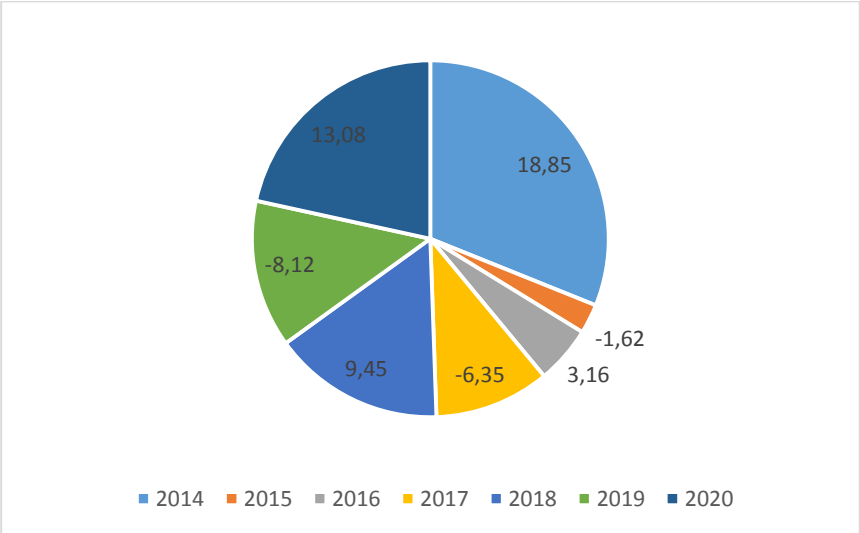


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15

من خلال بيانات الجدول رقم 15 نلاحظ ان صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الولايات المتحدة الامريكية عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2014-2021) ، حيث بلغت قيمة الصادرات اقصاها لسنة 2021 بـ 399.40 مليارأورو وبلغت ادناها سنة 2014 بقيمة 310.90 مليار أورو ، بينما بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الامريكية لنفس الفترة أقصاها في سنة 2017 بقيمة 254.20 مليار أورو وبلغت ادناها سنة 2020 بقيمة 203 مليار أورو.

ومن خلال الشكل رقم 11 الذي يمثل منحني تطور تجارة حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 2014-2021 فان الميزان التجاري البيني حقق فائضا الا انه كان في تذبذب خلال تلك الفترة.

اما بالنسبة للشكل رقم 12 الذي يمثل نسب التغيير في واردات الاتحاد الأوروبي من الو م أ خلال فترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الواردات السلعية قد بلغت أقصاها سنة 2015 بنسبة 19.23% بينما بلغت ادناها -16.05% في سنة 2018

اما الشكل رقم 13 الذي يمثل نسب التغير في صادرات الاتحاد الأوروبي الى الو م أ خلال الفترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الصادرات قد بلغت أقصاها سنة 2015 بنسبة 18.85% بينما بلغت ادناها -8.12% سنة 2020.

الفرع الثاني: المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الصين

الجدول رقم (16): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الصين

الوحدة (مليار يورو)

| السنة | صادرات الاتحاد الأوروبي الى الصين | واردات الاتحاد الأوروبي من الصين | الميزان التجاري البيني | نسبة تغير الصادرات % | نسبة تغير الودرات % |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 164,6 | 302,1 | 137,5- | | |
| **2015** | 170,4 | 350,3 | 179,9- | 3,52 | 15,95 |
| **2016** | 169,7 | 344,9 | 175,2- | -0,41 | 1,54- |
| **2017** | 198,3 | 374,3 | 176- | 16,85 | 8,52 |
| **2018** | 187,4 | 341,8 | 154,4- | -5,50 | 8,68- |
| **2019** | 198,3 | 361,3 | 163- | 5,82 | 5,71 |
| **2020** | 202,8 | 385,1 | 182,3- | 2,27 | 6,59 |
| **2021** | 223,3 | 472,2 | 248,9- | 10,11 | 22,62 |

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات eurostat

الشكل رقم (14): تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الصين خلال فترة 2014-2021

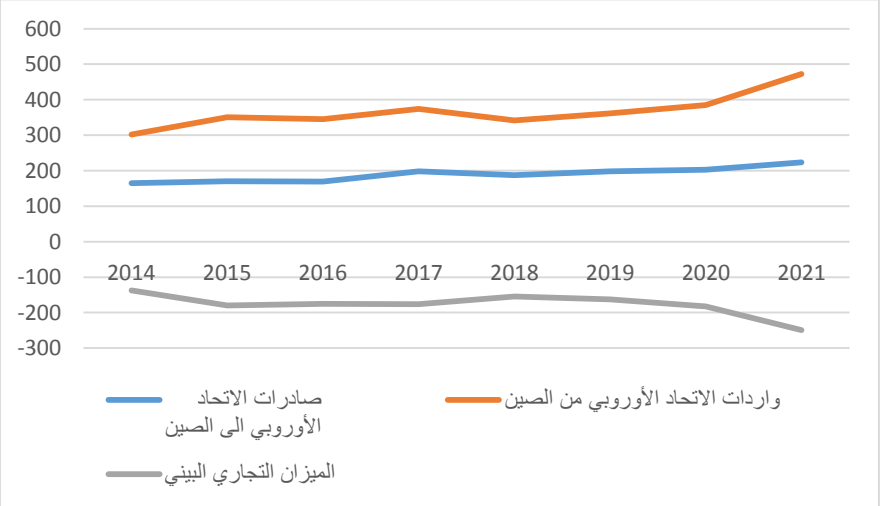


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 16

الشكل رقم (15): نسبة التغيير في وارادات الاتحاد الاوروبي من الصين خلال 2014-2021

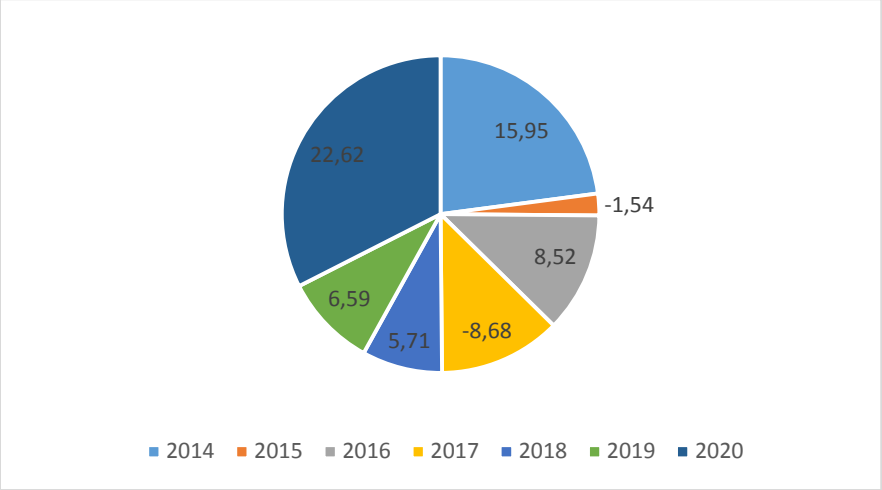


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 16

الشكل رقم (16): نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى الصين خلال 2014-2021

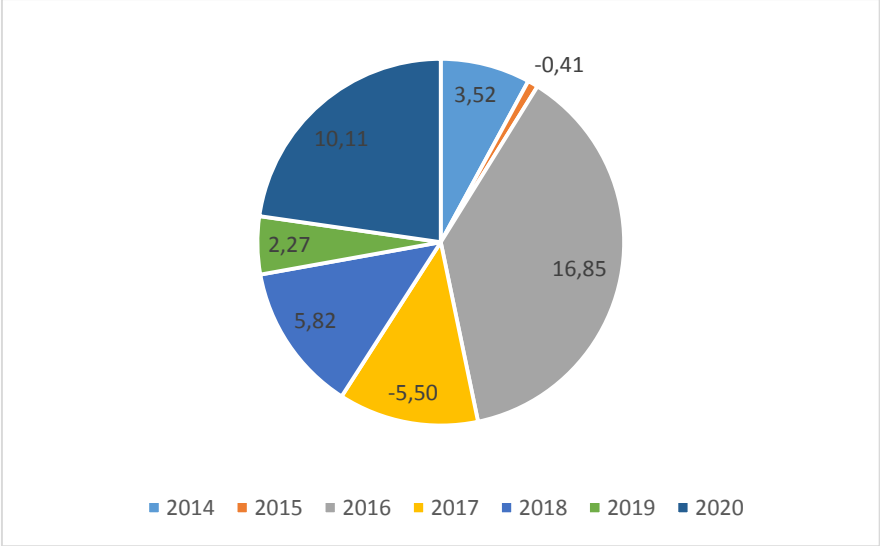


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 16

تعد الصين الشريك الأول للاتحاد الأوروبي من حيث المبادلات التجارية بعد الولايات المتحدة الامريكية، وتشكل الواردات الأوروبية من الصين أكبر من صادراتها لهاته الأخيرة حيث وصلت سنة 2021 الى 472.2 مليار أورو حيث انه:

من خلال بيانات الجدول رقم 16 نلاحظ ان صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من الصين في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2014-2021) حيث قدرت أعلى قيمة للصادرات سنة 2021 بـ (223.3 مليار أورو) وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2014 بـ (164.6 مليار أورو)، اما الواردات فقد بلغت اعلى قيمة سنة 2021 بقيمة (472.2 مليار أورو) وأدنى قيمة لها كانت سنة 2014 بقيمة تقدر (302.1 مليار أورو).

فبالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي الى الصين في سنة 2021 فإنها تمثل 10.24% من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي الى باقي دول العالم، اما واردات الاتحاد الأوروبي من الصين فإنها تقدر بـ 22.36% من اجمالي واردات الاتحاد البالغة سنة 2021 (2111.5 مليار أورو) .

بالمقارنة مع سنة 2014 فانه تقدر نسبة الصادرات بـ 9.67% من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي الى باقي العالم والبالغة في تلك السنة 1702.1 مليار أورو نفس الشيء بالنسبة للواردات فتقدر النسبة بـ 17.88% من اجمالي واردات الاتحاد الأوروبي والبالغة 1688.7 مليار أورو.

ومن خلال الشكل رقم 14 الذي يمثل منحني تطور تجارة حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة 2014-2021 فان الميزان التجاري البيني بالنسبة للاتحاد الأوروبي حقق عجز مع الصين خلال كل الفترة 2014-2021 حيث سجل الميزان التجاري البيني أعلى قيمة له سنة 2021 بقيمة 248.9 مليار أورو لصالح الصين وبالتالي فان واردات الاتحاد الأوروبي من الصين تعد اكبر من صادراتها لهاته الأخيرة.

اما بالنسبة للشكل رقم 15 الذي يمثل نسب التغيير في واردات الاتحاد الأوروبي من الصين خلال فترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الواردات السلعية قد بلغت أقصاها سنة 2021 بنسبة 22.62% بينما بلغت ادناها -8.68% في سنة 2018

اما الشكل رقم 16 الذي يمثل نسب التغير في صادرات الاتحاد الأوروبي الى الصين خلال الفترة 2014-2021 نلاحظ ان نسبة تغيير الصادرات قد بلغت أقصاها سنة 2017 بنسبة 16.85% بينما بلغت ادناها
-5.50% سنة 2018.

الفرع الثالث: المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و اليابان

الجدول رقم (17): المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و اليابان

الوحدة (مليار يورو)

| السنة | صادرات الاتحاد الأوروبي الى اليابان | واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان | الميزان التجاري البيني | نسبة تغير الصادرات % | نسبة تغير الواردات % |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 57,3 | 56,6 | 0,7 | | |
| **2015** | 56,6 | 59,7 | 3,1- | 1,22- | 5,48 |
| **2016** | 58 | 66,6 | 8,6- | 2,47 | 11,56 |
| **2017** | 60,4 | 68,6 | 8,2- | 4,14 | 3,00 |
| **2018** | 57,7 | 59,4 | 1,7- | -4,47 | 13,41- |
| **2019** | 61,2 | 62,8 | 1,6- | 6,07 | 5,72 |
| **2020** | 55,2 | 55 | 0,2 | -9,80 | 12,42- |
| **2021** | 62,4 | 62,3 | 0,1 | 13,04 | 13,27 |

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات eurostat

الشكل رقم (17): تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و اليابان خلال فترة 2014-2021

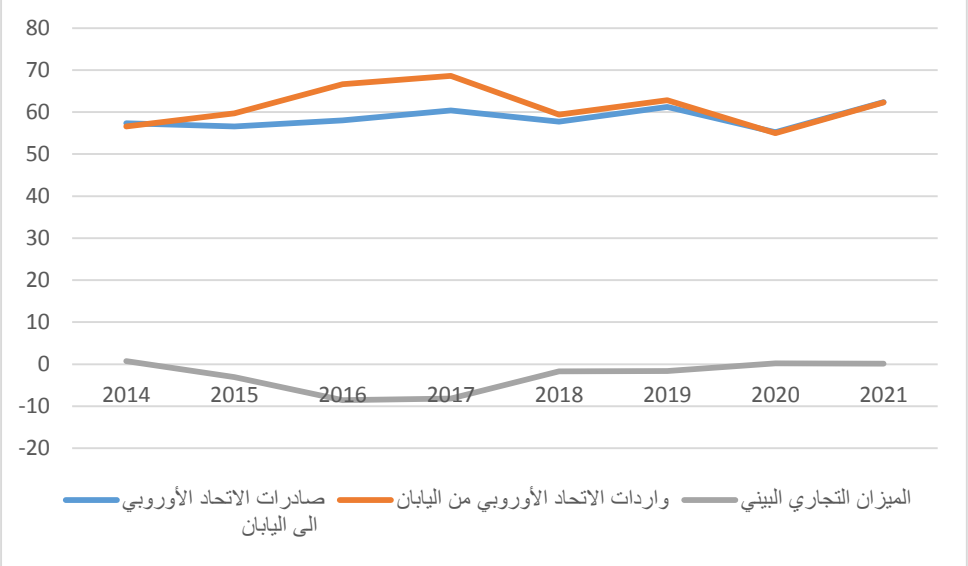


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 17

الشكل رقم (18): نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى اليابان خلال 2014-2021

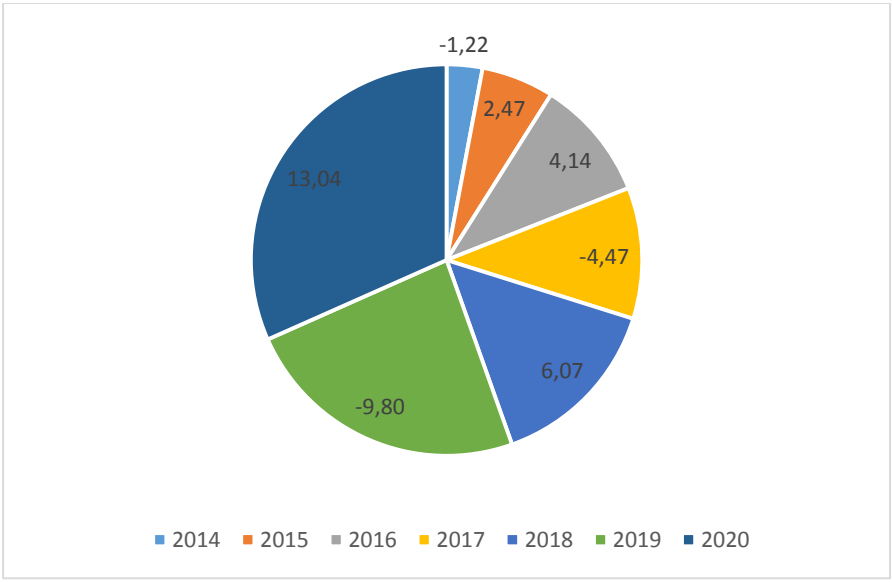


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 17

الشكل رقم (19): نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من اليابان خلال 2014-2021

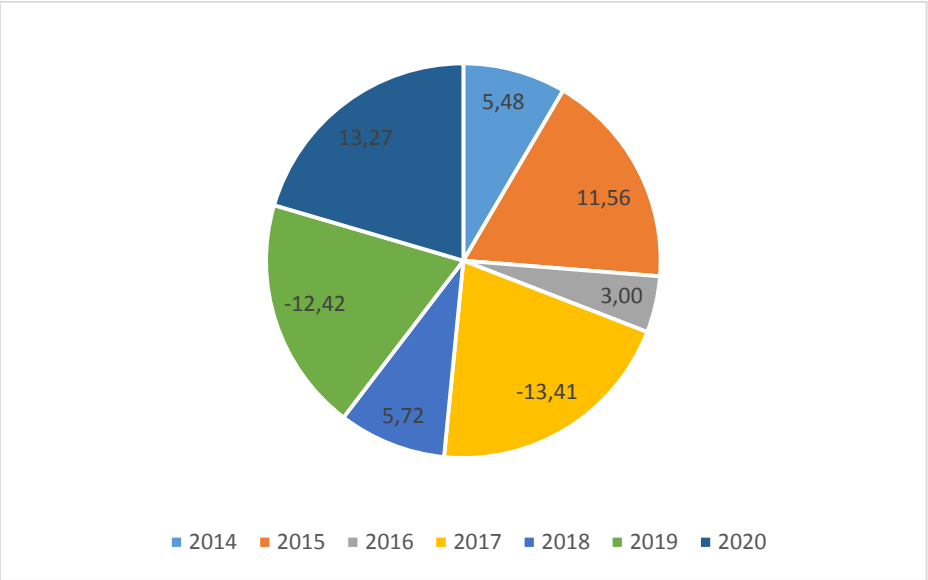


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 17

من خلال بيانات الجدول رقم 17 نلاحظ ان التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة (2014-2021) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض للصادرات والواردات حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو اليابان أقصاها سنة 2021 بقيمة 62.4 مليار أورو بينما بلغت الصادرات خلال نفس الفترة ادناها في سنة 2020 بقيمة 55.2 مليار أورو نفس الشيء بالنسبة لواردات الاتحاد الأوروبي من اليابان فقد بلغت أقصاها في سنة 2017 بقيمة 68.6 مليار أورو وبلغت ادناها خلال نفس الفترة لسنة 2020 بقيمة 55 مليارأورو .

ومن خلال الشكل رقم 17 الذي يمثل منحني تطور تجارة حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة 2014-2021 فان الميزان التجاري البيني بالنسبة للاتحاد الأوروبي حقق فائض طفيف سنة 2014 بـ 0.7 مليار أورو ليسجل بعد ذلك عجز في ميزانه التجاري البيني لسنوات 2015،2016 ،2017،2018،2019 حيث حقق اعلى عجز سنة 2016 ليتعافى ميزان التجاري للاتحاد الأوروبي في السنتين 2020 و2021 بحيث يمكن القول حسب الاحصائيان ان صادرات الاتحاد الأوروبي لليابان اقل من وارداتها من هاته الأخيرة.

كما نلاحظ أيضا من الشكل رقم 18 ان نسبة التغيير في الصادرات السلعية بين الاتحاد الأوروبي واليابان بلغت أقصاها في سنة 2021 بنسبة 13.04% بينما بلغت ادناها في سنة 2020 بنسبة – 9.80% اما ما يلاحظ في الشكل رقم 19 الذي يمثل نسبة التغيير في واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان بلغت النسبة أقصاها بـ 13.27% سنة 2021 وبلغت ادناها في سنة 2018 بنسبة – 13.41%.

الفرع الرابع: المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و روسيا

الجدول رقم (18): المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و روسيا

الوحدة (مليار يورو)

| السنة | صادرات الاتحاد الأوروبي الى روسيا | واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا | الميزان التجاري البيني | نسبة تغير الصادرات % | نسبة تغير الودرات % |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 130,2 | 182,4 | 52,2- | | |
| **2015** | 73,9 | 135,9 | 62- | 43,24- | 25,49- |
| **2016** | 72,3 | 118,9 | 46,6- | -2,17 | 12,51- |
| **2017** | 86,2 | 145 | 58,8- | 19,23 | 21,95 |
| **2018** | 82,3 | 160,9 | 78,6- | -4,52 | 10,97 |
| **2019** | 87,8 | 143,4 | 55,6- | 6,68 | 10,88- |
| **2020** | 79 | 94,7 | 15,7- | -10,02 | 33,96- |
| **2021** | 89,3 | 158,5 | 69,2- | 13,04 | 67,37 |

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات eurostat

الشكل رقم (20): تطور حجم المبادلات التجارية للإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة 2014-2021

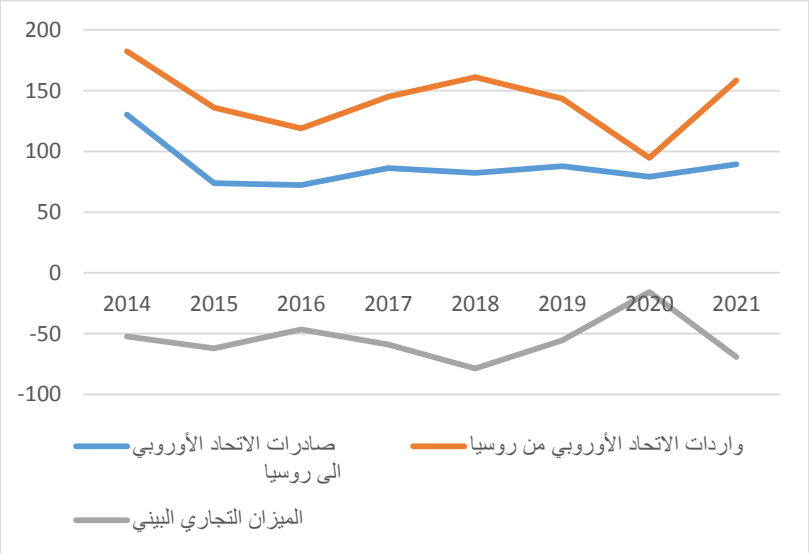


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 18

الشكل رقم (21): نسبة التغيير في ورادات الاتحاد الاوروبي من روسيا خلال 2014-2021

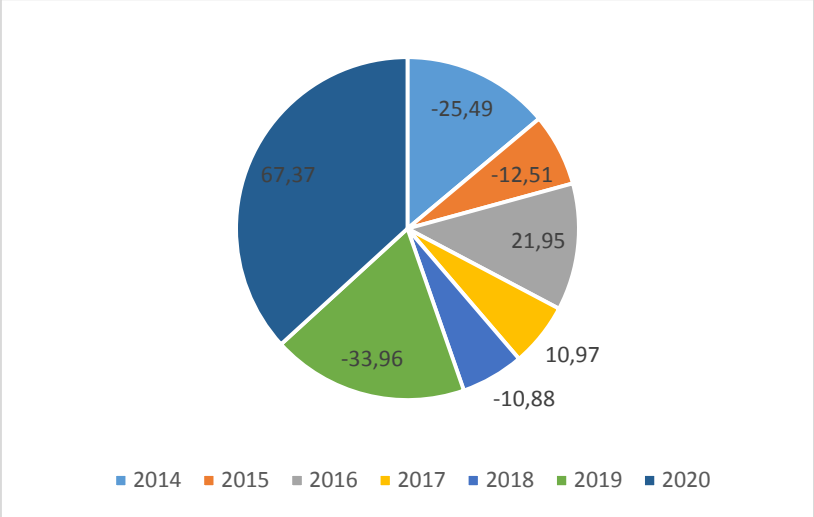


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 18

الشكل رقم (22): نسبة تغير في صادرات الاتحاد الاوروبي الى روسيا خلال 2014-2021

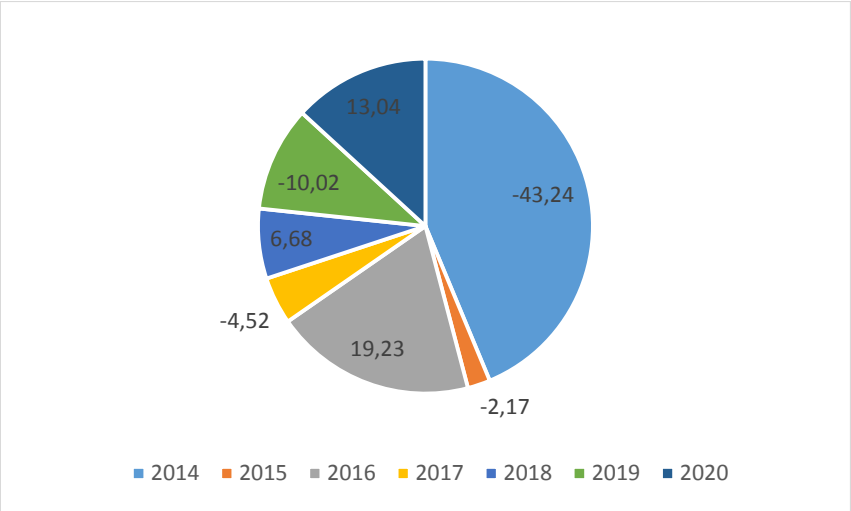


المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 18

من خلال بيانات الجدول رقم 18 نلاحظ ان التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا خلال الفترة (2014-2021) عرفت انخفاضا ملحوظا لصادرات الاتحاد الأوروبي نحو روسيا بحيث بلغت اقصي قيمة للصادرات سنة 2014 بقيمة 130.2 مليار أورو وأدناها سنة 2020 بقيمة 79 مليار أورو بينما بلغت الواردات خلال نفس الفترة ادناها في سنة 2020 بقيمة 94.7 مليار أورو وأقصاها في سنة 2014 بقيمة 182.4مليار أورو.

ومن خلال الشكل رقم 20 الذي يمثل منحني تطور تجارة حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي وروسيا خلال الفترة 2014-2021 فان الميزان التجاري البيني بالنسبة للاتحاد الأوروبي حقق عجز مع روسيا خلال كل الفترة 2014-2021 حيث سجل الميزان التجاري البيني أعلى قيمة له سنة 2018 بقيمة 78.6 مليار أورو لصالح روسيا وبالتالي فان واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا تعد اكبر من صادراتها لهاته الأخيرة.

كما نلاحظ أيضا في الشكل رقم 21 الذي يمثل نسبة التغيير في واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا بلغت النسبة أقصاها بـ 67.37% سنة 2021 وبلغت ادناها في سنة 2020 بنسبة – 33.96%، اما ما يلاحظ من الشكل رقم 22 ان نسبة التغيير في الصادرات السلعية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بلغت أقصاها في سنة 2017 بنسبة 19.23% بينما بلغت ادناها في سنة 2015 بنسبة – 43.24% اما ما يلاحظ

مما سبق واعتمادا على معطيات الجداول السابقة نستنتج بان الصين أطاحت بالولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي في السنوات 2020 و 2021 مقارنة بالسنوات السابقة وأصبحت الصين ولأول مرة الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي ويرجع ذلك الى الانتعاش السريع لاقتصاد الصين الأقل تاثيرا بوباء كوفيد-19 ،حيث خلال عام 2020 بلغ حجم المبادلات التجارية للسلع بين الاتحاد الأوروبي والصين أي مجموع الصادرات والواردات الى مجموع 587.9 مليار أورو مقارنة بـ 556.2 مليار أورو مع الولايات المتحدة الامريكية وهو اكثر بنحو 31.7 مليار أورو من حجم التجارة الأوروبية مع الولايات المتحدة، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2021 اين بلغ حجم المبادلات الى 695.5 مليار أورو بين الاتحاد الأوروبي والصين مقارنة بـ 631.4 مليار أورو مع الولايات المتحدة الامريكية أي بفارق 64.1 مليار أورو . فبالمقارنة مع سنة 2019 نلاحظ من خلال الجداول رقم 15 و16 ان مجموع صادرات وواردات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بلغت 616.1 مليار أورو مع 559.6 مليار أورو بين الاتحاد والصين أي زيادة في صادرات الاتحاد الأوروبي الى الصين بنسبة 2.27% بينما ارتفعت الواردات الأوروبية من الصين بـــ 6.59% سنة 2020، وفي الوقت نفسه سجلت المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية تراجعا لكل من الواردات حيث بلغت نسبة الانخفاض الى 12.39% والصادرات التي انخفضت بدورها الى 8.12%

اما بالنسبة للمبادلات التجارية للسلع بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بالرغم من انه يعتبر من اهم الشركاء التجاريين بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث يعد خامس شريك تجاري له في العالم خلال سنة 2020 اين بلغت نسبة التجارة مع روسيا بـــ 4.75% من مجموع المعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي الا انه سجل التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد انخفاض بحجم كبير بنسبة 24.80% مقارنة بسنة 2019 بسبب الضغوطات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا وتراجع حجم التجارة العالمية خلال الربع الثاني من عام 2020 بسبب وقف حركة الامدادات بغرض السيطرة على جائحة كورونا مما أدى الى تضرر حركة التجارة العالمية وتعرض الاقتصاد العالمي الى انكماش بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط في 21 أفريل 2020 لأدنى مستوى منذ 21 عاما.

حيث من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ بان واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا جد معتبرة طوال كل الفترة بين 2014-2021 ما عدا سنة 2020 اين بلغت ادناها وتقدر قيمة الواردات بـ 94.7 مليار أورو بينما كانت عام 2019 بقيمة 143.4 مليار أورو اين تمثلت نسبة التغيير في الواردات بـ 33.96% .

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال عرضنا للفصل الثاني تبين مايلي:

ان التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست نقيضا او بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف ولكنها تعتبر تكملة لها بالرغم من انها ترمي الى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء للتكتل فان هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الإقليمية بحيث هناك اختلاف في الآراء بين من يرى ان الإقليمية تشكل عائق في تحرير التجارة الدولية وهناك من يرى في الإقليمية من انها تساعد في نمو التجارة الدولية وزيادة تحرير المتعدد الأطراف في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

ان تجربة تكتل الاتحاد الأوروبي عبارة عن مزيج اقتصادي بين الدول سواء ذات اقتصاديات ناشئة ام قوية ولم تكن وليدة الصدفة بل هي نابجة عن سنوات من العمل المتواصل بحيث استطاعت الوصول الى درجة تكامل اقتصادي تام ابتداء من إقامة اتحاد جمركي ثم سوق أوروبية مشتركة وانتهت بالوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية حيث ان معاهدة باريس لعام 1951 التي تمت بين الست دول والقاضية بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب تعتبر النواة الأولى لإنشاء الاتحاد الأوروبي كذلك معادة ماستريخت التي بمقتضاها تم تحويل الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى الاتحاد الأوربي ودخلت حيز التنفيذ عام 1993، ليستمر التكتل الاقتصادي الأوروبي في عملية توسيع لعضويته الى ان أصبح يضم 28 دولة بعد انضمام كرواتيا سنة 2013 ليتقلص الى 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا رسميا من العضوية، وتسعى هذه الدول الى تطوير الاقتصاد البيني ومنافسة الاقتصاديات العالمية المتقدمة بالإضافة الى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي.

كما تم القيام بدراسة تطبيقية حول تجارة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2021 ) من جلال استخدام احصائيات يور وستات وتحليلها وتبين مايلي:

قد ساهم الاتحاد الأوروبي في زيادة حركة وحجم التجارة الدولية بشكل كبير وظلت تتزايد بتزايد عدد دول الأعضاء فيه وخاصة التجارة البينية بين دول الأعضاء حيث احتلت هاته الأخيرة النسبة الأكبر من حجم التجارة الدولية حيث ان حجم التجارة البينية بين دول الأعضاء للاتحاد الأوروبي خلال فترة 2014-2021 شهدت ارتفاعا ماعدا سنة 2020 تراجعت بسبب جائحة كورونا. نفس الشيء بالنسبة لحجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وباقي العالم اين ارتفعت حجم الصادرات والواردات من 3390.8 مليار أورو سنة 2014 الى 4292 مليار أورو سنة 2021 ما عدا التراجع المسجل في سنة 2020 وذلك لان الازمات العالمية تؤثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية مثل ما حدث في ازمة كورونا.

وقد كان أيضا لقيام الاتحاد الأوروبي سيطرة على الحصة الأكبر من حيث المبادلات التجارية على مستوى العالم واستطاع ان يحصد شركاء تجاريين مهمين مثل الو م أ والصين وروسيا واليابان جدير بالذكر بان خلال السنوات الأخيرة 2020 و2021 أصبحت الصين الشريك الأول للاتحاد الأوروبي بعدما كانت الو.م.ا هي الشريك الأول للاتحاد لعدة سنوات.

# الخاتمـــة

## خاتمة

شهد العالم تغييرات وتحولات متتابعة دفعتها التطورات التي اعترت هيكل النظام العالمي الى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، استوجب على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

إن موضوع التكتلات الاقتصادية احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الاقتصاديات الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها وذلك مما يتيحها من مزايا خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، حيث تسارعت معظم دول العالم نحو إنشاء أو الانخراط في تكتلات اقتصادية تحت أشكال متعددة وجهود مختلفة. وأصبحت تكتسب هذه التكتلات أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي؛ ، وباعتبار الاتحاد الأوروبي هو من أبرز أشكال التكتل الاقتصادي العالمي حيث عمد منذ نشأته على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة اقتصادية أو اتحاد الاقتصادي عالمي محصل سنوات من العمل المتواصل امتد أكثر من خمسين عام.

وحاولنا من حلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير وانعكاس التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية من خلال دراسة نموذج من نماذج التكتلات الاقتصادية ألا وهو الاتحاد الأوروبي وتوصلنا الى النتائج التالية:

**نتائج اختبار الفرضيات:**

يمكن أن نحكم على فرضياتنا بالشكل التالي:

الفرضية1 : التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقدمة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينهما مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات و لابد أن يكون هناك تدريجا في هذا الاندماج أو التعاون بدء من منطقة تجارة حرة إلى الاتحاد النقدي الذي يتعدى تمرير المبادلات و حركة الأشخاص و الأموال و توحيد السياسات الاقتصاديات و المالية إنشاء عملة موحدة يكون التعامل بها بين الدول الأعضاء و خارجه و يكون لها قوة ابرائية عالمية و هذا يؤكد صحة الفرضية الأولى

الفرضية2: يعتبر الاتحاد الأوروبي من اهم الكتل التجارية في العالم من حيث التطور وعدد الدول الأعضاء ومن حيث الانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث عملت هذه الكتلة على تدعيم اتجاه نحو المبادلات التجارية البينية لدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى مما جعل الاتجاه التجاري لدول الأعضاء إقليمي اكثر من دولي ما ينفي صحة الفرضية الثانية

الفرضية 3: يعد الاتحاد الأوروبي من أهم و انجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل و التعاون بين دول القارة و اعتمدت التجربة الأوروبية على تحرير التجارة الدولية و البينية فيما بينها و تكثيف المبادلات التجارية و تنوعها ويظهر ذلك من خلال زيادة حجم الصادرات والواردات بين دول الأعضاء وبين الاتحاد ودول الغير الأعضاء و هذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

– يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصادات الدول المنظمة الى هذا الاتفاق بتفعيله لحركة المبادلات التجارية، البينية بصفة خاصة و الدولية بصفة عامة.

– ان التكتلات الاقتصادية الإقليمية تزيد من حجم وحركة التجارة البينية والدولية.

– ان التجارة تتجه الى ان تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة وهذا ما يلاحظ من خلال نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية.

–تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم، حيث تسارعت تطوراته لتفعيل التجارة بين دول الأعضاء، وبين دول أخرى من أجل توسيع عضويته

–تعتبر الصين أول شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وأكبر قوة اقتصادية عالمية والو م أ ثاني شريك تجاري بعد الصين في السنوات الأخيرة.

– شهدت حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تراجعا في سنة 2020 وذلك راجع الى ازمة كورونا التي اثرت على التجارة العالمية عامة

–يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء من أهم أهداف أي تكتل اقتصادي من خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها

– تعتبر المانيا من اهم شريك عضو داخل الاتحاد الأوروبي حيث تستحوذ اكبر حصص من حيث الصادرات والواردات فقد وصلت الى 744.4 مليار أورو في سنة 2021 في حجم الصادرات و 765.3 مليار أورو في حجم الواردات من نفس السنة

**التوصيات والاقتراحات**

و بعد مجموع النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

– من خلال دراستنا للتكتلات الاقتصادية يمكن الإشارة الى انه يستوجب على الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص الإسراع في انشاء التكتلات الاقتصادية وذلك للقضاء على التبعية الاقتصادية والسياسية ودفع عجلة التنمية.

– توحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي ليس للحفاض على المصالح الخاصة فقط وانما سعيا الى تطوير التجارة بين دول العالم.

–محاولة التقدم في مستويات التكامل الاقتصادي إلى توحيد العملة

–مواصلة تعزيز التكتل الاقتصادي من خلال الإلغاء الكلي لتعريفة الجمركية وغير الجمركية على المبادلات التجارية وعلى انتقال رؤوس الأموال والعمالة

-على دول الاتحاد الأوروبي تكثيف وتوزيع المبادلات التجارية مع دول الأعضاء أكثر من تجارتها مع الدول غير الأعضاء دول.

-على الاتحاد الأوروبي في مرحلة قادمة تعميق التكامل الاقتصادي من خلال انتهاج سياسات اقتصادية تخدم التكتل.

**الافاق المستقبلية للدراسة:**

وأخيرا نتوج دراستنا هذه بالأفاق البحثية التالية:

- دراسة أثار التكتلات الاقتصادية على الدول النامية وخاصة العربية منها

- انعكاسات الازمة الأوكرانية 2022 على العلاقات الاقتصادية الروسية مع الاتحاد الأوروبي

- الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي واليابان وتأثيرها على تجارة الطرفين

# فهرس المحتويـــــات

**فهرس المحتويات**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وعرفان | |
| الملخص | |
| قائمة الجداول والأشكال | |
| **مقدمة** | **أ–ث** |
| **الفصل الاول :المقاربة النظرية للتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** | **05** |
| **تمهيد** | **05** |
| **المبحث الأول: الإطار النظري لتجارة الدولية** | **06** |
| **المطلب الأول: مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية** | **06** |
| الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية | **06** |
| الفرع الثاني: اسباب قيام التجارة الدولية | **06** |
| **المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية ونظرياتها** | **08** |
| الفرع الأول: أهمية التجارة الدولية | **08** |
| الفرع الثاني: نظريات التجارة الدولية | **08** |
| **المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية** | **13** |
| الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية | **14** |
| الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية | **15** |
| الفرع الثالث: ادوات السياسة التجارية | **17** |
| **المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية** | **19** |
| **المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية** | **19** |
| الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية | **19** |
| الفرع الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية | **22** |
| **المطلب الثاني: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية** | **24** |
| الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية | **24** |
| الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية | **24** |
| **المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية ومقوماتها ودرجاتها** | **25** |
| الفرع الأول: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية | **25** |
| الفرع الثاني: مقومات التكتلات الاقتصادية | **26** |
| الفرع الثالث: درجات التكتلات الاقتصادية | **27** |
| **المطلب الرابع: أشكال التكتلات الاقتصادية** | **29** |

| | |
|---|---|
| الفرع الاول : اشكال التكتلات الاقتصادية | **29** |
| الفرع الثاني: مزايا وعيوب التكتلات الاقتصادية | **31** |
| **خلاصة الفضل الأول** | **33** |
| **الفصل الثاني: انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية دراسة الاتحاد الاوروبي نموذجا** | **34** |
| **تمهيد** | **34** |
| **المبحث الأول: انعكاسات التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية** | **35** |
| **المطلب الاول: تأثير التكتلات من جانب حرية التجارة الدولية** | **35** |
| **المطلب الثاني: تأثير التكتلات من جانب التوزيع الجغرافي** | **37** |
| **المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي** | **43** |
| **المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الاوروبي** | **43** |
| **المطلب الثاني: عضوية الاتحاد الأوروبي** | **48** |
| الفرع الاول: شروط العضوية للاتحاد الاوروبي | **48** |
| الفرع الثاني: معايير الانضمام للاتحاد الاوروبي | **49** |
| الفرع الثالث: توسع عضوية الاتحاد الاوروبي | **49** |
| **المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي** | **54** |
| **المطلب الرابع: أهداف الاتحاد الاوروبي** | **58** |
| **المبحث الثالث: انعكاس قيام الاتحاد الاوروبي على حركة التجارة الدولية** | **59** |
| **المطلب الأول: انعكاس قيام الاتحاد الاوروبي على تجارته مع العالم** | **59** |
| **المطلب الثاني: انعكاس قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء** | **61** |
| **المطلب الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الاوروبي مع أهم الشركاء التجاريين** | **63** |
| الفرع الأول: المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية | **63** |
| الفرع الثاني: المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي والصين | **65** |
| الفرع الثالث: المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي واليابان | **67** |
| الفرع الرابع: المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي وروسيا | **70** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **73** |
| **الخاتمة** | **74** |
| **فهرس المحتويات** | **77** |
| **قائمة المراجع** | **79** |

# قـــائـمة المراجـع

**قائمة المراجع باللغة العربية:**


1. أمين تومي رضوان الاتحاد الأوروبي دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية الأوروبية، مجلة أكاديمية، العدد الرابع، 2016
2. التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية، دراسة في العلاقة السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010-2011
3. ابليلة فوزية، يوسفا وي سعاد، أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي-اليونان نموذجا
4. إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،42014
5. أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019
6. السبتي وسيلة، علوي شمس ناريمان التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2019، عمان
7. بوقزاطة سليم محاضرات في تقنيات التصدير والاستيراد، ،2020-2021
8. بلحسين فاطمة الزهراء، ربعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا،
9. توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،2005
10. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف الاقتصاد الدولي، دار الحامد لنشر والتوزيع، 2016
11. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2003-
12. رادف طارق، إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي: من سياسة التوسيع إلى سياسة الجوار جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية العدد السابع/الجزء (2) –جوان 2017
13. روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية لتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2017-2018
14. زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011
15. سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية ،2020
16. سامية جدو قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سذيف-1-، العدد 32 الجزء الثالث سبتمبر 2018
17. سكينة حملاوي، رقية حساني، الصدمات الاقتصادية المتوقعة –خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي-، جامعة بسكرة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة البواقي، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021
18. سليم موالدي: التوجه نحو الإقليمية و النظام المتعدد الأطراف أي دور لاحكام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة الدولية-جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال المجلد 04 العدد 06 ،جانفي 2016
19. شريف علي الصوص التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012
20. شقيري نوري موسى محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عيد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى 2012، الطبعة الثانية 2015

21. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي و اختصاصاتها العدد الأول ،مارس 2016 -
22. صبرينة فراح تطور سياسة التعريفة الجمركية في النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية،2010-2011
23. طالم الصالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، المركز الجامعي تيسمسيلت العدد السادس عشر، ديسمبر 2016
24. عيسى أحمد ترايو الاتحاد النقدي الأوروبي إدارة البحوث والتنمية، العدد 75 مارس 2015
25. عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات المشاركة الاوروبية الدولية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم-الابراهيمية ،2006
26. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، 2013
27. عائشة خلوفي، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية، جامعة سطيف-1-، العدد الثاني أفريل 2017
28. عائشة خلوفي تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، 2011-2012
29. عبد الحميد زعباط نظريات التجارة الدولية ومحدودياتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة
30. علي عماد، محمد أزهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية، الأردن مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد ص 33 2021،4201
31. علاوي محمد لحسن الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، جامعة ورقلة،عدد 2009/07-2010
32. عبد الوهاب رميدي التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع التخطيط 2006-2007
33. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق لنشر،2001
34. فيروز سلطاني ،تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018
35. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-1912، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2013-2014
36. قاسمية جمال، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة-2-لونيسي علي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الخامس عشر
37. محمد أحمد سريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،دار التعليم الجامعي لطباعة و النشر و التوزيع، دار الكتب المصرية ،2012)

38. معروف جيلالي، لبيق محمد البشير –فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، جامعة جيلالي ليباس سيدي بلعباس، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ال عدد01-2015

39. مهند حميد مهيدي صالح الأثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا، شركة دار الأكاديميون لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2019

40. محمد عزت اللحام، علي فلاح الظلاعين مصطفى يوسف كافي، علاء مسلم البكور، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017، الأردن

41. موسى مطر، حسام داود، باسم اللوز، توفيق عبد الرحيم طارق الشبلي، يوسف، التجارة الخارجية، دار صفاء لنشر والتوزيع–عمان، 2001

42. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015

43. نشأت علي عبد العال الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،2012

44. نجاة معيزي، أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي –دراسة تحليلة

45. نجاة معيزي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة–2–عبد الحميد مهري الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 44 ديسمبر ، مجلد أ 2015.

–المراجع باللغة الأجنبية:

46- antoine daratos novembre 2015 l'union européenne presentation generale.

47- département fédéral des affaires étrangéres DFAE, direction des affaires européennes DAE DECEMBRE 2020.

48- Eurostat communiqué de presse sur le commerce international de biens du 15 février 2016 no33/2016, disponible sur le site web d'Eurostat.

46- Eurostat communiqué de presse sur le commerce international de biens du 15 février 2018 no28/2018, disponible sur le site web d'Eurostat.

49- Eurostat communiqué de presse sur le commerce international de biens du 15 février 2019 no30/2019, disponible sur le site web d'Eurostat.

50- Eurostat communiqué de presse sur le commerce international de biens du 15 février 2022 no21/2022, disponible sur le site web d'Eurostat.

51 - fondation Robert SCHUMAN union européenne mars 2022.

52- fondation Robert SCHUMAN union européenne mars 2022.

53- guide des institutions européenne à l'usage des citoyens : Comprendre les politique de l'union européenne.

54- les institutions et organes de l'union européenne (chambre des salaries Luxembourg).

55- observation de l'administration publique ENAP l'union européenne et quelques aspects institutionnels traité de masstricht – jacques auger- benoit gean bernard.